ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٨٥ ذو الحجة ١٤٣٨هـ - سبتمبر ٢٠١٧م

سمو ولي العهد
في كلمة لليوم الوطني: نعول على شباب الوطن لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

اليوم الوطني

في الذكرى الـ ٨٧ لتوحيد المملكة
عزمٌ وحزمٌ.. ورؤيةٌ ٢٠٣٠.. دام عزك يا وطن

الشورى يشدد على تمكين المرأة من المناصب العليا في العمل والتنمية الاجتماعية

و يشدد على ضرورة بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق

عضو الشورى الدكتور أحمد السيف لمجلة الشورى:
جعلت من الإعاقة انطلاقة كبرى استثمرتها لصالح نفسي وأسرتي ووطني

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

دام عزك يا وطن

في الأول من الميزان في كل عام تتجدد الذكرى باليوم الوطني، ذلك اليوم الذي خلد ملحمة تاريخية كبرى بطلها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ورجاله الأوفياء المخلصون -رحمهم الله جميعاً- توحدت معها القلوب، وانصهر فيها المجتمع السعودي تحت راية واحدة، بعد أن كانت الصراعات والنزاعات القبلية سائدة في أرض الجزيرة العربية ردحاً من الزمن.

يوم الثالث والعشرين من سبتمبر الأول من برج الميزان هو يوم يجدد في المواطنون مشاعرهم الفياضة بالحب والوفاء والولاء لهذا الوطن الغالي ولقيادته الرشيدة بقيادة ملك الحزم والعزم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله -.

إنّ نهضة أي أمة لا تستقيم إذا لم تبنَ على أسس أصيلة وبنيان متين، ونحنُ في بلادنا نتذكّر بداية قصة مجدنا ونعتز بما لدينا من قيم تشكل فيما بينها لبنات هذا البنيان المتين.

مشاعر الحب والولاء للوطن قصة لا تنتهي، ولا تقف على يوم في كل عام، بل يجب أن تكون حاضرة في قلوبنا على الدوام، ونستشعر قيمة هذا الوطن، ورمزية ما يحتضنه من مقدسات إسلامية، فالمسؤول عليه أن يكون يداً أمينة على ما أتمن عليه في عمله، والمواطن بالحفاظ على مقدرات الوطن ومكتسباته، والمعلم والمعلمة بترسيخ الولاء للوطن وتعزيز الوطنية لدى الطلاب والطالبات.

تحية إجلال وإكبار وفخر واعتزاز لأبطالنا في الحد الجنوبي، أولئك الأسود الشجعان الذين يبذلون أرواحهم فداءً للوطن ودفاعاً عن حياضه ومقدساته، وتحية إجلال وإكبار لجنودنا البواسل؛ رجال الأمن الذين يسهرون للحفاظ على أمن البلاد وأمانها، فجميعهم يسطرون الوطنية في أسمى معانيها.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

ملف العدد اليوم الوطني
6

في الذكرى الـ ٨٧ لتوحيد المملكة عزمٌ وحزمٌ.. ورؤيةُ ٢٠٣٠.. دام عزك يا وطن

في مثل يوم الثالث والعشرين من شهر سبتمبر من كل عام الذي يصادف هذا العام يوم السبت الثاني من شهر محرم ١٤٣٨هـ تحتفي المملكة العربية السعودية بذكرى يومها الوطني الذي أعلن فيه الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- توحيد بلادنا المباركة الطاهرة تحت راية (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وأطلق اسم (المملكة العربية السعودية) عليها وذلك في التاسع عشر من شهر جمادى الأولى من سنة ١٣٥١هـ بعد جهاد استمر اثنين وثلاثين عامًا، أرسى خلالها قواعد هذا البنيان على هدي كتاب الله الكريم وسنة رسوله الأمين -صلى الله عليه وسلم- سائرًا في ذلك على نهج أسلافه من آل سعود.

ملف العدد اليوم الوطني
12

رئيس مجلس الشورى:

وطن بهذا التاريخ المجيد ومكانته الدينية ومنجزاته يستوجب منا مواطنين ومقيمين الحفاظ على أمنه واستقراره

رفع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ التهاني إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- بمناسبة اليوم الوطني السابع والثمانين للمملكة العربية السعودية.

تقارير القبة

24

الشورى يشدد على دور صندوق التنمية الزراعية في تنمية القطاع الزراعي

شدد مجلس الشورى على ضرورة توجيه صندوق التنمية الزراعية دعمه بما يحقق الفائدة من مبادرات الصندوق في تنمية القطاع الزراعي بالمملكة بجميع جوانبه وقطاعاته.

كما شدد المجلس على ضرورة وضع الصندوق استراتيجية أداء متطورة تضمن ارتفاع نسبة التحصيل والاستثمار بما يحقق المحافظة على رأس مال الصندوق وتنميته.

جاء ذلك في القرار الذي وافق عليه مجلس الشورى -بالأغلبية- خلال الجلسة العادية التاسعة والأربعين- للسنة الأولى من الدورة السابعة، التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٨/١٢/٢٠هـ الموافق ٢٠١٧/٩/١١م.

مجلس الشورى

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله المهنا

هيئة التحرير
فيصل بن محمد الشدي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
خالد بن محمد الدوسري

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان

ردمك
ISS : ١٣١٩ - ٩٨٤٦

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي :
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف : ٤٧٨١١١١
فاكس : ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

32

الحـــوار

عضو الشورى الدكتور أحمد السيف لمجلة الشورى:

جعلت من الإعاقة انطلاقة كبرى استثمرتها لصالح نفسي وأسرتي ووطني

أجعل من المحنة منحةً؛ ومن الألم أملاً؛ ومن الإعاقة انطلاقةً كبرى تلك الكلمات كانت سلاح عضـو مجلس الشورى الدكتور أحمد بن صالح السيف لتحدي الإعاقة التي تعرض لها في مقتبل شبابه إثر حادث مروري، وذلك بعد عام ونصف من بدء حياته العملية بعد حصوله على الدبلوم العالي في مجال الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد نيله درجة البكالريوس من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

فقد ارتضى ما قدر الله له، وفكر في السبل الكفيلة التي يُمكنُ أن يستثمرَ من خلالها الإعاقة لصالح نفسه وأسرته ووطنه.

40

تقـــريـــر

خصخصة الأندية الرياضية الحل الأمثل لتطوير الرياضة وتقدمها

الاستثمار في المجال الرياضي يلعب دورًا مهمًا في تطوير الرياض، وهو واحد من أهم الأدوات الاقتصادية ذات النفع الايجابي نحو بناء إستراتيجية رياضية مستقبلية ترتكز عليها الأجيال القادمة.

ويتم من خلال الاستثمار في المجال الرياضي توظيف الأموال أو تخصيصها في المجال الرياضي أو الفرص الاستثمارية المتاحة التي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب بأقل مستوى من المخاطرة.

في هذا العدد

نظام ٢٦
حصاد الشهر ٤٨
برلمانيات ٥٤

المقـــالات

د. زهير الحارثي ١٥
د. فايز بن عبدالله الشهري ٢٥
عبدالله بن عبدالكريم السعدون ٣٩
د. محمد آل عباس ٤٥
د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان ٤٦
أ.د جبريل بن حسن العريشي ٤٧
د. زيد بن محمد الرماني ٥٢
أ.محمد عبدالهادي الجهني ٥٣
د . صدقه يحيى فاضل... شوريات ٥٨

اليوم الوطني 87

في الذكرى الـ ٨٧ لتوحيد المملكة عزمٌ وحزمٌ.. ورؤيةٌ ٢٠٣٠.. دام عزك يا وطن

اليوم الوطني 87

في مثل يوم الثالث والعشرين من شهر سبتمبر من كل عام الذي يصادف هذا العام يوم السبت الثاني من شهر محرم ١٤٣٨هـ تحتفي المملكة العربية السعودية بذكرى يومها الوطني الذي أعلن فيه الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- توحيد بلادنا المباركة الطاهرة تحت راية (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وأطلق اسم (المملكة العربية السعودية) عليها وذلك في التاسع عشر من شهر جمادى الأولى من سنة ١٣٥١هـ بعد جهاد استمر اثنين وثلاثين عامًا، أرسى خلالها قواعد هذا البنيان على هدي كتاب الله الكريم وسنة رسوله الأمين -صلى الله عليه وسلم- سائرًا في ذلك على نهج أسلافه من آل سعود.

نستذكر ذلك اليوم حينما نشأت آنذاك دولة فتية تزهو بتطبيق شرع الإسلام، وتصدح بتعاليمه السمحة وقيمه الإنسانية في كل أصقاع الدنيا ناشرةً السلام والخير والدعوة المباركة باحثةً عن العلم والتطور سائرةً بخطى حثيثة نحو غد أفضل لشعبها وللأمة الإسلامية والعالم أجمع.

ونستعيد تلك الذكرى ونحن نعيش اليوم واقعًا جديدًا حافلًا بالمشروعات التنموية الضخمة التي تقف شاهدًا على تقدم ورقي المملكة أسوة بمصاف الدول المتقدمة.

وقد ارتسمت على أرض المملكة العربية السعودية ملحمة جهادية تمكّن فيها الملك عبدالعزيز -رحمه الله- من جمع قلوب أبناء وطنه وعقولهم على هدف واعد نبيل، قادهم- بتوفيق الله وما حباه الله من حكمة- إلى إرساء قواعد وأسس راسخة لوطن الشموخ، حتى حباه الله بتحقيق هدفه ونشر العدل والأمن ممضيًا من أجل ذلك سنين عمره.

نعيش نحن أبناء المملكة صور وملاحم ذلك التاريخ وأكفنا مرفوعة اليوم بالدعاء لله -عزّ وجلّ- أن يجزي الملك عبد العزيز -رحمه الله- خير الجزاء، فله الفضل بعد الله في ما نحن فيه من نعم كثيرة ليس آخرها ما تنعم به مملكتنا من أمن وأمان.

ندعو بخير الجزاء لكل ملوكنا -رحمهم الله جميعًا- الذين تعاقبوا خدمة للإسلام والمسلمين بعد وفاة والدهم الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- وصولاً إلى قائد مسيرتنا وحامي بلادنا ومصدر فخرنا وعزنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - هذا الاسم الذي جمع في حروفه الخمسة صفتين قلّ أن يتصف بهما حاكم أو قائد، وهما " السلم والأمان "... ندعو للملك سلمان؛ لأنه جنح بالمملكة نحو سلم يتمتع به جميع مواطنيها، ولأنه نصر المظلوم ووقف مع الجار في سلمه وأمنه، ولأنه اختار عضده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

ويقف الباحثون والمؤرخون وقفة تأمل وإعجاب في تاريخ هذا الكيان الشامخ على البناء وتخطي العوائق والصعاب والتغلب على كل التحديات بفضل

من الله وتوفيقه أولا ثم بالإيمان القوي والوعي التام بوحدة الهدف وصدق التوجّه في ظل تحكيم شرع الله والعدل في إنفاذ أحكامه لتشمل كل مناحي الحياة. يتأملون ونحن معهم قيام الدولة السعودية الأولى ١١٥٧هـ بمناصرة الإمام محمد بن سعود دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الهادفة إلى العودة إلى الإسلام الصحيح؛ وتصحيح المعتقدات مما شابها من الشبهات؛ حيث تعاهدا - رحمهما الله - على التعاون للعودة بالمجتمع في جزيرة العرب إلى عقيدة الإسلام كما كانت عليه في صدر الإسلام، وسارا على هذا السبيل لتحقيق هذا الهدف الكبير.

بعد ذلك تتابع جهاد آل سعود منطلقين من ذات المنطلق فلم تنطفئ جذوة الإيمان في قلوب الفئة المؤمنة بانتهاء حكم الدولة السعودية الأولى بعد زهاء ستة وأربعين عامًا بسبب التدخل الأجنبي.

وفي العام ١٢٤٠هـ قامت الدولة السعودية الثانية بقيادة الإمام المؤسس الثاني تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود - رحمه الله - الذي واصل ومن بعده أبناؤه نهج أسلافهم نحو ثمانية وستين عامًا.

وبزغ فجر اليوم الخامس من شهر شوال من العام ١٣١٩هـ إيذانًا بعهد جديد حيث استعاد الموحّد الباني الملك عبدالعزيز - رحمه الله - مدينة الرياض ملك آبائه وأجداده في صورة صادقة من صور البطولة والشجاعة والإقدام، فوضع أولى لبنات هذا البنيان الكبير على أسس قوية هدفها تحكيم شرع الله والعمل بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

يمضي بنا هذا التاريخ الجميل لنعيش معاني قوة الرجل الباني المؤسس الملك عبد العزيز ورجاله الذين وعلى الرغم من قلة عددهم وعتادهم انطلقوا من الرياض بذلك الإيمان الصادق في جهاد حتى جمع الله به الصفوف وأرسى دعائم الحق والعدل والأمن والأمان لتتوحد القلوب على كتاب الله وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - وكذلك أرجاء البلاد، حيث أينعت حينها تلك الجهود أمنًا وأمانًا واستقرارًا وتحول المجتمع إلى شعب متحد ومستقر يسير على هدي الكتاب والسنة.

وانطلاقًا من النهج الإسلامي القويم دعا الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- إلى التعاون العربي والتضامن الإسلامي وأسهم إسهامًا متميزًا في تأسيس جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة عضوًا مؤسسًا كما سجّل له التاريخ مواقف مشهودة في كثير من الأحداث العالمية والقضايا الإقليمية والدولية.

رحل والدنا الملك عبدالعزيز -رحمه الله- بعد أن أرسى منهجًا قويمًا سار عليه أبناؤه من بعده لتكتمل أطر الأمن والسلام وفق المنهج والهدف نفسه.

وكان الملك سعود -رحمه الله- أول السائرين على ذلك المنهج والعاملين في إطاره حتى برزت ملامح التقدم واكتملت هياكل عدد من المؤسسات والأجهزة الأساسية في الدولة.

وجاء من بعده رائد التضامن الإسلامي الملك فيصل -رحمه الله- فتتابعت المنجزات الخيّرة وتوالت العطاءات وبدأت المملكة في عهده تنفيذ الخطط الخمسية الطموحة للتنمية.

وتدفقت ينابيع الخير عطاءً وافرًا بتسلم الملك خالد -رحمه الله- الأمانة فتواصل البناء والنماء خدمة للوطن والمواطن خاصة والإسلام والمسلمين عامة واتصلت خطط التنمية ببعضها لتحقق المزيد من الرخاء والاستقرار.

وازداد البناء الكبير عزًا ورفعة وساد عهد جديد من الخير والعطاء والنماء والإنجاز بعد مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- ملكًا على البلاد، حيث تميزت الإنجازات في عهده -رحمه الله- بالشمولية والتكامل لتشكل عملية تنمية شاملة في بناء وطن وقيادة حكيمة فذة لأمة جسّدت ما اتصف به الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- من صفات عديدة أبرزها تمسكه بكتاب الله وسنة رسوله وتفانيه في خدمة وطنه ومواطنيه وأمته الإسلامية والمجتمع الإنساني أجمع. وفي يوم الاثنين ٢٦ / ٦ / ١٤٢٦هـ الموافق ١ أغسطس ٢٠٠٥م بايعت الأسرة المالكة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ملكًا على البلاد وفق المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم.

وشهدت المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- المزيد من المنجزات التنموية العملاقة على امتداد الوطن في مختلف القطاعات

التعليمية والصحية والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والزراعة والاقتصاد.

اليوم، نعيش جميعنا حاضرًا مميزًا، ونتطلع لمستقبل أكثر تميزًا، تملؤنا الثقة بذلك إيمانًا وثقة بعنوان المرحلة " سلمان بن عبد العزيز " الذي لم يألُ - حفظه الله - منذ توليه الحكم في المملكة، جهدًا في المضي قدمًا بمسيرة الوطن، فقد تعددت نشاطاته في المجالات المختلفة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي تعددًا سبقه نشاطات في مراحل مختلفة تقلّد خلالها -رعاه الله- العديد من المناصب.

وتعد موافقة مجلس الوزراء على رؤيــة المملكة ٢٠٣٠ أبرز ســمات هذا العــهد الزاهــر لخــادم الحرمين الشريفين، حيــث قال -رعاه الله- لقد وضعت نصب عيني منذ أن تشرفت بتولي مقاليد الحكم السعي نحو التنمــية الشاملــة من منطلق ثوابتنا الشرعية وتوظيف إمكانات بلادنا وطاقاتها والاستفادة من موقع بلادنا وما تتميز به من ثروات وميزات لتحقيق مستقبل أفضل للوطن وأبنائه مع التمسك بعقيدتنا الصافية والمحافظة على أصالة مجتمعنا وثوابته، ومن هذا المنطلق وجهنا مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمــية برسم رؤية المملكة لتحقيق ما نأمله بأن تكــون بلادنا -بعون من الله وتوفيقه- أنموذجــاً للعالــم على جميع المستويات، وقد اطلعنا على رؤية المملكة العربية السعودية التي قدمها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ووافق عليها مجلس الــوزراء، شاكرين للمجلس ما بذله من جهد بهذا الخصوص، آملين من أبنائنا وبناتنا المواطنين والمواطنات العمل معاً لتحقيق هذه الرؤية الطموحة، سائلين الله العون والتوفيق والسداد، وأن تكون رؤية خير وبركة تحقق التقدم والازدهار لوطننا الغالي».

وفي العاشر من رجب ١٤٣٨هـ أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة إطلاق مشروع أكبر مدينة ثقافية ورياضية وترفيهية نوعية في المملكة، وذلك بمنطقة (القدِيّة) جنوب غرب العاصمة الرياض، حيث تُعَد الأولى من نوعها في العالم بمساحة تبلغ ٣٣٤ كيلو مترًا مربعًا، بما في ذلك منطقة سفاري كبرى.

وقال سموه إن هذه المدينة ستصبح بإذن الله، معلمًا حضاريًا بارزًا ومركزًا مهمًا لتلبية رغبات واحتياجات جيل المستقبل الترفيهية والثقافية والاجتماعية في المملكة.

وأوضح أن هذا المشروع الرائد والأكثر طموحًا في المملكة يأتي ضمن الخطط الهادفة إلى دعم (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠) بابتكار استثمارات نوعية ومتميّزة داخل المملكة تصب في خدمة الوطن والمواطن، وتسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني، ودفع مسيرة الاقتصاد السعودي، وإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية للشباب.

وكشف عن أن صندوق الاستثمارات العامة هو المستثمر الرئيس في المشروع، إلى جانب نخبة من كبار المستثمرين المحليين والعالميين، مما يدعم مكانة المملكة كمركز عالمي مهم في جذب الاستثمارات الخارجية.

ورأى سموولي العهد أن مشروع (القدِيّة)، المقرر وضع حجر الأساس له بداية العام ٢٠١٨م وافتتاح المرحلة الأولى منه في العام ٢٠٢٢م سيحدث نقلة نوعية في المملكة، ويدعم توجهات الدولة ورؤيتها الحكيمة الهادفة إلى تحقيق المزيد من الازدهار والتقدم للمجتمع، والمضي قدمًا في الارتقاء بمستوى الخدمات بالعاصمة الرياض لتصبح واحدة ضمن أفضل ١٠٠ مدينة للعيش على مستوى العالم. وأكد أن المشروع يمثل دعمًا قويًا وحافزًا مهمًا لجذب الزائرين بوصفه عاصمة المغامرات المستقبلية، وسيصبح خيارهم الأول والوجهة المفضلة، لتقديمه العديد من الأنشطة النوعية التي تم اختيارها بعناية فائقة، وصممت بأحدث المواصفات العالمية المتطورة لتحقيق حياة صحية وعامرة، وإضفاء المزيد من الترفيه والبهجة والمرح. ومن المتوقع أن يضم المشروع مدينة (Six Flags) الترفيهية كأحد عناصر الجذب الرئيسة في المشروع.

وتوقع سمو الأمير محمد بن سلمان أن يحقق مشروع (القدِيّة) بمشيئة الله، منافع اقتصادية واجتماعية قيِّمة للوصول إلى ما يصبو إليه المجتمع من تقدم ورُقي، بوصفه أفضل الوجهات الترفيهية المهمة التي تقدم خيارات متنوعة تجذب العائلات والأصدقاء للاستمتاع بقضاء أجمل الأوقات، وذلك من خلال توفير أنشطة رياضية متميّزة تدعم طاقات الشباب وتحفزهم إلى التميّز في المسابقات الرياضية الإقليمية والعالمية، واكتشاف المواهب وتطويرها، وصقل مهارات الشباب السعودي وتنمية قدراتهم في مختلف المجالات الرياضية والتعليمية، إضافة إلى دوره في فتح مجالات أرحب وآفاق أوسع لمحبي الرحلات البرية وعشاق المناظر الطبيعية، ونشاطات الهواء الطّلق، ودعم هواة سباقات السيارات لممارسة هواياتهم المفضلة بأسلوب مفيد وآمن من خلال توفير حلبات سباق وطرق آمنة بمواصفات عالمية عالية. مما يذكر أن مشروع (القدِيّة) يضم أربع مجموعات رئيسة هي: الترفيه، رياضة السيارات، الرياضة، والإسكان والضيافة، حيث يوفر المشروع بيئات مثالية ومتنوعة تشمل مغامرات مائية ومغامرات في الهواء الطّلق وتجربة برية ممتعة، بالإضافة إلى رياضة السيارات لمحبي رياضة سيارات الأوتودروم والسرعة بإقامة فعاليات ممتعة للسيارات طوال العام، ومسابقات رياضية شيقة وألعاب الواقع الافتراضي بتقنية الهولوغرام ثلاثي الأبعاد، إلى جانب سلسلة من أرقى البنايات المعمارية والفنادق بأفضل المعايير والمواصفات العالمية الراقية بإطلالة ساحرة وتصميم أنيق لتوفير المزيد من الراحة والانسجام للزوار.

وفي يوم السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك من عام ١٤٣٨هـ أصدر خادم الحرمين الشريفين أمرًا باختيار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وليًا للعهد، وتعيين سموه نائباً لرئيس مجلس الوزراء مع استمراره وزيراً للدفاع، واستمراره فيما كُلف به من مهام أخرى. ودعا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- فور ذلك لمبايعة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وليًا للعهد.

وفي الثامن من ذي القعدة ١٤٣٨هـ أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة إطلاق مشروع سياحي عالمي في المملكة تحت مسمى مشروع "البحر الأحمر"، يقام على أحد أكثر المواقع الطبيعية جمالاً وتنوعًا في العالم، بالتعاون مع أهم وأكبر الشركات العالمية في قطاع الضيافة والفندقة، لتطوير منتجعات سياحية استثنائية على أكثر من ٥٠ جزيرة طبيعية بين مدينتي أملج والوجه، وذلك على بُعد مسافات قليلة من إحدى المحميات الطبيعية في المملكة والبراكين الخاملة في منطقة حرة الرهاة.

وسيشكل المشروع وجهة ساحلية رائدة، تتربع على عدد من الجزر البكر في البحر الأحمر. وإلى جانب المشروع، تقع آثار مدائن صالح التي تمتاز

بجمالها العمراني وأهميتها التاريخية الكبيرة وعلى بعد دقائق قليلة من الشاطئ الرئيسي، ستتاح للزوار فرصة التعرف على الكنوز الخفية في منطقة مشروع "البحر الأحمر"، ويشمل ذلك محمية طبيعية لاستكشاف تنوع الحياة النباتية والحيوانية في المنطقة، وسيتمكن هواة المغامرة من التنقل بين البراكين الخاملة الواقعة بجوار منطقة المشروع، وعشاق الغوص من استكشاف الشعاب المرجانية الوفيرة في المياه المحيطة به.

وإذ تُعد السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في رؤية ٢٠٣٠، سيسهم مشروع "البحر الأحمر" في إحداث نقلة نوعية في مفهوم السياحة وقطاع الضيافة.

كما سيتم ترميم المواقع التراثية وتجهيزها على أسس علمية لتكون مهيّأة لاستقبال الزوار. فعلى سبيل المثال سيتم تحديد سقف أعلى لعدد الزائرين للوجود بالمنطقة في آنٍ معًا تماشيًا مع أفضل الممارسات العالمية في مجال السياحة والآثار.

وتحكم المشروع معايير جديدة تطمح للارتقاء بالسياحة العالمية عبر فتح بوابة البحر الأحمر أمام العالم، من أجل التعرف على كنوزه وخوض مغامرات جديدة تجذب السياح محليًا وإقليميًا وعالميًا على حد سواء، ليكون المشروع مركزًا لكل ما يتعلق بالترفيه والصحة والاسترخاء، ونموذجًا متكاملًا للمجتمع الصحي والحيوي.

وحفاظًا على الطابع البيئي الخاص والفريد للمنطقة، سيتم وضع قوانين وآليات تخص الاستدامة البيئية، حيث سيتم العمل على المحافظة على الموارد الطبيعية وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير المعمول بها عالميًا.

وسيتم تطوير مشروع "البحر الأحمر" كمنطقة خاصة، تُطبق فيها الأنظمة وفقًا لأفضل الممارسات والخبرات العالمية لتمكين تحقيق أهداف المشروع، حيث سيتم وضع حجر الأساس في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م، والانتهاء من المرحلة الأولى في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢م، وهي مرحلة ستشهد تطوير المطار، والميناء، وتطوير الفنادق والمساكن الفخمة، والانتهاء من المرافق والبنية التحتية، وخدمات النقل (القوارب، والطائرات المائية، وغيرها).

وسيقوم صندوق الاستثمارات العامة بضخ الاستثمارات الأولية في هذا المشروع، ويفتح المجال لعقد شراكات مع أبرز الشركات العالمية الكبرى، مما سيسهم في جلب استثمارات مباشرة وجديدة إلى المملكة، مع السعي إلى استقطاب وإعادة توجيه مصروفات السياحة السعودية إلى الداخل. كما سيستقطب المشروع أهم الأسماء الرائدة عالميًا في قطاعَي السياحة والضيافة لتوظيف خبراتها وكفاءاتها واستثماراتها المالية في إثراء تجارب هذه الوجهة، وتوفير المزيد من القيمة المضافة لزوارها، وتعظيم المكاسب الاقتصادية للمملكة.

كما شهد عام ١٤٣٨هـ قفزات تنموية في المملكة أسهمت في التعجيل بتحقيق النمو واطّراده، كما شهد العام نفسه العديد من اللقاءات السياسية لخادم الحرمين الشريفين إثر جولة خارجية لعدد من الدول الخليجية والآسيوية الشقيقة والصديقة حققت نتائج إيجابية نحو تعزيز العلاقات بين المملكة وتلك الدول في مختلف المجالات.

وانطلاقاً من حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على التواصل مع قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خدمة لمصلحة شعوب دول المجلس، وتعزيز روابط الأخوة بين المملكة العربية السعودية ودول المجلس، قام -حفظه الله ورعايته- يوم السبت ١٤٣٨/٣/٤هـ الموافق ٢٠١٦/١٢/٣م، بجولة خليجية شملت كلاً من : (دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة الكويت)، التقى خلالها أصحاب الجلالة والسمو وعددًا من المسؤولين لبحث العلاقات وسبل تعزيزها في المجالات كافة، وبحث القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وحضر الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في مملكة البحرين.

وجاءت زيارة الملك المفدى لدولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار العلاقات الأخوية التاريخية بين المملكة والإمارات، وتعزيز لمتانة البيت الخليجي بما ينعكس خيرًا على جميع شعوب المنطقة والشرق الأوسط.

وأكدت لقاءات الملك المفدى مع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، أن العلاقات بين البلدين الشقيقين نموذجًا للتضامن الواجب في كل زمان بين الأشقاء وهي دائمة التطور وتكتسب المزيد من التنسيق والتعاون المطّرد لتلبية طموحات قيادتي البلدين.. فالتحالف والثبات في التعامل مع القضايا المصيرية كافة رسّخ دول الخليج العربي كمرجعية عالمية واكتسبت احتراما منقطع النظير وتبنت عشرات الدول مواقفها كونها مواقف تستند إلى إرث طويل من العلاقات الأخوية التي بينت النظرة البعيدة وسداد المواقف الحكيمة والشجاعة لسياسات البلدين التي تؤتي ثمارها في مختلف الميادين والمحافل الدولية.

واستكمالاً للتشاور والعمل الخليجي المشترك جاءت زيارة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- لمملكة البحرين ولقائه بجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، حيث تضمنت جلسة المباحثات الرسمية استعراض العلاقات الأخوية الوثيقة بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات، إلى جانب بحث مستجدات الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية.

وجسدت زيارة خادم الحرمين الشريفين لدولة الكويت ولقائه بصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، متانة الروابط الأخوية الطيبة بين القيادتين والشعبين الشقيقين على مر التاريخ التي أثبتت رسوخها ومتانتها وما شهدته من تكاتف وتعاضد تام بينهما في مواجهة المحن والأخطار والتغلب عليها بعون من الله تعالى

واكتسبت الجولة الخليجية للملك المفدى أهمية بالغة في تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحقيق المزيد من التكامل بين دول المجلس على جميع الصعد بما يخدم مصالحها المشتركة ويحقق تطلعات وطموحات مواطنيها نحو التقدم والتطور والازدهار.

كما قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بجولة آسيوية شملت ماليزيا وإندونيسيا وبروناي دار السلام واليابان والصين، ستنعكس نتائجها مشيئة الله على علاقات التعاون والشراكات الاقتصادية للمملكة مع تلك الدول.

٨٧ عاماً والشعب السعودي أقوى في لحمته وولائه وفي وعيه لحقيقة ما يجري من أحداث ومؤامرات تستهدف أمن وطنه واستقراره، وقد أثبتت الأحداث تلو الأحداث والمواقف تلو المواقف معدن أبناء هذا الوطن الرقم الصعب الذي يراهن عليه أمام كل التحديات والتحولات التي تشهدها المنطقة والعالم..

سمو ولي العهد في كلمة لليوم الوطني: نعول على شباب الوطن لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، أن مناسبة الذكرى السابعة والثمانين للمملكة العربية السعودية، مناسبة نستحضر فيها ما قام به مؤسس بلادنا وباني نهضتها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- وأبناؤه البررة من بعده، منوهًا بما تشهده المملكة من نمو وازدهار تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-.

جاء ذلك في كلمة لسمو ولي العهد -حفظه الله- بهذه المناسبة، فيما يلي نصها:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نسعد هذا اليوم مع مواطني ومواطنات المملكة العربية السعودية في الاحتفال بحلول الذكرى السابعة والثمانين لتوحيد بلادنا العزيزة، الذي أرسى دعائمه الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - ، وسار على نهجه أبناؤه البررة من بعده، وشارك في هذه الجهود المباركة أبناء هذه البلاد المخلصون.

وفي هذه المناسبة الغالية نحمد الله سبحانه وتعالى على ما شرّف به هذه البلاد من خدمة الحرمين الشريفين ورعايتهما وقاصديهما من الحجاج والمعتمرين والزوار، فسخرت كل إمكاناتها لتحقيق هذه الرسالة العظيمة، كما نحمده سبحانه على نعمة الأمن والأمان والاطمئنان والازدهار التي تعيشها بلادنا، وما هيأه من أسباب دوامها باتخاذ كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم منهجًا في جميع الشؤون والتعاملات، ونشكره تعالى على ما تزخر به بلادنا من ثروات وإمكانات وموارد بشرية مؤهلة، وما تتمتع به من موقع استراتيجي مميز، كل هذا أهلها لتكون في مصاف الدول المتقدمة، مما يدعونا إلى المحافظة على مكتسباتنا، ومواصلة العمل لتحقيق المزيد من التقدم والنجاح.

إن ما تعيشه بلادنا اليوم ليشهد على ما قدمه سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- من مواصلة ما بدأه ملوك هذه البلاد قبله، من عطاء أثمر الخير والنماء، وبذل الجهود لخدمة الإسلام ونصرة المسلمين، فلمقامه الكريم الثناء والتقدير، ونسأل الله أن يمد في عمره، ويبارك في جهوده، ويجزيه عن شعبه ووطنه وأمته خير الجزاء.

إننا في هذه الذكرى العزيزة لتوحيد بلادنا الغالية نستشعر ما وصلت إليه من مكانة ودور فاعل ومؤثر إقليمياً ودولياً، مع التزامها بالعمل على تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وسعيها لكل ما فيه الخير للبشرية جمعاء، وها نحن نرى بلادنا - ولله الحمد والمنة - عضواً فاعلاً في مجموعة العشرين الاقتصادية التي تضم أقوى اقتصادات العالم، ونطمح أن تكون المملكة نموذجا رائداً على الأصعدة كافة، معولين على دور الشباب من المواطنين والمواطنات في ذلك، والسعي الدؤوب لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تمثل بدء مرحلة جديدة من التطوير والعمل الجاد لاستشراف المستقبل، والسعي لكل ما فيه مصلحة البلاد، ومواصلة السير ضمن الدول المتقدمة، مع التمسك بثوابت ديننا الحنيف وقيمنا السامية.

لقد أكدت هذه البلاد تحت قيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- صدقها في نصرة الحق، وتمسكها بثوابتها في تحقيق العدل، وسعيها لاستتباب الأمن الإقليمي والسلام العالمي، وبجهودها التي شهد بها العالم في مكافحة الإرهاب، واجتثاث أصوله، وتجفيف منابعه.

وفي هذه المناسبة نشيد بجهود حماة البلاد وجنودها الأبطال الذين يذودون بأرواحهم فداء لدينهم ووطنهم، وبجهود رجال الأمن في المحافظة على أمن البلاد، سائلين الله أن يرحم شهداءنا ويسكنهم فسيح جناته، وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل، كما نسأله سبحانه أن يحفظ بلادنا من كل سوء، وأن يديم علينا نعمة الأمن والأمان والخير والنماء.

رئيس مجلس الشورى :

وطن بهذا التاريخ المجيد ومكانته الدينية ومنجزاته يستوجب منا مواطنين ومقيمين الحفاظ على أمنه واستقراره

رفع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ التهاني إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- بمناسبة اليوم الوطني السابع والثمانين للمملكة العربية السعودية.

وعد معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ -في تصريح صحفي- اليوم الوطني للمملكة فرصة تتجدد كل عام لاستذكار العمل البطولي الذي قام به الملك عبد العزيز -رحمه الله- لتأسيس المملكة العربية السعودية في أكبر إنجاز وحدوي يجمع الشتات بعد التناحر ويحقق الأمن بعد فقدانه ليستظل أبناء المملكة بالعدل والأمن والتآخي الذي يقوم على كتاب الله وسنة رسوله المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وقال معاليه : إن ما حققه الملك المؤسس -رحمه الله - من منجزات جاءت بفضل من الله سبحانه ثم ما اكتسبه من سمات أهمها القيادة والذكاء.

إضافة إلى وقفة رجال مخلصين من شعبه وهبوا أرواحهم فداءً لتوحيد هذه المملكة، مما أسهم في بدء مرحلة جديدة لدولة فتية سخرت خيراتها لرعاية مواطنيها وخدمة الحرمين الشريفين؛ وامتدت أياديها البيضاء إلى المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

وأضاف قائلاً: إن وطناً بهذا التاريخ المجيد، وبمكانته الدينية، وبهذه المنجزات التي بوأته مركزاً عالياً في المجتمع الدولي يستوجب على مواطنيه والمقيمين على ثراه الطيب الحفاظ على أمنه واستقراره.

كما يوجب على المواطنين تقدير الجهود التي تقوم بها حكومة خادم الحرمين الشريفين لتنمية البلاد وتطويرها في مختلف المجالات والرقي بها إلى مصاف الأمم المتقدمة، بالإسهام في عجلة التنمية، والحفاظ على مقدرات الوطن ومكتسباته.

ونوه رئيس مجلس الشورى بما تشهده المملكة العربية السعودية في هذا العهد الزاهر من نهضة شاملة ترسمها رؤية المملكة ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠ حيث ستسهمان في تحسين مركز المملكة على الصعيد الاقتصادي؛ وتعملان على توفير سبل العيش الكريم؛ والارتقاء بالخدمات التي تقدم للمواطنين من مختلف القطاعات الحكومية، مشيراً إلى أن مجلس الشورى سيعمل من خلال صلاحياته التنظيمية والرقابية المتاحة له في نظامه على تطوير أداء الجهات الحكومية بما يواكب ويحقق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تتطلب من الجميع الوقوف يداً واحدة لإنجازها.

وتابع الدكتور عبد الله آل الشيخ: إن الشورى شكّلت إحدى السمات المهمة في سياسة الملك عبد العزيز -رحمه الله- لبناء الدولة وتأسيس نظام الحكم والإدارة، فقد كان من أول القرارات التي اتخذها الملك عبد العزيز - رحمه الله - بعد توحيد البلاد أمره بتكوين مجلس للشورى؛ لإيمانه العميق بأهمية مبدأ الشورى في إدارة شؤون البلاد، وسار أبناؤه البررة من بعده على هذا النهج القويم في إدارة شؤون الدولة.

وأكد أن مجلس الشورى أصبح بحمد الله وتوفيقه ثم بدعم ولاة الأمر سنداً قوياً للدولة، وحلقة رئيسة في منظومة السلطة التنظيمية في المملكة، وعضواً فاعلاً في العديد من الاتحادات البرلمانية سواء على المستوى العالمي أو القاري أو الإقليمي.

واختتم معاليه تصريحه سائلاً المولى سبحانه أن يحفظ على بلادنا أمنها وأمانها وأن يوفق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين لكل خير وأن يعينهما على تحقيق ما يصبو إليه شعب المملكة من عز ورفاه.

نائب رئيس مجلس الشورى :

اليوم الوطني مناسبـــة خلدها التاريخ بأحرف من ذهب على مر العهود الزاهرة

قال معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري: إن الأول من برج الميزان الموافق للثالث والعشرين من شهر سبتمبر من كل عام ليس يوماً عادياً بل هو يوم خلده التاريخ بأحرف من ذهب للقائد الملهم مؤسس هذا الكيان الكبير الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي سطر ملحمة تاريخية على أرض الجزيرة العربية امتدت لأكثر من عشرين عاماً وحد بها البلاد وأسس دولة عصرية قامت على راية التوحيد تحكم شرع الله وتستلهم منه نظمها.

وعد معالي الدكتور محمد الجفري -في تصريح صحفي- سيرة الملك عبدالعزيز رحلة بناء وكفاح مميزة ومهمّة تمثّل مرحلة مجيدة من تاريخ الوطن، وقف فيها رجاله جميعهم بهامات عالية صفّاً واحداً يتحدّون الظروف في سبيل جمع ما تشتت من أرضهم، مؤكداً أن من الواجب أن نستذكر ما تمّ بناؤه، وما وصلت إليه المملكة العربية السعودية من تقدّم وتطور على المستويات جميعها، وأن نحافظ عليه ونقدّره، وأن نفاخر بأن ما ميّز دولتنا ويميّزها هو ذلك التجانس الفريد من نوعه بين القيادة وأبناء الوطن الوفي، وذلك الالتفاف حول القيادة الرشيدة.

ورأى معاليه أن الملك المؤسس -رحمه الله- قد أرسى نهجاً واضحاً لبلادنا يقوم على التمسك بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم مع الأخذ بأسباب التقدم الحضاري الذي يزيد المواطن السعودي علماً ورفاهية مسابقاً بذلك العديد من الشعوب ومحققاً للإنجاز، مشيراً إلى أن ملامح المستقبل السعودي الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ويؤازره صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- يتضح يوماً بعد يوم في كل خطوة تتخذ لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تؤسس لمرحلة جديدة من التطور والرقي.

وأشار نائب رئيس مجلس الشورى إلى أن المملكة تشهد خلال العهد الميمون انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي أثمر عن إقامة شراكات استراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية مع العديد من الدول في مختلف القارات، بما عزز من المكانة المرموقة التي تتبوؤها المملكة في العالم نتيجة نهجها المتوازن والمعتدل في التعاطي مع القضايا الإقليمية والدولية وتغليبها لثقافة الحوار والتعاون مع مختلف دول العالم.

لافتاً النظر إلى أن الفترة الماضية تميزت بنشاط سياسي ودبلوماسي كثيف عكسته القمة العربية الإسلامية الأمريكية والزيارات المتبادلة بين خادم الحرمين الشريفين ورؤساء العديد من الدول الشقيقة والصديقة ونظرائهم بشكل تحولت معه المملكة إلى مركز ثقل مهم على صعيد الاتصالات والمشاورات السياسية الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي واستشراف مجالات التعاون المختلفة مع الدول الأخرى.

وأضاف: لقد أصبح إعلاء شأن الشباب من الجنسين في شتى مجالات الحياة، جزءاً لصيقاً من الرهان على المستقبل، حيث أصبح للشباب دور مهم في صناعة هذا المستقبل، من خلال المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات التي ترسم ملامحه، ولم تعد المشكلة اليوم تتعلق بالجنس وإنما أصبحت ترتبط بالكفاءة وإتاحة الفرصة للجميع.

وأكد أن ما تحقق من إنجاز على أرض الواقع، لم يكن ليحدث لولا توفيق الله سبحانه وتعالى ثم ما أولاه الملوك من أبناء الملك المؤسس من اهتمام بالتنمية الشاملة والنهوض بالبلاد في شتى المجالات، وصولاً إلى عهد ملك الحزم والعزم الملك سلمان -حفظه الله- الذي يضع مهمة تحقيق الرقي والتقدم في أول اهتماماته باذلاً أقصى جهد ممكن لرفعة وطنه وتلبية طموحات مواطنيه وتوفير كل ما من شأنه أن يحفظ لهم رغد العيش في حياة كريمة.

وفي ختام تصريحه رفع معالي نائب رئيس مجلس الشورى بهذه المناسبة التهنئة الخالصة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع؛ وإلى الشعب السعودي؛ سائلاً المولى العلي القدير أن يحفظ لهذه البلاد قيادتها؛ وأمنها واستقرارها.

مساعد رئيس مجلس الشورى:

اليوم الوطني تأكيد على وحدة الصف وسمو ورفعة المملكة

رفع معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أسمى آيات التهاني والتبريكات لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- بمناسبة حلول الذكرى السابعة والثمانين لليوم الوطني المجيد للمملكة العربية السعودية.

وأكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى -في تصريح صحفي بهذه المناسبة- أن المملكة العربية السعودية قيادة وشعباً وهي تحتفل بيومها الوطني لتستذكر بإمعان الإنجازات الرائدة التي أرساها المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه عندما وحد البلاد تحت راية التوحيد، وجاء من بعده أبناؤه البررة رحمهم الله الملك سعود والملك فيصل والملك خالد والملك فهد والملك عبدالله وصولاً إلى العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز.

وبيَّن معاليه أن اليوم الوطني للملكة العربية السعودية يحمل معان عديدة تؤكد ثبات مسيرة التنمية عبر الإعلان عن رؤية المملكة (٢٠٣٠) والتي تطمح إلى إنجازات تنموية عديدة في جميع المجالات الحياتية والصحية والتعليمية والاجتماعية تضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة.

وأشار إلى أن الذكرى السابعة والثمانين لليوم الوطني للمملكة العربية السعودية تحل وسط مرحلة سياسية حساسة وأحداث تشهدها المنطقة تحتم على الجميع الوقوف صفاً واحداً إلى جانب القيادة الرشيدة لرفعة الوطن وسموه وحرصاً على اجتماع الكلمة.

وأبرز معالي مساعد رئيس مجلس الشورى في تصريحه دور المملكة العربية السعودية المحلي والإقليمي والدولي لخدمة الإسلام والمسلمين ورفعة الأمة الإسلامية، ومشاركات المملكة الفاعلة في المحافل الدولية الاقتصادية، وأبرزها مشاركاتها في مجموعة العشرين لما تمثله من ثقل اقتصادي فاعل على المستوى الخارجي والداخلي.

وسأل الدكتور يحيى الصمعان في ختام تصريحه المولى عز وجل ان يحفظ المملكة العربية السعودية وشعبها ويديم عليها نعمة الرخاء والازدهار في ظل قيادتها الحكيمة.

كان احتفاءً بالوطن.. فلا نامت أعين الجبناء!

د. زهير الحارثي
عضو مجلس الشورى

المحطات التاريخية التي عاشتها المملكة وبالرغم من حجم التحديات ومخاض المتغيرات وتسارعها، برهنت على الترابط واستباق الأحداث ما جعل النتائج تأتي مخالفة لكل التكهنات والتوقعات..

قدم الشعب السعودي نموذجا فريدا على ترابطه وتماسكه برفضه لكل الدعوات التحريضية حيث جاءت رسالته صارخة بأنه لا مساومة على الوطن وقيادته كانت الصورة خير شاهد على أهمية الحدث. تحول الموعد المزعوم إلى احتفال شعبي إذ رسخت شرعية الدولة وحب الوطن. معادلة سطرت توهجها ليلة ١٥ سبتمبر فكانت ليلة وطنية وبامتياز بدليل مواقع التواصل الاجتماعي التي أمطرت حبا وولاءً ووفاءً للوطن.

ليلة تجديد بيعة وتلاحم وسد منيع أمام فوضى حراك مسموم وعابث. كان الشعب واعيًا ونبيلًا وكريمًا ووفيًا لا تنطلي عليه الافتراءات. السعوديون بطبيعتهم ينزعون للسلم والأمن والهدوء، وينتمون لبلادهم ويعتزون بقيادتهم، وهم ضد الفوضى والصخب والصراع، وإن لم يخل الأمر من أصوات فئة نشاز لا تمثل السائد ولها أجندتها المكشوفة وهي لا تنفك تزعم بإمكانية استنساخ ملامح ما يدور حولنا؛ إلا أن المواطن موقن إن فرّط في بلاده لم تعد له قيمة أو حياة. هذه الدعوات الرخيصة لن ترى النور لأنها سقطت سقوطًا ذريعًا أمام وعي ونباهة الشعب السعودي ما أدى إلى إفشال مخططات المخربين والأشرار. المحطات التاريخية التي عاشتها المملكة وعلى الرغم من حجم التحديات ومخاض المتغيرات وتسارعها، برهنت على الترابط واستباق الأحداث ما جعل النتائج تأتي مخالفة لكل التكهنات والتوقعات.

ومع ذلك كله مازال هناك تآمر ومحاولات تدخل في شأننا الداخلي ومحاولة المساس بأمننا وترابنا الوطني مهدد من عدة جهات؛ وذلك باختراق نسيجه المجتمعي وإثارة الفتنة فيه عبر إثارة الطائفية والتصنيف ودعوات التخوين والإقصاء. لكن شعبنا الوفي وكعادته يثبت في كل مرة يُستهدف الوطن أنه على قدر المسؤولية وباستطاعته المواجهة. هذا السلوك يعكس الخلفية الثقافية والدينية والاجتماعية للمواطن التي لعبت دورًا مفصليًا في تجاهل هذه الدعوات وعدم الاستجابة للانخراط فيها. المملكة ليست دولة قمعية أو بوليسية كما تحاول الآلة الإعلامية لدول معادية تصويرها، ومن حق المملكة أو أي دولة أن تتخذ كل الوسائل المشروعة لحماية أمنها واستقرارها، ومن أُعتقل سيُمكن من محاكمة عادلة وتبقى كلمة الفصل للقضاء في نهاية المطاف في إدانة من أُعتقل من عدمها. الإعلام الغربي تابع ما جرى حيث كانت المملكة في بؤرة التحليلات والتعليقات، وأشارت تقاريرهم إلى رفض شعبي للدعوات بل وتحولت إلى احتفالية وطنية.

من حق الجميع ممارسة النقد البناء الهادف بعيدًا عن التشهير أو التجريح الشخصي أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر والحوار يفترض أن تكون مساجلاته وطروحاته ضمن أطره القانونية، وبعيدة عن المساومة أو المزايدة.

للأسف الشديد أصبح واضحًا أن هناك أصواتًا شاذةً تدعو أو تحض باستخدام وسائل التعبير بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي على كراهية الوطن وازدراء فئات من المجتمع وإثارة الفتنة الطائفية والقبلية. وأتصور أن ثمة حاجة الآن لإصدار قانون أو نظام يجرم تلك الأفعال التي تجسد معول هدم لبناء الوطن.

نحن لا ندعي بأننا مجتمع ملائكي وأيضا ما قلنا آنفًا لا يعني عدم وجود مطالب أو أخطاء وتجاوزات؛ إلا أن آلية إيصالها لصاحب القرار يجب أن تأتي من خلال القنوات المشروعة؛ وحل أي قضية أو مشكلة لا بد أن تكون بأيدينا نحن وداخل بيتنا الكبير دون تدخلات من أحد او إملاءات أو ضغوط، فالمسألة إذن ليست مطالب بقدر ما أن المهم يكمن في أسلوب التعاطي معها وإيصالها للمسؤولين دون ابتزاز أو تهديد أو خروج عن الأصول المرعية ولذا النزوع للتظاهرات بهذه الطريقة هدفه ليس بريئا بل هو بمثابة إثارة فتنة وشرخ ما بين القيادة والشعب وجر البلاد لحافة الهاوية. تعزيز الوحدة الوطنية وتعميق مفهوم المواطنة بات ضرورة لأن التفريط بهما يعني الضياع والانهيار لا قدر الله وأي إخلال بالجبهة الداخلية أو الخروج عن وحدة المملكة أرضاً وشعباً يعني الدخول في نفق المجهول.

الشورى يشدد على تمكين المرأة من المناصب العليا في العمل والتنمية الاجتماعية

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

طالب مجلس الشورى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، ومراجعة خريطة فروعها؛ والقيام بالتوزيع العادل لجميع الدور والمؤسسات والمراكز بحيث تخدم جميع الفئات في جميع مناطق المملكة.

ودعا المجلس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى العمل على فصل الجمعيات والمؤسسات الأهلية عن الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتكون تحت إشراف هيئة مستقلة، ومعالجة القصور في الخدمات التي تقدم في الدور والمراكز والمؤسسات الإيوائية وتضمين خدماتها البرامج الثقافية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والترفيهية.

جاء ذلك في قرار لمجلس الشورى صوت عليه بالأغلبية بعد أن استمع خلال جلسته العادية الحادية والخمسين التي عقدها يوم الأربعاء ٢٢/١٢/١٤٣٨هـ، الموافق ١٣/٩/٢٠١٧م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً) للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ.

كما دعا المجلس المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية إلى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث فيها لتحديد أهم التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، وتشكيل فرق بحثية مشتركة، لدراستها ومعالجتها قبل أن تتحول لظواهر سلبية عامة

وشدد المجلس في قراره على ضرورة تمكين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المرأة من المناصب القيادية العليا في الوزراة.

كما طالب المجلس الوزارة بالتوسع في إنشاء دور رعاية صحية نهارية لكبار السن وذوي الإعاقة والمرضى ما بعد العمليات وهي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس عضو المجلس الدكتور خالد العقيل.

وكانت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب قد أوضحت في وجهة نظرها التي قدمها رئيسها الدكتور عبدالله بن محمد الفوزان، أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تسعى إلى تمكين الأسر الضمانية ونقلها من الاحتياج إلى الإنتاج لتكون أُسُرًا قادرة على العمل من خلال إيجاد وسائل غير تقليدية لمعالجة الفقر والمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني؛ لذا سعت لوضع عدد من المبادرات والبرامج عبر بنك التنمية الاجتماعية؛ لإشراك الأسر المنتجة من الأسر الضمانية في المعارض والمهرجانات لمساعدتها في تحقيق استدامة مشروعاتها من خلال سن

التشريعات، ومنـها لائحـة الأسر المنتجة التي تدرس حاليًا في هيئة الخبراء.

وبينت اللجنة أن الـوزارة لا تألو جهداً في مكافحة ظاهـرة التسـول، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة حسبما تضمنته الأنظمة والتعليمـات الصـادرة بهـذا الشأن، ويرتكز دور الوزارة بحكم الاختـصاص على استقبال المتسولـين السعوديـين والأطفـال السعوديين والأجانب وذوي الإعاقـة من الأجـانب وتقديم الرعاية التي تتوافـق وحالة المتسول إلى حين إنهاء وضعه إما بإعادتـه إلى وطنه إذا كان غير سعودي، أو تقـديم الرعايـة الاجتماعية والاقتصاديـة والنفسية له إن كـان سعوديًا؛ لضمان عدم عودته للتسول مرة أخرى.

وعـن دور الـوزارة في رعـاية الحالات المصابـة بالتـوحـد أكدت اللجـنة أن دورها ينحصـر في التأهيـل للحـالات غير القابلة للاندماج في البرامج التعليمية، وذلك وفق ما تضمنه قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٧ وتاريخ ١٤٢٣/٩/١٣هـ.

وشرحت اللجنة الوضع فيما يخص المراكز الثلاثة الخاصة بالتوحد في كل من الرياض، وجـدة، والمنطـقة الشـرقـية؛ مبيـنة أن مركز الرياض قائم حاليًا ويستقبل المراجعين، والعمل قائم حاليًا على إنشـاء مركز آخر في مدينة الرياض، يخدم هـذه الفئة وأنجز ما نسبته ٧٥ في المائـة من المشـروع، أما المنطقة الشرقية فالمشروع تـحـت الإنـشاء وأنجز ما نسبته ٤٥ في المائـة، وأما مركـز التوحد في جدة فلم يتم البدء فيه.

وأشـارت اللجنة فيما يتعـلق بذوي الإعاقة الذين يتلقـون علاجهم في الأردن ومـصر، إلى أن هناك لجنة مشكلة من وزارة الداخلية، ووزارة التعـليـم، ووزارة الصـحة، ووزارة العمل والتنميـة الاجتماعيـة، ووقفت اللجنة على المراكـز الإيوائيـة في الأردن والاطـلاع على الخدمـات المقدمـة فيها وتحديد الفئات المستضافة؛ وذلك بصدد نقلها إلى المملكة.

وحول ما يتعلق بكبـار السـن، لفتت اللجنة إلى وجود (١٢) داراً لرعايـة كبار السن، وهي في الأساس مخصصة لكبار السن الذين ليس لهم مأوى أو عائل يقـوم على رعـايتهم، كما أن إنشاء مثل هـذه الدور الصباحية يتعارض وسياسة الوزارة التي تحرص من خلالها على أن يبقى المسن في بيئـته الأصلـية مع أسرته، مشيرة إلى وجود ١٨٨ مركزًا للرعاية النهارية لـذوي الإعاقـة وبلـغ عـدد المستفـيدين من خدماتها (١٣٠٩٣) ثـلاثة عشرة ألفاً وثلاثاً وتسعين حالة.

وأبانت اللجنة -وفقاً للدكتور الفوزان- أن هناك استراتيجـية واضحة تقوم بها الوزارة مـن ضمـنها برامـج الحمـاية الاجتـماعية لمن يعانون الفقر، وتحـتاج إلى تضافر جهود عدة من الجهات والمصالح الحكومية لتكوين شبكـة أمـان اجتـماعي، وتعمل الوزارة على استراتيجيات عـدة لتحقيق مبدأ من الرعوية إلى التنموية، ومن هذه الاستراتيجيات تحويل المستفيدين إلى منتـجين، وتمكين المرأة لدعم التنمية الاجتماعية، وتطوير الشراكات، وتنمية القطاع غير الربحـي وتمكينـه لتعزيز التنمية الاجتماعية، وتمكين الفـئات الأكـثر حـاجة في المجتمـع، وتصمـيم برامج مبتكرة لتنمية المجتمـع)، وذلك لضـمان استـدامة التمكين حتى يتحولوا مـن الاعـتماد على المسـاعدات إلى الاكتـفاء الذاتي والمشـاركة النشـطة في المجتمع.

ويطالب بتحويل مجالس الموانئ الاستشارية لمجالس إدارة يكون لها جميع الصلاحيات الإدارية

د. سعدون بن سعد السعدون
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

طالب مجلس الشورى الهيئة العامة للموانئ بتحويل المجالس الاستشارية في الموانئ إلى مجالس إدارة في كل ميناء ويكون لكل مجلس جميع الصلاحيات الإدارية، داعياً الهيئة إلى تضمين تقاريرها المقبلة ما يبين جهود خفض الآثار السلبية على بيئة السواحل البحرية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

جاء ذلك في قرار لمجلس الشورى أصدره بعد أن استمع خلال جلسته العادية التاسعة والأربعين التي عقدها يوم الاثنين ٢٠/١٢/١٤٣٨هـ، الموافق ١١/٩/٢٠١٧م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للموانئ "المؤسسة العامة للموانئ سابقًا" للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون بن سعد السعدون.

وقد أشادت اللجنة بقرار مجلس الوزراء بتحويل المؤسسة العامة للموانئ إلى الهيئة العامة للموانئ الذي يحقق ما طالب به مجلس الشورى في قراراته السابقة، ويجيب عن العديد من أسئلة أعضاء المجلس فيما يخص التخصيص وتحويل المؤسسة إلى هيئة عامة مستقلة.

وأفادت اللجنة أن الهيئة أطلقت برنامج توسعة الخدمات اللوجستية في الموانئ، وتم تشكيل لجنة يرأسها معالي وزير النقل لتطوير الخدمات اللوجستية في الموانئ واستقطاب أكبر عدد من البضائع، وتم إطلاق منصة لوجستية في كل من جدة والدمام والرياض لتشجيع المستثمرين ودعم هذا التوجه.

وأضاف رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون أن الخطة التطويرية للموانئ طويلة المدى، شملت خمسة موانئ، هي: الدمام والجبيل وينبع وضبا وجازان، وركزت الخطة على تحديد الاستخدام الأمثل لأراضي الميناء ومرافقه، وتطوير البنية التحتية والتشغيلية والبشرية والتنظيمية، وتكامل الميناء مع أنماط النقل الأخرى.

وعدت اللجنة إيرادات الهيئة التي تتراوح في حدود أربعة مليارات ريال بأنها متواضعة، فهي تتمثل في أجور خدمات الحاويات وليست نسبة من قيمتها، وتعمل الهيئة على دراسة رفع إيراد الموانئ عن طريق التوسع في الخدمات اللوجستية والاستفادة من أراضيها في خدمة القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالنقل الساحلي وضعفه، أوضحت اللجنة أن النقل الساحلي بين الموانئ هو خدمة يقدمها القطاع الخاص، ودور الهيئة العامة للموانئ في تهيئة هذه الموانئ بما يحتاج إليه القطاع الخاص بتقديم الخدمة.

وبخصوص مشروع ميناء الليث أفادت اللجنة أن مشروع الميناء ما زال تحت الدراسة. وأما ما يتعلق بميناء الخبر وأهمية الاستفادة منه، بينت اللجنة أن هناك لجنة مشكلة من الهيئة العامة للموانئ والهيئة العامة للسياحة والآثار لدراسة تحويله إلى ميناء سياحي.

تفعيل دور لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص فيما يخص التسول المنظم وعضل الفتيات وتزويج القاصرات

أ. عساف بن سالم أبوثنين
رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية

طالب مجلس الشورى هيئة حقوق الإنسان بالعمل على وضع أسس ومعايير لإقامة مؤسسات وجمعيات أهلية تعنى بحقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ودعا المجلس الهيئة إلى تفعيل دور اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص فيما يخص التسول المنظم وعضل الفتيات وتزويج القاصرات بالتنسيق مع الجهات المختصة.

كما طالب المجلس في قراره الذي أصدره خلال جلسته العادية الخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء ٢١/ ١٢/ ١٤٣٨هـ الموافق ١٢/ ٩/ ٢٠١٧م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، هيئة حقوق الإنسان بالإسراع في التنسيق لإنشاء إدارات وأقسام في الوزارات والمصالح الحكومية وفق المادة الثالثة عشرة من تنظيمها، وتزويد مجلس الشورى بالتقرير السنوي الذي تعده الهيئة عن حالة حقوق الإنسان في المملكة وفق الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من تنظيمها.

وأكد المجلس على أهمية انجاز الهيئة لمشروع (مدونة الأحكام القضائية) المنصوص عليها بالأمر الملكي ذي الرقم أ/ ٢٠ والتاريخ ٧/ ٢/ ١٤٣٦هـ.

وكانت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية قد قدمت وجهة نظرها بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ، تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عساف بن سالم أبوثنين، حيث أبانت أن عدم القدرة على استخدام أو توفر التقنيات لبعض المواطنين استوجب استحداث فروع للهيئة، كما أن هناك أوامر سامية لافتتاح أقسام نسائية في جميع المؤسسات.

وأوضحت اللجنة أن النقص في عدد الموظفين والموظفات في الهيئة يعود إلى التأخر في تعديل المادة "الخامسة" من نظام الهيئة وإخضاع موظفي الهيئة لنظام العمل والتأمينات الاجتماعية.. ولتسهيل إجراءات العمل الإداري في الهيئة؛ فإن هناك مراجعة للوائح الإدارية والمهام التي ستوكل لكل قسم.

وأشارت اللجنة إلى صدور الأمر الملكي بأن تتبع الهيئة للملك -حفظه الله- مباشرة، وترى اللجنة أن ما اتخذ من إجراء يعتبر أقوى وأجدى من إنشاء مؤسسة وطنية، كما أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حصلت -مؤخرًا- على الصفة الاستشارية في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مما أعطى قوة لموقف المملكة قانونيًا، كما أن الهيئة تحقق مبادئ باريس بما يحفظ لها مكانتها، وهناك تنسيق بينها وبين الجهات المعنية بحقوق الإنسان.

وفيما يخص ما طالب به أحد الأعضاء بإضافة توصية على العمل بالشراكة مع المعاهد والمنظمات الدولية المتخصصة على برنامج إعادة التأهيل للكوادر الوطنية التي يتم استقطابها، وفقًا لاحتياجات الهيئة في مجال حقوق الإنسان؛ أوضحت اللجنة أوضحت أن هذا متوفر وواضح في تقرير الهيئة الذي يبين الشراكات والمذكرات الموقعة سواء داخل المملكة أو مع المنظمات الدولية خارج المملكة.

وأشارت اللجنة إلى أن المعايير في تحديد ماهية انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة هي نفسها معايير الاتفاقيات الدولية.. أما وجود مؤشرات ونسب وضعتها جهات عالمية أو جهات محلية غير ذات مصداقية، فقد يكون السبب في هذه المشكلة بصفة عامة عدم توافر قواعد المعلومات الكافية وتباينها.

وبينت اللجنة أن أساس عمل فروع الهيئة هو إدارة الشكاوى، واستقبالها، وإحالتها إلى إدارة الرصد والمتابعة والتحقيق لأداء عملها، والتأكد من الشكوى، مشيرة إلى أن بعض القضايا أحيلت للجهات المختصة لاتخاذ اللازم حيالها.

وأفادت اللجنة بأن الهيئة تعمل الآن على إعداد إستراتيجيتها، وستتضمنها تقاريرها المقبلة. مشيرة إلى أن عقد مؤتمر دولي تنظمه الهيئة وفق صلاحياتها يبرز فيه موقف المملكة من حقوق الإنسان، هو من اختصاص الهيئة، وهذا المؤتمر الدولي يتطلب أن يكون هناك تنسيق فيما بين الهيئة، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة العمل، والتنمية الاجتماعية، وهذا ما هو متحقق حاليًا بحسب إفادة الهيئة.

و يشدد على ضرورة بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق

المؤسسة العامة للحبوب
Saudi Grains Organization (SAGO)
المملكة العربية السعودية

شدد مجلس الشورى ضرورة بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق؛ لضمان استمرار وصول المنتج للمستهلك بالسعر المناسب.

وشدد المجلس على ما ورد في البند (أولاً) من قرار مجلس الشورى ذي الرقم (٢٠٠/ ٧٩) والتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٤هـ، ونصه: إسناد مسؤولية التخطيط والمراقبة للخزن الاستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسة: القمح، الأرز، السكر، الشعير، الذرة الصفراء، فول الصويا) للمؤسسة العامة للحبوب (المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق سابقًا).

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخمسين من أعمال السنة الأولى لدورته السابعة يوم الثلاثاء ١٤٣٨/١٢/٢١هـ، الموافق ٢٠١٧/٩/١٢م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وكان المجلس قد استمع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة؛ بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للحبوب للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ، تلاها رئيس اللجنة معالي المهندس عباس بن أحمد هادي، حيث أكدت اللجنة أن القمح من السلع الغذائية الأساسية التي تحرص الدولة على توفيرها للمواطنين بسعر مخفض، والتخصيص حصل لقطاع مطاحن الدقيق وصناعة الأعلاف فقط؛ لزيادة كفاءته التشغيلية، وما زالت الدولة تمارس شراء القمح والشعير مباشرة وهو يعطى للمطاحن بسعر ثابت مما يعني مناسبة استمرار بيعه بسعر ثابت للمواطن. كما أن رفع الدعم عن بعض الخدمات الأخرى ما زال في مراحله الأولى وهي أقل حساسية وأهمية من الدقيق. وعليه.

ورأت اللجنة أهمية استمرار الدعم في الفترة الحالية حتى تنجح عمليات رفع الدعم عن السلع والخدمات الأخرى ويُفَعَّل حساب المواطن وتكتمل منظومة الدعم الموجه وتثبت فاعليتها.

وأشارت اللجنة إلى أن الأمن الغذائي الوطني يمثل معضلة شائكة، فتحقيق الاكتفاء من خلال الإنتاج المحلي سيؤدي إلى نضوب جزء كبير من المياه الجوفية، وبالتالي يعرض أمن البلد المائي للخطر، كما ان الاعتماد على الاستيراد الخارجي بشكل كامل أو شبه كامل يعرض الأمن الغذائي للمملكة لمخاطر عدة أهمها التقلبات المناخية والاضطرابات السياسية واضطرابات الأسواق، وقد يكون الحل الأمثل الذي يؤمّن الغذاء ويحافظ على ثروة البلد المائية هو الإنتاج الزراعي المحلي لبعض السلع الزراعية الإستراتيجية مع عدم الإضرار بالموارد الطبيعية وخاصة الثروة المائية، وهذا هو هدف قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦) وتاريخ ١٤٣٧/٢/٢٥هـ.

وأبانت اللجنة أن أغلبية الكادر غير الوطني يعملون في وظائف ليست جاذبة للسعوديين نظرًا لانخفاض العائد المالي وطبيعة عمل

تلك الوظائف مثل عامل مناولة، سباك، خياط، سائقي روافع شوكيـــة، منظف...الخ، إضافة إلى طبيعة عمل المؤسسة الصناعي، كما أنه لا يوجد لديها البدلات الكافية لاستقطاب العمالة الوطنية المؤهلـة للوظـائف المهـنية والمهنية المساعدة، ويمثل تسرب الفنيين السعوديين بعد تدريبهم وتأهيلهم بمجال عمل المؤسسة عائقاً أساسياً في رفع نسبة السعودة.

وأفـادت اللجنـة أن هنـاك دراســات فنية ومالية أجرتـها المؤسســة لتقييم جدوى تخصيص قطاع المطاحن ومصانع الأعلاف، وقد خلصت الدراسة إلى بقاء قطاع الصوامع تابعاً للدولة في الوقت الحالي بوصفه المسؤول عن إدارة الخـزن الاسـتراتيجي من القــمح، كما توجد معالجة عملية لانتقال العمالة من المؤسسة إلى الشركات بطريقة متدرجة تحفظ حقوق العمالة وتؤدي إلى استفادتهم من بعض المزايا الوظيفية لدى الشركات، وقد تمت إعارة نحو (٢٨١٩) موظفـاً من القــطاع الحكومي (المؤسسة) للعـمل بشـركات المطاحن الأربع، ويمكن للجنة التنسـيق مع المؤسســة وتزويد الأعضاء الراغبـين بتفاصيل هذه الدراسات والإجراءات.

وقال اللجنة إن الفـارق بين إنتاج المؤسسة من القمح والدقيق المستخدم هو النخالة، وهو ناتج طبيعي لعمليـة الإنتاج، وقامت المؤسسة بعد تخصيص مطاحن الدقيق، بإعادة توزيع الموارد البشرية لديها لتواكب الوضع الجديد، وستراجع اللجنة الهيكل التنظيمي للمؤسسة في التقرير القادم للتأكد من معالجة الخلل فيه.

وبينـت اللجنـة أن الاستـثمار الـزراعي في الخارج من خلال تنفيذ (مبادرة الملك عبدالله -رحمه الله- للاستـثمار الزراعي السعـودي بالخارج)، يقع ضمن مسؤوليات وزارة البيئة والمياه والزراعـة، ولا يدخل الأرز ضمن السلع المناطة بها المؤسسة، حيث يقتصر دور المؤسسة حاليًا على استيراد القمح والشعير من الخارج وإدارة مخزوناتهما.

وأشارت اللجنة إلى أن لدى المؤسسة خطط شراء وتخزين سنويـة تراعي كمـية المخزون وأسعار المحصـول والدول المنتجة وتدير عملية الشراء والتخـزين بطريقـة تراعي الحاجـة الاستهلاكية والتكلفة وتوفـر الاحتياطي الآمن بالكلفة الأمثل.

الشورى يطالب رئاسة البحوث والإفتاء بفتح أقسام نسائية وتعيين متخصصات مؤهلات للفتيا بها

أ.عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

طالب مجلس الشورى الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لإكمال تعيين المفتين في بقية مناطق المملكة، واعتماد الوظائف اللازمة للإدارات المعتمدة في تعديل الهيكل التنظيمي للرئاسة الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/ ١١/ ١٤٣٦هـ.

وشدد المجلس على ضرورة وضع الرئاسة آلية لمتابعة تنفيذ الأمر الملكي الصادر برقم ١٣٨٧٦/ب وتاريخ ٢/ ٩/ ١٤٣١هـ القاضي بتنظيم الفتوى، وإشراك الأكاديميات المتخصصات في العلوم الشرعية في بعض أعمالها، كالاستكتاب في البحوث، والمشاركة في المناشط العلمية.

كما طالب مجلس الشورى في قراره الذي أصدره خلال جلسته العادية التاسعة والأربعين من أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة التي عقدها يوم الاثنين ٢٠/ ١٢/ ١٤٣٨هـ، الموافق ١١/ ٩/ ٢٠١٧م برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، طالب وزارة المالية باعتماد المبالغ اللازمة لتطوير المكتبة السعودية التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

ودعا إلى دراسة إمكانية إنشاء أوقاف تابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

وأكد ضرورة فتح أقسام نسائية مستقلة في الرئاسة، وتعيين المتخصصات المؤهلات للفتيات بها، مع توفير المتطلبات البشرية والمادية اللازمة لذلك.

وكان المجلس قد استمع خلال الجلسة إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية؛ بشأن ما طرحه بعض أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ، خلال مناقشة المجلس التقرير في جلسة سابقة، تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى.

وبينت اللجنة أن مصطلح البحوث العلمية مصطلح واسع، يشمل البحوث الإسلامية، والبحوث الطبية، والبحوث الهندسية، والبحوث التربوية، والبحوث الاجتماعية... الخ، والرئاسة ليست معنية إلا بنوع واحد هو البحوث الإسلامية، وعليه فإن من الأنسب أن يكون اسمها: الرئاسة العامة للبحوث الإسلامية والإفتاء.

وأوضح أنه فيما يتعلق بما لاحظة بعض الأعضاء من قلة المعلومات التي قدمت في التقرير عن البحوث العلمية، وأن التقرير لم يقدم شيئا في هذا المجال، ما عدا بعض الأرقام المتعلقة بأعداد الأبحاث والدراسات التي قامت بها الرئاسة، أو الجهات التابعة لها، أكدت اللجنة أهمية المعرفة الكاملة بكل هذه المعلومات، لكنها رأت أن مكان ذلك هو موقع الرئاسة على الشبكة العنكبوتية، وليس التقرير، ولو حواها التقرير لأدى ذلك إلى زيادة الصفحات، لكثرة الأبحاث التي تقوم بها الرئاسة، وكثرة ما سيكتب عنها من معلومات تفصيلية.

وفيما يتعلق بالاستفادة من أدوات ومناهج البحث العلمي الحديثة، لتوظيفها في سبيل خدمة قضايا الإسلام والمسلمين، فيكون لديها القدرة على إجراء البحوث والدراسات المسحية، والاستقصائية، والتطبيقية، وغيرها من أنواع البحوث والدراسات الإسلامية التي تقتضيها متطلبات مرحلة العصر، ولا تكتفي بالبحوث والدراسات النظرية التقليدية..

أفادت اللجنة أن هذا الأمر -حسب الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء- متحقق، فالرئاسة تقوم بعمل مثل هذه الأبحاث متى دعت الحاجة إلى ذلك، وسواء كان ذلك داخل الرئاسة ومن منسوبيها، أو بالتعاون مع الجامعات في عمل بعض هذه الدراسات والبحوث، وقد حصل هذا من قبل في عدد من المجالات والموضوعات التي تخص عمل الرئاسة.

وأكدت اللجنة على لسان رئيسها عبد العزيز العيسى أهمية إنشاء مركز للبحوث والدراسات، ودعمه بالمبلغ الذي طلبته الرئاسة في تقريرها، المقدر بخمسة ملايين ريال، وعدته اللجنة مبلغًا زهيدًا. ولفتت اللجنة النظر إلى الفقرة الثانية من قرار مجلس الشورى الصادر برقم ٦٥/١٢٢ وتاريخ ١٤٣٢/١/١٣هـ، ونصها:» إنشاء مركز البحوث والدراسات، واعتماد المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لذلك»، وأعاد المجلس التأكيد على ذلك في قراره رقم ٦٨/١٢٨ وتاريخ ١٤٣٦/١/٢٤هـ، وبناءً عليه بادرت الرئاسة مشكورة بتبني هذا القرار، والمطالبة بتنفيذه، وستتابع اللجنة ذلك مستقبلا مع الرئاسة.

وفي ردها على ما طالب به بعض الأعضاء بضرورة قيام الرئاسة بدراسات متخصصة عن الطلاق، خاصة مع ملاحظة كثرة الفتاوى المتعلقة بالموضوع وتفاوتها، وأنه قد خصص لهذه المسائل بند خاص في التقرير، وفي موقع الرئاسة، ولها قسم مستقل باسم (مكتب فتاوى الطلاق)، وبما أن فتاوى الطلاق تجاوزت (٥٠٠٠) فتوى، وأنه يحسن لو وجهت دراسات تخصصية لهذه القضية.. فقد أفادت الرئاسة -بحسب اللجنة- بوجود قرار لهيئة كبار العلماء عن الطلاق، وقصر الفتوى فيه على سماحة المفتي، واللجنة المشكلة خصيصًا لهذا الغرض، مشيرة إلى وجود تعاون فعلي مع بعض الجامعات لدراسة هذه الظاهرة، وكيفية التعامل معها..

الشورى يشدد على دور صندوق التنمية الزراعية في تنمية القطاع الزراعي

شدد مجلس الشورى على ضرورة توجيه صندوق التنمية الزراعية دعمه بما يحقق الفائدة من مبادرات الصندوق في تنمية القطاع الزراعي بالمملكة بجميع جوانبه وقطاعاته.

كما شدد المجلس على ضرورة وضع الصندوق استراتيجية أداء متطورة تضمن ارتفاع نسبة التحصيل والاستثمار بما يحقق المحافظة على رأس مال الصندوق وتنميته.

جاء ذلك في القرار الذي وافق عليه مجلس الشورى -بالأغلبية- خلال الجلسة العادية التاسعة والأربعين- للسنة الأولى من الدورة السابعة، التي عقدها يوم الاثنين ٢٠/ ١٢/ ١٤٣٨هـ الموافق ١١/ ٩/ ٢٠١٧م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع إلى وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ما طرحه بعض أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء ومقترحات تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ خلال مناقشته في جلسة سابقة، تلاها رئيس اللجنة معالي المهندس عباس بن أحمد هادي، حيث أشارت اللجنة إلى أن الصندوق منذ إنشائه لم يطور آليات عمله، مبينة أن عدد منسوبي الصندوق يزيد على ٢٣٥٠ موظفًا موزعين على الفرع الرئيسي، والفروع في مناطق المملكة المختلفة منهم ما يزيد على ٥٠٠ موظف تأهيلهم أقل من الكفاءة المتوسطة.

وأفادت اللجنة بأنه سبق وأن طلب من صندوق التنمية الزراعية بأن يعمل على ترقية وزيادة فاعلية الإجراءات عن طريق التطبيقات الإلكترونية التي تسهم في تسهيل الإجراءات وترفع من كفاءة الأداء، وأن يتم الاستعانة بموظفين أكفاء يستطيعون القيام بالأعمال التمويلية والإجراءات المرتبطة بها بشكل فاعل، حتى ترتفع الكفاءة وتنخفض المصاريف.

وأيدت اللجنة ما طرحه بعض الأعضاء من أهمية تطوير آداء الصندوق، وأشارت في هذا السياق إلى أن لدى الصندوق مبادرتان في هذا الجانب؛ الأولى: مبادرة تحول الموارد البشرية، وقد بدأت في الربع الثاني لعام ٢٠١٦م، ويُتوقع أن تنتهي في الربع الرابع لعام ٢٠١٨م، وتهدف إلى تطوير الهيكل التنظيمي، وتزويد الهيكل التنظيمي الجديد بالكوادر المناسبة، والوصول للعدد الأمثل للقوى العاملة بالصندوق، والتدريب وتعزيز قدرات الموظفين. في حين تختص المبادرة الثانية بنظم تقنية المعلومات، وبدأت في الربع الأول لعام ٢٠١٦م، ويُتوقع أن تنتهي في الربع الرابع لعام ٢٠٢٠م، وتهدف إلى تطبيق أنظمة تقنية مصرفية رئيسية مصممة لتلبية احتياجات الصندوق، وتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات، وتقديم الخدمات الإلكترونية للمستفيدين، وأكدت اللجنة أنها ستتابع تطبيق هاتين المبادرتين مع الصندوق وستنقل له توقعات المجلس في هذا الإطار لوضعها في الاعتبار.

وأوضح المهندس هادي أن الصندوق قد أورد في تقريره سبع مبادرات متوزعة ومتنوعة، إلا أنه لم يوضح ما تم إنجازه في كل مبادرة، ومؤشرات الأداء والإنجاز لكل مبادرة.. ولفتت اللجنة النظر إلى تحويل هذه المبادرات إلى وزارة البيئة والزراعة والمياه وأنها تتابع حاليًا من الوزارة وهي في مراحل متفاوتة من التطبيق.

وفيما يتعلق بعدم توظيف الصندوق أمواله الفائضة في استثمارات تصب في نفس الغرض والهدف الذي يسعى الصندوق إلى تنميته، ويركز على الاستثمارات السمكية، والحيوانية، والزراعية بدلاً من أن يركز على الاستثمار في أسهم وقطاعات عقارية وتجارية وغيرها، وأنها لا تتفق مع هدف الصندوق. قالت اللجنة إنها ترى أن الهدف الرئيسي من استثمارات الصندوق هو تنمية رأس ماله بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة وأقل درجة من المخاطر، وكثير من الاستثمارات في المجالات الزراعية لا تحقق هذه الغاية، كما أن رأس مال الصندوق المخصص للدعم يصب في كل هذه المجالات بما يحقق الفائدة المرجوة من إنشاء الصندوق، وهذا لا يمنع أن يقوم الصندوق باستثمارات زراعية معينة تنطبق عليها شروط الاستثمار متى ما رأى مناسبة ذلك.

وأشارت اللجنة إلى أن بعض المشروعات الزراعية تجد أسواقاً ذات عوائد ربحية خارج المملكة، وتجد في المقابل منافسة غير عادلة داخل أسواق المملكة، إضافة إلى الإغراق الكبير الذي تشهده أسواقنا من المنتجات المستوردة، فضلًا عن مشكلة تسويق المنتجات الزراعية، خصوصاً في منطقة جازان التي تشتهر بوفرة مياهها، وخصوبة أرضها، ومناخها شبه الاستوائي، ويجب أن يكون للصندوق دور في رفع المعاناة عن المزارعين ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم.

هل يمثّل محتوى «تويتر» الرأي العام؟

د. فايز بن عبدالله الشهري
عضو مجلس الشورى

ما هـو الرأي العـام؟، في عـلم الإعلام نعني به: الاعتـقاد (الرأي) العام السائـد لأغلبيّة النـاس حول قضيّة معينة. ولهـذا فـإن السؤال حول مدى قدرة "تويتر" على تمثيل الرأي العام سؤال كبـير أتمنّى أن يكون مفتتح محاضرة مادة "الرأي العام" لطلاب قسـم الإعـلام مع بداية الفصل الجامعي بعبارة أخرى هل ما نقرأه مهيـمناً عبـر شبكة "تويتر" يمثل قسماً مهماً من الرأي العام العربي بشرائحه المتنوعة في أي قضيّة نبحثها؟، على سبيل المثال هل يمكن لأيّ باحـث استـخلاص رأي الناس (العام) حول قضيّة مجتمعيّة جدليّة ويقـدّم لمجتمـعه مؤشرات قريبة من واقع طموحات الناس.

التاريخ يقول: إنّ توظيف خدمات "تويتر" في العـالم العربي بدأتها النخب التي لم تجد طريقها للإعلام التقليدي ثم اجتاحتها موجة الشباب بكل صخبهم وآمالهم وآلامهم ثم تحوصل "تويتر" حول حروب التيارات ومناكفاتهم للخصوم والسلطات وانتهى بنا الحال اليوم إلى ضياع البوصلة الفكريّة بشكل غير مسبوق. وحـتى تكون قراءة المشهد على شبكة "تويتر" دقيقة يكفيك أن تتأمل بعـض الحسابات "المليونيّة" فستجدهـا في غالبها منقسمة بين رموز تيـارات أو معجـبي فـنانين وفنانـات أو أسـماء مجهولة تقتات على الشائعات والفتن.

وحتى تتضح صورة الوضع أكثر فعلينا أن نضع أيضا اعتبارات "التدليس الإلكتروني" على "تويتر"، حيث بات من السهل زيادة عدد المتابعين إلى ست خانات ويمكن إعادة التغريد بالآلاف ومن ثم تزوير مشهد الرأي العام بكل سهولة.

وإشكاليّة اعتماد مسوح الرأي العام من خلال "تويتر" أنها لا تزور الواقع فقط بل تتجّنى على المستقبل من خلال قدرتها على الضغط لاستصدار قرارات أو إبطال خطط بحجة ضغط الراي العام. وهذا الرأي العام المزعوم قد تشكل صورته المزيفة مجموعة موظّفة للتركيز على توجّه معين حول قضيّة ما لمدة قد لا تتجاوز ثلاثة أيام. وقد رصدت ثلاث قضايا خلال الفترة الماضية فوجدتها قد شكّلت في الظاهر رأياً عاماً ولكنها في الحقيقة حملة مركّزة وظفت في غالبها أسماء مستعارة واستغلّت من ركب الموجة جهلا أو هوى لتصعد (ميكانيكيا) إلى "ترند" "تويتر" دون مسوّغ سوى قدرة مديري الحملة على استغلال القدرات الفنيّة لشبكة "تويتر" ومن ثم إبراز هذه القضايا بشكل يبدو طبيعيا

أما أسوأ ما يحصل على "تويتر" اليوم فهو اختراق هذه الشبكة الاجتماعيّة المعلوماتيّة في الحروب السياسيّة والفكريّة بين الدول والجماعات بشكل واضح. ومن هنا تأتي فرضية تقول إن شبكة "تويتر" لم تعد في عالم اليوم عربيّا شبكة "تواصل اجتماعي" محايدة كما نردّد في قاعات الدروس والمحاضرات حيث حوّلها سوء الاستخدام العربي إلى شيء آخر لا علاقة للرأي العام به أكان ذلك قيادة أو نبضًا وتوجهًا.

وتأسيسًا على ذلك نجد أن النخبوي العربي على منصة "تويتر" الإلكترونيّة بات فقط يقسّم وقته بين أدواره في هذه المطاحنات متخليًا – مكرهًا أو مختارًا- عن مهمته التاريخيّة في قيادة الراي (العام) المستنير وترشيد الرأي (الخاص) في مراكز القرار بأمانة ومسؤوليّة.

نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية **

صدر المرسوم الملكي رقم (م / ١٢٦) وتاريخ : ١ / ١٢ / ١٤٣٨ هـ بالموافقة على نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء على النظام برقم (٧١١) وتاريخ ٣٠ /١١ /١٤٣٨هـ. وإقراره من مجلس الشورى في قراره رقم (٣٠ /١٩) بتاريخ ٧ /٦ /١٤٣٨هـ.

وفيما يأتي نص المرسوم الملكي:

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم ملكي رقم : (م / ١٢٦)
وتاريخ: ١ / ١٢ / ١٤٣٨ هـ

بعون الله تعالى

باسم خادم الحرمين الشريفين الملك
سلمان بن عبد العزيز آل سعود

نحن محمد بن سلمان بن عبد العزيز
آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على الأمر الملكي رقم (أ /٣١٣) بتاريخ ١ / ١١ / ١٤٣٨هـ.

وبناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ /٩٠) بتاريخ ٢٧ /٨ /١٤١٢هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ /١٣) بتاريخ ٣ /٣ /١٤١٤هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ /٩١) بتاريخ ٢٧ /٨ /١٤١٢هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٣٠ /١٩) بتاريخ ٧ /٦ /١٤٣٨هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٧١١) بتاريخ ٣٠ /١١ /١٤٣٨هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة على نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية، بالصيغة المرافقة.

ثانياً: يستمر العمل باللوائح والقرارات والتعليمات المعمول بها حالياً - المنظمة لتوزيع غاز البترول السائل - وذلك إلى حين نفاذ هذا النظام ولائحته التنفيذية.

ثالثاً: يلتزم موزع غاز البترول السائل القائم (شركة الغاز والتصنيع الأهلية) - المرخص له قبل نفاذ هذا النظام بمزاولة

نشاطه فيما يتعلق بتوزيع غاز البترول السائل وتسويقه - بالآتي:

١ - تصحيح أوضاعه وفقاً لأحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية خلال مدة لا تتجاوز (أربعة وعشرين) شهراً من تاريخ نفاذه.

٢- إعطاء موزع غاز البترول السائل المرخص له بموجب هذا النظام حق استخدام مرافق شركة الغاز والتصنيع الأهلية على أسس تجارية - لمدة (ثلاث) سنوات - بموجب اتفاق يبرم بينهما لهذا الغرض ويعرض على هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج لإقراره، فإن لم يحصل اتفاق بينهما فيحال الأمر إلى الهيئة لتقرير ما تراه وفق الأسس التي تضعها.

رابعاً: على جميع ممارسي نشاط بيع غاز البترول السائل في المحلات القائمة حالياً، تصحيح أوضاعهم بما يتوافق مع أحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (اثني عشر) شهراً من تاريخ نفاذه.

خامساً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة -كل فيما يخُصُّه- تنفيذ مرسومنا هذا.

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

قرار رقم: (٧١١) وتاريخ: ٣٠ / ١١ /١٤٣٨هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٢٩٤٨٣ وتاريخ ١٤٣٨/٦/٢٥هـ، في شأن مشروع نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية وبعد الاطلاع على مشروع النظام المشار إليه.

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٤٩٤) وتاريخ ١٤٣٦/٨/١٦هـ، ورقم (١٤٩) وتاريخ ١٤٣٧/٢/١٤هـ، ورقم (١١٠٣) وتاريخ ١٤٣٨/٩/٣هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٩/٣٠) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٧هـ.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣-٣٨/٥٩/د) وتاريخ ١٤٣٨/٩/١٦هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٥٧١) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٣هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً: الموافقة على نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية، بالصيغة المرافقة.

ثانياً: يستمر العمل باللوائح والقرارات والتعليمات المعمول بها حالياً - المنظمة لتوزيع غاز البترول السائل - وذلك إلى حين نفاذ هذا النظام ولائحته التنفيذية.

ثالثاً: يلتزم موزع غاز البترول السائل القائم (شركة الغاز والتصنيع الأهلية) -المرخص له قبل نفاذ هذا النظام بمزاولة نشاطه فيما يتعلق بتوزيع غاز البترول السائل وتسويقه - بالآتي:

١- تصحيح أوضاعه وفقاً لأحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية خلال مدة لا تتجاوز (أربعة وعشرين) شهراً من تاريخ نفاذه.

٢- إعطاء موزع غاز البترول السائل المرخص له بموجب هذا النظام حق استخدام مرافق شركة الغاز والتصنيع الأهلية على أسس تجارية - لمدة (ثلاث) سنوات - بموجب اتفاق يبرم بينهما لهذا الغرض ويعرض على هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج لإقراره، فإن لم يحصل اتفاق بينهما فيحال الأمر إلى الهيئة لتقرير ما تراه وفق الأسس التي تضعها.

رابعاً: على جميع ممارسي نشاط بيع غاز البترول السائل في المحلات القائمة حالياً، تصحيح أوضاعهم بما يتوافق مع أحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (اثني عشر) شهراً من تاريخ نفاذه.

خامساً:

١ - يكون البدء في إنشاء شبكات توزيع الغاز الجاف في مدن المملكة على مراحل، على أن يراعى في ذلك ما تضمنته الدراسات التي أعدتها اللجنة المشكلة بالأمر السامي رقم (٨٧٦٠) وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢هـ في شأن الموضوع.

٢ - التقيد بمرسوم الميزانية العامة للدولة والقواعد العامة لإعداد الميزانية والتوجيهات التي تصدر في شأنها، بحيث يكون الالتزام وفقاً للتكاليف الكلية المعتمدة، والصرف في حدود الاعتمادات المقررة.

سادساً: تقوم وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بتزويد هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج بالمعلومات اللازمة للقيام بمهماتها التنظيمية، وتكون الوزارة مسؤولة عن تخصيص الغاز الجاف وغاز البترول السائل اللازمين لمقابلة الطلب.

نائب رئيس مجلس الوزراء

نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية -أينما وردت في هذا النظام- المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

الوزارة: وزارة الطاقـة والصناعة والثروة المعدنية.

الهيئة: هيئـة تنظـيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

المجلس: مجلس إدارة الهيئة

المحافظ: محافظ الهيئة

التنظيم: تنظيم الهيئة.

اللائحة التنفيذيـة: اللائـحة التنفيذية لأحكام هذا النظام.

اللوائح: اللوائح الفنيـة والإجرائية -التي تصدرها الهيئـة- المشـار إليها في المـادة (السابعة) من هذا النظام.

الغاز الجاف: يتكـون بصفـة رئيسة من الميثان، وقد يشمل بعض الإيثان وكميات قليلة من المركبات الهيدروكربونية الأثقل وغيرها.

غـاز البتـرول السـائـل : المنتـجـات الهيدروكربونيـة مـن البروبـان والبـوتان المستخلصـة من الغـاز الطبيـعي، التي تباع منفصلة أو خليطاً أو وقوداً أو لقيماً.

وقـد يحـتـوي غـاز البتـرول السائـل على قليل من البنتان والمكونات الأثقل. ويكون في العادة في حالة سائلـة في ظروف التخزين شبكـة توزيع الغـاز الجاف: شبـكة تـبدأ من مدخل محطـة خفـض الضغط الرئيسة، وتستقبل الغـاز الجـاف من خط أنابيب نقله تحت ضغط عالٍ وتوصله إلى عدادات القياس الخاصة بالمستهلك السكني أو التجاري. وتشمل خطـوط أنابيـب التوزيـع، ومحطات خفض الضغط، وعـدادات القيـاس، والصفّايات. توزيع غاز البترول السائل: نقل غاز البترول السائل - عـبر خطوط الأنابيب أو الصهاريج - إلى محطات التعبئـة، وبيعه بعد تعبئته في أسطوانات إلى تاجر تجـزئة، أو بيعه مباشرة إلى مستهلك غاز البترول السائل.

مرافـق غـاز البـترول السائـل: تشمل خطـوط أنابيب نقل غاز البتـرول السائـل، والصهاريـج، ومحـطات التعبـئة، ومعدات السلامة، وساحات التخزين.

أوجه النشاط: أوجـه النشاط المذكورة في المادة (الرابعة) من هذا النظام.

الرخصـة: إذن للقـيام بـأي من أوجـه النشاط بموجب أحكام هذا النظام واللائحة التنفيذية واللوائح.

المرخـص لـه: الشخـص ذو الصـفة الاعتبارية الذي يحمل الرخصة.

منطقة الرخصة: المنطقة الجغرافية التي تقررها الهيئة، وتحدد في رخصة إنشاء شبكة توزيع الغاز الجـاف أو تطويرها أو تشغيلها أو صيانتها.

موزع غاز البترول السائل: أي شخص ذي صفة اعتباريـة يرخص له - وفقاً لأحكام هذا النظام - بتوزيع غاز البترول السائل.

تاجـر التجزئـة: أي شخـص ذي صفة اعتباريـة يرخـص له -وفـقاً لأحكام هذا النظام- ببيع أسطوانات غاز البترول السائل في أماكن البيع بالتجزئة.

المستهـلك السكـني: أي شخـص يُزوّد سكنه بالغاز الجـاف من خلال الربط بشبكة توزيع الغاز الجاف.

المستهلك التجاري: أي شخص تُزوّد منشأته التجاريـة بالغـاز الجـاف من خلال الربط بشبكـة توزيع الغاز الـجاف. وتُعد في حكم المستهـلك التجـاري المنشـآت الصناعـية الصغيـرة التي لا يتجـاوز استهلاكها للغاز الجـاف (١٧٦.٥٠٠) قـدم مكعـب يوميًّا.

مستهلك غاز البترول السائل: أي شخص يزود بالغاز السائل في منطقة ليس فيها شبكة توزيع غاز جاف للأغراض السكنية والتجارية.

المستهلك: المستـهلك السكني، أو المستهلك التجاري، أو مستهلك غاز البترول السائل.

التعريفـة: المقـابل المـالي الذي يدفعه المستهلك للمرخـص لـه ويشـمل التكاليف التشغيليـة والتكـاليف الرأسمـالية وهامش الربح مضافاً إليـه سعر الغـاز المعتمد بقرار من مجلس الوزراء.

المادة الثانية:

يهدف هذا النظام إلى الآتي:

١ - تنظـيم أوجـه النشـاط، بما يكفل تحقـيق المصلحـة العامـة، وحماية الحقوق والمصالح الخاصة بالمستهلكين والمرخص لهم دون تمييـز؛ بما في ذلك الالتزام بالسياسات المعتمـدة المتعلقـة بأوجه النشاط، والمتطلبات الخاصـة بأمـن إمدادات الغاز للمستهلك.

٢ - العـمل على أن تكـون أوجه النشاط على مستوى عالٍ، من حيـث المعايير والمقاييس البيئية المتعلقـة به، ومن حيث أساليب العمل والتقنـيات المستخـدمة، بما في ذلك تشجيع أعمـال البحـوث والتطـوير وتوطين التقنية في هذا المجال.

٣ - تشجـيع الاستثمار في أوجه النشاط، وذلك بإيجـاد بيئـة تنافـسية تحقق عائداً اقتصاديًّا عـادلاً وتـزيد من فـرص حصول المستهلكـين في مختـلف مناطق المملكة على خدمات الغاز الجاف وغاز البترول السائل.

المادة الثالثة:

لتحقـيق أهـداف هـذا النظـام تتولى الهيئة ما يأتي:

١ - إعـداد خطـة طويلة المدى بالتنسيق مع الوزارة للإمـداد بكمـيات الغاز الجاف وغاز البتـرول السائـل اللازمة للاستهلاك السكني والتجاري واعتمادها، وذلك بما يحقق الاستخدام الأمثل.

٢ - إصدار الرخـص اللازمـة لمزاولـة أوجه النشاط، وتحصيل المقابل المالي للرخص كجزء من إيراداتها.

٣ - تشجيـع التنافـس، ومراقبـة ظروف السـوق ذات الصلة والمسـتجدات، وتقويمها، واتخاذ ما يلـزم حيـالها، بما يحقق التغطية الجغرافية المناسبة.

٤ - اقـتراح التعريفة ورفعها إلى المجلس لاعتمادها.

المادة الرابعة:

أوجه النشاط الخاضعة لهذا النظام هي:

١- إنشاء شبكة توزيع الغاز الجاف، وتطويرها وتشغيلها وصيانتها، وربط المنشآت السكنية والتجارية بها، وتزويد المستهلك السكني والمستهلك التجاري بالغاز الجاف.

٢- إنشاء مرافق غاز البترول السائل، وتطويرها وتشغيلها وصيانتها، وتوزيع غاز البترول السائل.

٣- بيع أسطوانات غاز البترول السائل بالتجزئة في الأماكن المعدة لهذا الغرض.

المادة الخامسة:

لا يجوز لأي شخص ممارسة أيٍّ من أوجه النشاط؛ إلا بعد الحصول على الرخصة.

المادة السادسة:

يجوز الترخيص لشخص واحد بممارسة أكثر من نشاط من أوجه النشاط، وتحدد اللائحة التنفيذية واللوائح الشروط اللازمة لذلك.

المادة السابعة:

تحدد اللوائح ما يأتي:

١ - الشروط والإجراءات اللازمة للحصول على كل نوع من أنواع الرخص.

٢ - الإجراءات المتعلقة بالمنافسة وإصدار الرخص، وتعديلها وتجديدها ونقلها.

٣ - المقابل المالي لكل نوع من أنواع الرخص.

٤ - فئات المرخص لهم ونطاق مسؤولياتهم والتزاماتهم.

٥ - العلاقة بين المرخص لهم، وبينهم وبين المستهلكين.

٦ - معايير الأداء التي يجب على المرخص لهم تحقيقها.

٧ - الإجراءات والممارسات المحاسبية التي يجب أن يستخدمها المرخص له؛ لضمان فصل التكاليف المرتبطة بأوجه النشاط عن غيرها من التكاليف.

٨ - الإجراءات التي تنظم إصدار الفواتير وتحصيل المدفوعات الخاصة بالخدمات المقدمة والمنتجات التي يؤمنها المرخص له للغير أو لأي مرخص له آخر.

المادة الثامنة:

١ - يكون منح رخص ممارسة الأنشطة الواردة في الفقرتين (١) و(٢) من المادة (الرابعة) من هذا النظام؛ من خلال دعوة عدد ممن تنطبق عليهم الشروط من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية في منافسة وفقاً لإجراءات المنافسة التي تحددها اللوائح.

٢ - للهيئة -بقرار من المجلس- منح رخصة حصرية لمدة محددة في منطقة جغرافية محددة لممارسة الأنشطة الواردة في الفقرة (١) من المادة (الرابعة) من هذا النظام؛ إذا اقتنعت أن ذلك ضروري لضمان الجدوى الاقتصادية للمشروع.

المادة التاسعة:

على الهيئة - عند دراسة منح الرخصة أو تجديدها - مراعاة الآتي:

١ - التنسيق مع الوزارة قبل طرح مشروع إنشاء شبكة توزيع الغاز الجاف أو تطويرها للمنافسة، والحصول على موافقتها لتخصيص كميات كافية من الغاز الجاف لتلك الشبكة، وتحديد المسؤول عن إنشاء وتشغيل خط أنابيب الربط بشبكة الغاز الرئيسة أو غيرها من مصدر إمدادات الغاز إن وجد.

٢ - التنسيق مع الوزارة والحصول على موافقتها فيما يتعلق بتخصيص كميات غاز البترول السائل بكميات كافية لكل موزع.

٣ - القدرات الفنية والتجارية والمالية لطالب الرخصة، وفقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية واللوائح.

٤ - التطوير الأمثل فيما يتعلق بشبكات توزيع الغاز الجاف ومرافق توزيع غاز البترول السائل، بما في ذلك التخلص التدريجي من استخدام غاز البترول السائل.

٥ - مستجدات السوق ذات الصلة.

المادة العاشرة:

على المرخص له الالتزام بأحكام هذا النظام، واللائحة التنفيذية، واللوائح، وشروط الرخصة الممنوحة له، والتعليمات والقرارات التي تصدرها الهيئة.

المادة الحادية عشرة:

يكون توزيع غاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية مقصوراً على المناطق التي ليست فيها شبكة توزيع غاز جاف، وبما لا يتجاوز الكمية اليومية التي تحددها الوزارة لكل مستهلك.

المادة الثانية عشرة:

تضع الهيئة - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - ما يأتي:

١ - معايير الأمن والسلامة والبيئة والصحة ذات العلاقة بأوجه النشاط.

٢ - المواصفات والمقاييس الفنية المتعلقة بتصميم المرافق - التي تستخدم في أوجه النشاط - وإنشائها وتشغيلها وصيانتها.

٣ - معايير أداء الخدمة للمستهلك، وإجراءات التعامل مع الشكاوى.

٤ - الشروط والمواصفات الفنية المتعلقة بتمديدات الغاز الجاف داخل المنشآت السكنية والتجارية.

٥ - المواصفات المطلوبة للغاز الجاف التي يمكن استخدامها بأمان من قبل المستهلك.

المادة الثالثة عشرة:

إذا رغب المرخص له في التنازل عن رخصته أو جزء من أوجه النشاط المرخص به،

أو منحها لغيره، أو تأجيرها، أو مبادلتها، أو نقل ملكية الأصول الأساسية - التي قد يترتب على نقلها إخلال بأداء نشاطه المرخص به - بأي طريق كان، أو الاندماج مع غيره، أو تمليك غيره معظم حصصه أو موجوداته.

فعليه طلب إذن بذلك من الهيئة بحسب الشروط التي تضعها، وعلى الهيئة البت في الطلب خلال مدة لا تتجاوز (تسعين) يوماً من تاريخ اكتمال الطلب، ويُعد مضي المدة دون البت في الطلب بمثابة الإذن له بالتصرف. فإن رفض الطلب فيجب أن يكون ذلك مسبباً.

المادة الرابعة عشرة:

إذا تعذر على المرخص له القيام بأيٍّ من أوجه النشاط المرخص له بها، فعلى الهيئة اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان استمرار تقديم الخدمة، وذلك بموجب القواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

المادة الخامسة عشرة:

يعد القيام بأي من الأفعال الآتية مخالفة لأحكام هذا النظام:

١ - الإدلاء للهيئة ببيانات أو معلومات خاطئة أو مضللة؛ بقصد الحصول على الرخصة، أو تجديدها، أو نقلها.

٢ - إخفاء المعلومات الضرورية المتعلقة بأوجه النشاط.

٣ - الإخلال بأسس التنافس العادل، أو الحد منه.

٤ - إلحاق ضرر بشبكة توزيع الغاز الجاف أو مرافق غاز البترول السائل، أو استخدامها أو الربط بها بصورة غير نظامية.

٥ - الإخلال بأي من أحكام هذا النظام أو اللائحة التنفيذية أو اللوائح أو شروط الرخصة أو التعليمات والقرارات التي تصدرها الهيئة.

المادة السادسة عشرة:

١- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يُعاقب كل من يرتكب أي مخالفة لأحكام هذا النظام أو اللائحة التنفيذية أو اللوائح أو شروط الرخصة أو التعليمات أو القرارات التي تصدرها الهيئة، أو شرع في ذلك؛ بواحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:

أ - غرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال.

ب - إيقاف النشاط جزئيًّا أو كليًّا لمدة لا تتجاوز سنة.

ج - إلغاء الرخصة.

٢ - يُحدد مقدار الغرامة عن كل مخالفة ضمن حدها المنصوص عليه في هذا النظام، وفق جدول يصدره المجلس، ويُراعى في ذلك طبيعة النشاط والمخالفة المرتكبة وجسامتها في كل حالة على حدة والظروف المشددة والمخففة لها.

٣ - للجنة المشار إليها في الفقرة (١) من المادة (السابعة عشرة) من هذا النظام ما يأتي:

أ - فرض غرامة عن كل يوم يستمر فيه المخالف في مخالفته بعد تبليغه بقرار اللجنة، على أن يبدأ احتساب هذه الغرامة من التاريخ الذي يحدده قرار اللجنة.

ب - مضاعفة الغرامة الموقعة على المخالف في حالة تكرار المخالفة.

ج - إلزام المخالف بإعادة المبالغ التي حصل عليها نتيجة المخالفة إلى أصحابها.

د - يجوز تضمين القرار الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب القرار الصفة القطعية.

المادة السابعة عشرة:

١ - يتولى النظر في مخالفات أحكام هذا النظام واللائحة التنفيذية واللوائح وشروط الرخصة والتعليمات والقرارات التي تصدرها الهيئة، وإيقاع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام؛ لجنة - أو أكثر - تكوَّن بقرار من المحافظ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، على أن يكون من بينهم اثنان من المختصين في الشريعة أو الأنظمة وخبير في صناعة الغاز، ويحدد القرار من يتولى رئاسة اللجنة على أن يكون من المختصين في الشريعة أو الأنظمة، وتصدر قراراتها بالأغلبية، وتكون مسببة، وتعتمد من المحافظ.

٢ - تحدد قواعد عمل اللجنة وإجراءاتها بقرار من المجلس.

٣ - يجوز الاعتراض على قرارات اللجنة أمام المحكمة الإدارية خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بها.

٤ - يُحدّد المحافظ من يتولى التحقيق في مخالفات أحكام هذا النظام من منسوبي الهيئة أو من غيرهم، وتكون لهم صلاحية التفتيش والضبط والاطلاع على دفاتر وسجلات المخالف، والحصول على صورة من الوثائق الثبوتية ذات العلاقة.

٥ - يُصدر المجلس الضوابط الخاصة بضبط مخالفات أحكام هذا النظام وإثباتها والتحقيق فيها.

٦ - للهيئة - عند الاقتضاء - الاستعانة بالجهات المختصة عند الضبط، أو لتنفيذ أي قرار يصدر بحق المخالف.

المادة الثامنة عشرة:

١ - إذا تبين للهيئة أن شخصاً خالف أيًّا من أحكام النظام أو اللائحة التنفيذية أو اللوائح أو شروط الرخصة أو التعليمات أو القرارات التي تصدرها الهيئة، أو شرع في ذلك، فيجب عليها في الحالات العاجلة والضرورية - بقرار يصدر من المحافظ - أن تتخذ واحداً أو أكثر مما يأتي:

أ - إلزامه بالتوقف عن الاستمرار في المخالفة.

ب - إلزامه بإصلاح الوضع واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة نتائج المخالفة، فإن تأخر فللهيئة أن تقوم بذلك على نفقته.

ج - إيقاف النشاط المرخص به جزئيًّا أو كليًّا بما لا يتجاوز (ستة) أشهر.

د - اتخاذ ما يلزم لإدارة أيٍّ من أوجه النشاط المرخص به مؤقتاً لمدة محددة لا تتجاوز (ستة) أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، بما يكفل ضمان استمرار ذلك النشاط، وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

٢ - ينفذ القرار الصادر في هذا الشأن من تاريخ إبلاغ المخالف به، على أن تحيل الهيئة المخالفة خلال (عشرة) أيام عمل إلى اللجنة - المشار إليها في الفقرة (١) من المادة (السابعة عشرة) من هذا النظام - للنظر فيها، وعلى اللجنة أن تُصدر قراراً في هذا الشأن خلال مدة لا تتجاوز (عشرين) يوم عمل، وإذا لم تبت اللجنة خلال هذه المدة، أو لم يقبل صاحب الشأن بما تقرره، جاز له الاعتراض أمام المحكمة الإدارية وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة في هذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة:

١- تؤول ملكية شبكة توزيع الغاز الجاف إلى الدولة إذا انتهت مدة الرخصة ولم تُجدد، ما لم تنص الرخصة على خلاف ذلك.

٢ - في حال إلغاء رخصة شبكة توزيع الغاز الجاف وفقاً للمادة (السادسة عشرة) من هذا النظام؛ تقوّم الشبكة وتؤول إلى مرخص له جديد عن طريق المنافسة، وتُعاد إلى صاحب الرخصة الملغاة المبالغ الباقية - إن وجدت - بعد خصم جميع المطالبات المترتبة على مخالفات أحكام هذا النظام واللائحة التنفيذية، واللوائح، وشروط الرخصة، والتعليمات والقرارات التي تصدرها الهيئة.

٣ - تتولى تقويم الشبكة -المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة- لجنة تُكوَّن لهذا الغرض من الوزارة، ووزارة المالية، والهيئة.

المادة العشرون:

يُصدر المجلس اللائحة التنفيذية، وذلك خلال (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ نشر النظام في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ نفاذه، على أن تقوم الهيئة بإشراك وزارة الداخلية فيما يخصها عند إعداد هذه اللائحة.

المادة الحادية والعشرون:

١ - يُعمل بهذا النظام بعد (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

٢ - يلغي هذا النظام كل ما يتعارض معه من أحكام.

المصدر هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

عضو الشورى الدكتور أحمد السيف لمجلة الشورى:

جعلت من الإعاقة انطلاقة كبرى استثمرتها لصالح نفسي وأسرتي ووطني

أجرى الحوار: منصور العساف

أجعل من المحنة منحةً؛ ومن الألم أملاً؛ ومن الإعاقة انطلاقةً كبرى تلك الكلمات كانت سلاح عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد بن صالح السيف لتحدي الإعاقة التي تعرض لها في مقتبل شبابه إثر حادث مروري، وذلك بعد عام ونصف من بدء حياته العملية بعد حصوله على الدبلوم العالي في مجال الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد نيله درجة البكالريوس من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

فقد ارتضى ما قدر الله له، وفكر في السبل الكفيلة التي يُمكنُ أن يستثمرَ من خلالها الإعاقة لصالح نفسه وأسرته ووطنه، وجعل للإعاقة عنواناً مفاده «من الإحسان والشفقة إلى التنمية وحقوق الإنسان». وبهذه العزيمة تمكن بفضل من الله من مواصلة تعليمه العالي، وبعد ما يقارب العشرة أعوام أو أكثر خارج الوطن، متنقلاً ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول، حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في القانون، وتخلل تلك المدة دورات تدريبية متخصصة في القانون والسياسة.

وتوجت جهوده في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتعيينه عضواً في مجلس هيئة حقوق الإنسان، وأخيراً نيله ثقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بتعيينه عضواً في مجلس الشورى.

تحقق حلمي بعضوية لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ومن المحطات التي يعتبرها مهمة في حياته أتيحت له في بداية العام ٢٠٠٣م فرصة الحضور في المناقشات والتداولات الدولية في الأمم المتحدة التي انتهت إلى ولادة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦م.

مجلة «الشورى» التقت الدكتور أحمد السيف في حوار تناول حياته العلمية والعملية؛ وتجربته مع الإعاقة، وعضويته في مجلس الشورى.. فإلى نص الحوار..

س- حدثنا بداية عن مرحلتي الطفولة، والشباب.

ج - ولدت في مدينة بريدة، وكانت بداياتي الأولى في محضن والديّ وبين إخوتي وأخواتي. إذ درست فيها مراحل الدراسة الأولى. بينما قضيت المرحلة الجامعية ما بين القصيم والرياض في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وما إن أنهيتها حتى التحقت بدبلوم دراسات الأنظمة في معهد الإدارة العامة وتخرجت فيه، وعلى إثره انخرطت بالوظيفة مستشارًا قانونياً.

س- دكتور أحمد لك تجربة ناجحة مع تحدي الإعاقة، ومواصلة التعليم العالي حتى نلت درجة الدكتوراه، كيف استطعت أن تحول الإعاقة إلى طريق نجاح في حياتك؟.

ج- أنا لم ألبث في الوظيفة غير عام ونصف ذلك أنّ موعداً قد ضُرب لي مع «خيريَّة» القدر جرّاء حادث مروري قد صحبني مقتبل شبابي ما نتج عنه إصابتي بإصابات بليغة استقرت على شلل نصفي، كوّنَتْ منعطف خيرٍ في حياتي - فلله الحمد من قبل ومن بعد - إذ يمكن القول: إنه لم يكن لحياتي قبلاً من معنىً حقيقيٍّ حتى أبرمتُ مع «الإعاقة» عقدَ تراضٍ وعلى مضض، ولم ألبث إلا قليلاً حتى نقضتُ ما أبرمتُ، إذ جعلتُ للحياة معنىً في سبيل أن يعود الشخص ذو الإعاقة إنسانًا يتدثّر معطف حقوقه ليتقيَ به بردَ التمييز وصقيع الإجحاف.

لا تجزع من جرح إعاقتك .. وإلا كيف للنور أن يتسلل إلى باطنك؟

وأثناءَ ماكنتُ أكابدُ وعُورةَ العيشِ ابتغاءَ صناعة مستقبلي الجديد والتكيّف معه، كنت أخاطب نفسي بصوت مرتفع لأقول دون تردّد: «لا تجزع من جرح إعاقتك .... وإلا كيف للنور أن يتسلل إلى باطنك».

أخذتني حينها بتوفيقٍ من الله فرصة التأمل والاطلاع الشامل إلى الكيفية التي يُمكنُ أن استثمرَ من خلالها إعاقتي لصالح نفسي وأسرتي ووطني، وكان فضل الله عليّ عظيماً إذ أعانني منةً منه على أن أجعل من المحنة منحةً؛ ومن الألم أملاً؛ ومن الإعاقة انطلاقةً كبرى. إذ قضيت ما يقارب العشرة أعوام أو أكثر خارج الوطن، متنقلاً ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول، كانت محصلتها الظفر بدرجتي الماجستير والدكتوراه في القانون، وتخلل تلك المدة دورات تدريبية متخصصة في القانون والسياسة، كما أتيحت لي فرصة الالتقاء بالآخر والمشاركة في كثير من المنتديات والملتقيات العلمية في اختصاصات حقوق الإنسان وخاصة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتمييز، فكنت وافتخر أني جزءٌ من حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم والتي اتخذت لها عنواناً من الإحسان والشفقة إلى التنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق تجدر الإشارةُ إلى أنّ من أبرزِ المحطات المهمة في مسيرتي والتي أعتز بها، أني في بداية عام ٢٠٠٣م أتيحت لي أيضاً فرصة الحضور والمشاركة في المناقشات والتداولات الدولية في الأمم المتحدة التي انتهت إلى ولادة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦م.

بإيجاز هذه هي حكاية إنسان كانت الإعاقة بالنسبة إليه اختباراً في شبابه؛ فأبى إلا أن يكون الاشتغال على نقضها اختياراً، وما بين الاختيار والاختبار تمخّض تحدٍ على نحو من تجربة باذخة الحضور، حيث أهّلتني من بعد لأي معاناة أن أقلب المعادلةَ لأُعيدَ- بتوفيقٍ من الله تعالى- ترتيبَها من جديد، إذ جعلتُ من القضية "إنساناً" يركض على كرسيٍّ ذي عجلتين باتجاه آفاق أرحب من شأنها أن تستوعب الدنيا كلها.

كان للهاث موسيقى تخفف عليّ وعورة الطريق، فيما كان العرق عطراً تتضوع بها الأمكنة التي لا أمر عليها إلا بشق الأنفس، ذلك أن ثمة هدف اتخذته لي قبلةً وبوصلةً يممت وجهي شطرها، فكان رهاناً مع كل من التقيته أن سيأتي اليوم الذي أصل فيه على الرغم مما يعتري المسار من عقبات كأداء.

كنت أرى الشفقة وأحياناً السخرية على عيون من يُراهنوني ومن بين شفاههم تنبتُ مفرداتٌ من حنظلِ اليأس، غير أني لم أكترثْ لكل هؤلاء إيمانا مني بأنّ الله إذا أراد بعبده خيراً يُصَب منه، وإذا علم الله من عبده إيمانًا زيد له في "البلاء"... حقاً كان هدفاً ممزوجاً بمتعة تحدٍ لذيذ لا يدركه كثيرٌ من الناس.

مثلت المملكة في المؤتمرات الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة وغيرها

في عام ٢٠٠٩م عدت أدراجي إلى أرض الوطن ووجدت كل ترحيب وإكبار من المسؤولين في وطني، فماهي إلا أعوام بسيطة حتى حصلت فيها على ثقة خادم الحرمين الشريفين بتعييني عضواً في مجلس هيئة حقوق الإنسان في دورته الثانية، ومن خلال الهيئة تشرّفت بتمثيل المملكة في كثير من المؤتمرات والملتقيات الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة وغيرها.

س- كنت أول مرشح ينال ثقة المملكة ويفوز بالانتخاب الدولي ليكون عضواً في لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة..... ماذا يعني لك هذا، وكيف ترى أهمية هذا الفوز؟.

ج- الضفر بعضوية هذه اللجنة الأممية طالما كان جزءاً من حلمي «الكبير» وأراه اليوم يتحقق - لله الحمد من قبل ومن بعد - والذي يأتي امتداداً طبيعياً لما أعيشه من حالة لا يُمكن أن يحددها طموح، وحسبي أنّ هذا الفوز يأتي في سياق ما نذرت نفسي

له واتخذته تخصصاً ومشروع حياة ألا وهو (حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتمييز) دراسة فكرية وقانونية مقارنة -والذي كان مشروع رسالتي للدكتوراه - ومشاركةً في إعداد التشريعات وآلياتها التنفيذية التي تعزز أداء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودفاعاً ونشاطاً بالدعوة إلى تعزيز تلك الحقوق، وأن أشارك من خلال البحث والنشاط في هذا المضمار في النقلة النوعية التي تعيشها الإعاقة في العالم من النهج الطبي الرعائي إلى التنمية في الإنسان والسعي لتوكيد حقوقه. في هذا المقام، أقدم هذا الضفر بالعضوية للوطن الذي طالما احتضنني ومنحني وأترابي من ذوي وذوات الإعاقة بعطاياه... إنه الوطن الذي ما فتئ يُهيئ لي سُبل هذا النجاح ويسقي بذرته على النحو الذي أشعر معه بالافتخار انتماءً إليه حكومة/ وشعبا."

وتكمن أهمية العضوية بهذه اللجنة الدولية بأنها تعد مشاركة فعلية للمملكة بآليات الأمم المتحدة التنفيذية لبنود الاتفاقيات الدولية الراعية لحقوق الإنسان على المستوى الدولي، والذي يضاف لسجلها الحافل في تعزيز حقوق الإنسان محلياً ودولياً، بالإضافة إلى أنها تعد استثماراً بالعضو، إذ مردودها أخيراً سيجيّر إلى حساب الوطن.

س- في الدورة السابعة لمجلس الشورى نلتم ثقة خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- بتعيينك عضواً في مجلس الشورى، كيف تقرأ هذ التعيين؟.

تعييني عضوًا في مجلس الشورى وسام شرف

ج- هذه الثقة الغالية التي أولاني إياها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - تمثل وسام شرف، ليس لي فحسب وإنما لكل الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، وهي دلالة قاطعة على رعاية الدولة -حرسها الله - للكفاءات الوطنية بتعدد مشاربها، بإتاحة الفرصة للجميع للتمثيل البرلماني وغيره، وهي تحمل في طياتها أيضاً رسالة واضحة للعالم أجمع بأن المملكة تحترم الإنسان وحقوقه وترعى قدرات أبنائها دون تفريق، لذا أسأل المولى جلت قدرته أن أكون عند مستوى هذه الثقة، وأن أعمل بكل ما أوتيت لتقديم ما من شأنه أن يمثل إضافة في مجلس الشورى.

وكوني عضواً في مجلس الشورى وأنا من ذوي الإعاقة الحركية يحمل أيضاً رسالة ساعيها هذا التعيين إلى أترابي من ذوي الإعاقات بأنه متى ما تجاوزتَ إعاقتك واندفعت بإرادتك إلى العمل والإنجاز سعياً حثيثاً إلى التفوق دون النظر إلى العوائق فقط والزهد في مكامن القوة لديك، ذلك أنه لا يوجد إنسان ضعيف بل يوجد إنسان يجهل مواطن قوته ويغفل عن استثمارها، فالمشكلة إذن تكمن في الإنسان الذي طالما يُلحّ بمطالبة تغيير ما حوله ويذهل عن المطالبة بتغيير نفسه! وهذا منهجٌ قرآنيٌ توافرت عليه النصوص الشرعية.

فبادر بتغيير نفسك، حينها وبكل تأكيد ستجد البيئة النقيّة التي تدعمك وترعى بالتالي نجاحك.

ومهما يكن من أمر.. فكلي اعتزاز بتعاملي مع إعاقتي التي أسهمت في إيصالي إلى مرحلة الرضا بالإعاقة والأنس بها، وكلي أمل في أن تصبح تجربتي مع الإعاقة مشكاة فيها نور يستضيء بها الآخرون، وأن يجدوا فيها الطاقة التي من شأنها أن أكون معها ملهماً لذوي الإعاقة وغيرهم إلى حيث المزيد من النجاحات التي لن تأتى إلا حين نردد مع أبي تمام قوله:

بصرتُ بالراحة الكبرى فلم أرها ..... تُنالُ إلا على جسرٍ من التعب.

س- كيف ننمي الثقافة البرلمانية بالمدارس؟

ج - مجلس الشورى جزءٌ أساس في آليات الدولة. وبناءً عليه، فإن الوعي به وبكيفية إدارة عجلة مهامه حقٌ أثبته واجب المواطنة للمجتمع بتعددهم وبالأخص الأجيال الناشئة من طلاب وطالبات المدارس الذين هم أكثر الفئات المستهدفة لترسيخ الهوية الوطنية من خلال تعريفهم بدور المجلس ونشر الثقافة المجتمعية بأهمية الدور البرلماني، والذي معه يعد مجلس الشورى وثقافته والوعي به في الوقت ذاته خير وسيلة لتعزيز حس المواطنة وغرس القيم والمبادئ الرئيسة التي ارتكزت عليها دعائم الدولة التي بُنيت عليها سياسة التعليم في المملكة.

تنمية الثقافة البرلمانية في المدارس تدعمه عدة وسائل ممكنة؛ أولاها: تضمين المناهج التعليمية مواد نظرية تعرّف بالمجلس، وتطبيقية من خلال تكثيف زيارات طلاب وطالبات المدارس إلى مجلس الشورى والتعرف على مهامه ومفاصله، وحضور الجلسات والاستماع إلى الجلسات وكيف تدار النقاشات وتُتخذ القرارات. وهذا النهج قائم بالفعل في المجلس، فبين الحين والآخر يستقبل المجلس وفوداً من الطلاب والطالبات، مثل غيرهم من أفراد المجتمع مثل الإعلاميين وأصحاب الرأي من المفكرين، بالإضافة إلى ممثلي الجهات الحكومية وغيرهم.

إلا أن ثمة إجراء اتخذه كثير من الدول المتقدمة نأمل أن نراه قريباً، يتجاوز مسألة تنمية الثقافة البرلمانية في المدارس إلى الإسهام في نقل الصورة البرلمانية إلى داخل المدارس وذلك من خلال إقامة برلمانات مدرسية مصغّرة.

وطريقة تنفيذ هذه الأهداف يتم من خلال ممارسة الطلاب للأدوات البرلمانية اللازمة التي تمكنهم من عرض أفكارهم ومناقشتها حول مجمل التحديات التي تواجههم في التعليم، وقضايا الأسرة، والمجتمع، والوطن، والتنمية، وكيفية التعامل مع هذه التحديات وتجاوزها.

ويهدف البرلمان المدرسي إجمالاً إلى تدعيم مبادئ المشاركة السياسية من خلال إفساح المجال أمام الطلبة للتعبير عن رأيهم في القضايا المدرسية والمجتمعية، وكل ما يشغل اهتماماتهم، وتوفير إطار لتبادل الرأي، والنقاش من خلال المناظرات التربوية في البرلمان الصغير، وغرس قيم الولاء، والانتماء للوطن، وتكريس ثقافة وقيم المجتمع، وتشجيع الطلبة على التعبير العلني عن أفكارهم وآرائهم، وتنمية مهارات التفكير، والفهم، واحترام الرأي الآخر، وإذكاء روح المنافسة، وإثراء الثروة اللغوية العربية، وتوطيد أسس ثقافة الحوار بين الطلاب وبعضهم البعض من ناحية وبين الطلاب والمسؤولين من ناحية أخرى.

إن مبادرة إنشاء برلمان المدارس خير ما يعزز الثقافة البرلمانية، وبالإمكان أيضاً أن تعكس الدور التاريخي الكبير الذي يقوم به مجلس الشورى في تقوية أواصر المجتمع ونمائه، وقد تشير بجلاء إلى الاهتمام الخاص الذي يوليه المجلس بقطاع التعليم وقضاياه الأساسية والتطلعات لتنشئة أجيال واعية قادرة على مواصلة المسيرة التي ترعاها المملكة.

س - هل حل الإعلام محل البرلمان لاسيما في الدور الرقابي؟

الإعلام الجديد أصبح الند العنيد للدور الرقابي الذي يقوم به البرلمان

ج- تعد الرقابة البرلمانية محوراً أساسًا في عملية إرساء الديمقراطية، ومظهراً من مظاهر التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. والدور الرقابي للبرلمان حق دستوري، إذ يعد أداة لتقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية وأن العمل يسير وفقاً للأهداف المرسومة وفي الوقت المحدد لها.

في المقابل وبالنظر في الدور الذي يقوم به الإعلام المدعوم بحرية التعبير من المشاركة بفاعلية في عملية المراقبة والمحاسبة والمساءلة ونشر الشفافية وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها والكشف عن تجاوزاتها، نجد أن ثمة تقارب بين هذا الدور والدور الرقابي الذي يقوم به البرلمان. وعلى هذا الأساس سمي الإعلام والصحافة بالسلطة الرابعة المتممة للسلطات الثلاث.

إلا أن الإعلام التقليدي كما هو معلوم، بدأ في الانحسار أمام وسائل ومنصات الإعلام البديل التي أصبحت أسهل توفراً وتناولاً، إذ أصبح هذا الإعلام يفرض على الأداء الحكومي سلطة رقابية ومحاسبة موازية بل متقدمة في بعض الأحيان على السلطة الرقابية في البرلمان، الأمر الذي جعل سلوك السلطة التنفيذية اليومي على المحك الجماهيري.

إن ما يميز الدور الرقابي للإعلام الجديد هو قدرته على إزالة حدود الجغرافيا والزمن وسرعة الانتشار وتفاعليته الفائقة.

مما مضى نستطيع القول: إن الإعلام وخاصة البديل أصبح الند العنيد للدور الرقابي الذي يقوم به البرلمان، إلا أن الدور الرقابي للبرلمان يأخذ صفة الرسمية ويسلك القناة العلاجية مباشرة وإن طالت، والتي يفتقدها الإعلام مما يجعل دورهما تكاملياً ومتمماً للآخر. ولكي يتعزز هذا الدور التكاملي مع الإعلام الجديد يجدر بمجلس الشورى أن يضرب بعقدِ تفاهم وعملٍ معه، من خلال فتح منصات تفاعليةٍ مباشرة مع المجتمع، واستثمار المنصات الموجودة للمجلس بتوسيع رقعتها وفتحها أمام الجماهير مباشرة بالإجابة على تساؤلاتهم، واستقبال شكواهم وأطروحاتهم بحيث يكونوا شركاء في الرقابة والرصد على أعمال السلطة التنفيذية.

س- كيف يمكن لمجلس الشورى أن يسهم في التثقيف بمهامه ولوائحه ودوره الرقابي والتشريعي؟.

ج- يمكن للمجلس أن يسهم في التثقيف بمهامه ولوائحه من خلال عدة قنوات عملية مثل استقبال الزائرين والقيام بالزيارات التعريفية بالمجلس ومهامه؛ ومن خلال النوافذ الإعلامية المتعددة والمتضمنة لمنصات التواصل الاجتماعي، وذلك بتوزيع الكتيبات والمطويات التعريفية بين كافة أوساط المجتمع.

وقبلها تطوير عمل إدارة الإعلام والتواصل المجتمعي بتوسيع دائرة مشاركاتها المجتمعية من خلال إقامة الملتقيات وورش العمل في مؤسسات الدولة المتعددة وفي أوساط الطلاب والطالبات. وكذلك التواجد الدائم في كافة المناسبات التي تقام أثناء العام مثل المعارض والمهرجانات وغيرها.

س- هل يمـثل عضـو المجلس صوت المواطـن تحـت القبة وما دوره ومهمته في ذلك؟

ج- من المفترض أن يمثل عضو المجلس صوت المواطن، فكما هو معلوم بالضرورة دستورياً أن البرلماني عضو أساس في صناعة التشريعات والمراقبة على أداء السلطة التنفيذية وتقييم السياسات العامة للدولة، واجبه أن يمثّل الأمة بأمانة وإخلاص؛ وأن يصون ثقة المواطنين فيه. فمهمته في صناعة التشريع الذي يكفل للمواطن حقوقه من خلال تقديمه لمقترحات أنظمة تعالج وضعيات وظواهر في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين المواطنين وإرساء حقوقهم، وبين مؤسسات الدولة التنفيذية كيفما يؤطرها النظام الأساسي للحكم. وبالتالي فإن عمل العضو يتطلب منه العلم بواقع المواطنين ومتغيراته؛ وكذلك العلم بالقوانين وتداخلاتها حتى يتسنى له إعطاء الحلول، إذ لا يمكن أن يكون العضو البرلماني مشرعاً أو ناقلاً ومعالجاً ناجحاً للشأن العام ومصالح الأمة ما لم يكن عارفاً بتركيبة المواطنين وتنوعهم سابراً لمشكلاتهم والمستجد والمتغير في قضاياهم، وأن يكون أيضاً متواصلاً مع المواطنين ومصغياً لهم وناقلاً لحاجاتهم وآمالهم إلى ساحة العمل التشريعي والرقابي لكي يكون نائباً للمواطن وصوتاً له بحق.

س- ما مدى مشاركة المواطن في قرارات المجلس؟

ج - متى ما قام عضو المجلس بدوره المنشود في تمثيل المواطن وتبني قضاياه ومصالحه، ومتى ما تعززت قنوات التواصل بين المجلس والمواطن من خلال مشاركته بالرقابة مثلاً، أو من خلال مخرجات الحوارات التي يعقدها المجلس مع الصحفيين وغيرهم والتي غالباً ما تنقل قضايا الشأن العام. بالإضافة إلى ما ينتج عن برامج الزيارات التي يقوم بها مثلاً أعضاء مجالس المناطق وغيرهم والتي غالباً ما تمثل المواطن. في هذه الحالات قد يكون المواطن بشكل أو بآخر شريكاً في القرارات التي يتخذها المجلس.

س- تحت القـبة هل ثمـة قادة رأي؟

ج- بادئ ذي بدء دعنا نتفق على مفهوم قادة الرأي، إذ يكثر تداول هذا المصطلح إعلامياً أكثر من استخدامه في مجالات أخرى. فكل من كان لهم تأثير على سلوك الآخرين نتيجة لتميزهم فكرياً أو ممن يمتلكون كاريزما وشخصيات جاذبة، ولديهم مهارات في الاقناع، أو اطلاعهم على الشأن العام، قد يعدّون قادة رأي. وفي هذه الأيام غالباً يكونون أكثر استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي من غيرهم. كما يعدون أيضاً وسطاء اجتماعيين، إذ من خلالهم تنتقل وتفسر المعلومات، وبالتالي يلجأ إليهم الأخرون، إذ يُحسبون أكثر من غيرهم التزاماً بالمعايير والأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع.

إذا طبقنا هذا المفهوم على مكوّن المجلس من الأعضاء فلا ريب أن تحت قبته الكثير من الأكفاء المتميزين الحاملين للهم الوطني بتعدد توجهاتهم ومشاربهم ممن يتوافرون على تاريخ حافل بالفكر وبُعد الرؤية والمشاركة الإعلامية الواسعة، بالإضافة إلى الاحترافية في تقصي وسبر قضايا الشأن العام مما جعلهم ملاذاً لبعض المواطنين لنقل حاجاتهم إلى المجلس.

س .كيف ترى دور لجان الصداقة البرلمانيـة فـي تعزيز العلاقات

بين مجلس الشورى والبرلمانات الدولية، ودعم العلاقات الثنائية بين المملكـة والـدول الصديقة والشقيقة؟.

ج ـ تعد لجان الصداقة البرلمانية أسلوباً من أساليب الاتصال البرلماني، تسهم في تعزيز العلاقات؛ وتمد جسور وطيدة للتعاون والتباحث حول القضايا والمستجدات المشتركة؛ وإيجاد قنوات تفاهم وتحاور برلمانية، إذ هي الأداة الفاعلة للتعبير عن المصالح البرلمانية المشتركة بين المملكة العربية السعودية وغيرها من دول العالم. وتعمل حقيقةً هذه اللجان على توطيد علاقات التعاون البرلماني الثنائي للمجلس مع مختلف برلمانات العالم في مجالات العمل البرلماني باستخدام أساليب عدة: أبرزها تبادل الزيارات البرلمانية، والذي يتم من خلالها استعراض جوانب العمل البرلماني وأسلوبه لكل دولة، والتي تفرز دوماً تبادل الدراسات والمعلومات البرلمانية للاطلاع المتبادل والاستفادة من التجارب البرلمانية المختلفة؛ وهذا بالفعل قائم في مجلس الشورى، سواءً من خلال تبادل الزيارات واستعراض التجارب البرلمانية، والمساهمة في التعريف بالمملكة وموقعها ونظامها الأساسي القائم على الكتاب والسنة، وإبراز مبادئ وأسس التسامح والتعايش التي تتبناها، بالإضافة إلى دورها السياسي والاقتصادي، أو من خلال مناشط أخرى.

وأنا هنا في هذا المقام أقدم تجربة شخصية تعد تطبيقاً عملياً لما سبق ذكره، حيث أُتيحت لي فرصة المشاركة في زيارة رسمية من المجلس إلى برلمانات بعض الدول الأوروبية، فكانت بحق مناسبة ثمينة للاستماع والاطلاع على تجارب تلك الدول، وقضايا الشأن العام التي تشغل مواطنيها. وفي المقابل تعريفهم بالمملكة ونظامها البرلماني ورعايتها لحقوق الإنسان، والرؤية الجديدة للمملكة ٢٠٣٠، والتوضيح لحقيقة بعض المسائل والصور النمطية التي رسمت بصورة مجحفة عن المملكة، والذي كان لها أثراً بالغاً ومثمراً لديهم. كما كانت أيضاً فرصة سانحة للتعبير عن وجهة نظر المملكة بشأن مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن كوني من ضمن الوفد (كعضو برلماني) وأنا من ذوي الإعاقة الحركية، إلى جانب بعض الأخوات الزميلات من عضوات المجلس ترك انطباعاً جيداً وإكباراً للمملكة لتمكينها ذوي الإعاقة والمرأة بنسب عالية من المشاركة في الحياة السياسية والعامة، فكان تطبيقاً عملياً ورسالة واضحة للعالم أجمع لما تحدثنا عنه من رعاية المملكة وتعزيزها لحقوق الإنسان.

بالمناسبة ومن خلال مشاركتي ومتابعتي ورصدي لتقارير الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تعد المملكة من الدول القلائل جداً في العالم التي يوجد في برلمانها شخصان من ذوي الإعاقة ممثلان كأعضاء في مجلس الشورى. وهذا مما يجعل التعيين في المجلس للكفاءات بتعددها يتغلب على الانتخاب، إذ ليس بمقدور الأقليات والأقل حظوة في المجتمع وممن لا يملكون المال للقيام بالحملات الانتخابية أن يخوضوا غمار معاركها.

لجنة الصداقة البرلمانية في الحقيقة مكان خصب بالإمكان توسيع دائرة استثماره والإفادة منه بتطوير عمل لجان الصداقة البرلمانية ومهامها من خلال عدة سُبُل:

مثلاً التنسيق البرلماني في مختلف المؤتمرات،والندوات، وكافة المنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتنظيم منتديات برلمانية مشتركة كالندوات وحلقات النقاش وورش العمل، في موضوعات برلمانية ذات اهتمام مشترك بين لجان الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى وبين لجان الصداقة الأخرى. وكذلك المساهمة في التوفيق وتقريب وجهات النظر حول بعض القضايا الاقليمية والدولية، وذلك من خلال التنسيق مع لجان الصداقة البرلمانية الأخرى لإجراء الاتصالات وترتيب الاجتماعات واللقاءات اللازمة مع المسئولين المعنيين في دولها. كذلك السعي إلى تبني الآليات اللازمة لتفعيل مجالات التعاون المشترك، والتي منها كما هو متعارف عليه في ثقافة البرلمانات وسياساتها، تبني لجان الصداقة البرلمانية ودعوتها للاتفاقيات الثنائية والإقليمية، ومذكرات التفاهم المعنية بتنمية وتطوير العلاقات في جميع المجالات بين الدول التي تنتمي إليها لجان الصداقة البرلمانية.

س- ما هي أبـرز النقـاط التي حـرص الدكتـور أحـمد السيف علـى تضمينـها خطـابه الأخير الذي ألقـاه في المؤتـمر رفـيع المستوى أثناء الاجتماع السنوي للجمـعـية العمـوميـة للأمـم المتحـدة فـي الـدورة الثامنـة والستين من أعمالها؟

ج- إن ما تشير إليه هو المشاركة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سُبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥م وما بعده.

في الحقيقة هذا المؤتمر الرفيع المستوى كان يخطط له منذ فترة. ففي عام ٢٠٠٠م وفي قمة الأمم المتحدة للألفية حدد قادة العالم ثمانية أهداف إنمائية لمكافحة الفقر تشمل: القضاء على الفقر المدقع، تعزيز التعليم، المساواة، رعاية الأطفال، صحة الأمهات، الاستقرار البيئي، الحد من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، على أن يتم الوفاء بها قبل حلول الموعد النهائي في عام٢٠١٥م.

غير أن الملاحظ من قبل الجمعيات العالمية غير الحكومية المختصة بشؤون الإعاقة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني المختصة بالتنمية، وحتى من المجتمع الدولي ذاته أنه لم يتم تناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة ضمن

الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أن ثمانين في المئة من الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم يعيشون في الدول النامية. وبالتالي ومنذ ذلك التاريخ بدأت المطالبات بضرورة إدماج الإعاقة في خطط ومشاريع التنمية، وعلى إثره بدأت الأمم المتحدة في تنفيذ بعض السياسات والبرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

في عام ٢٠٠٠م طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ذي الرقم (١٨٦/٦٥) الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها (السابعة والستين) معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. حينها وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية في عام٢٠١٣م، وذلك لاتخاذ إجراءات حاسمة من أجل وضع إطار للتنمية لما بعدعام٢٠١٥م، شاملٌ لمسائل الإعاقة تتضمن تلك المعلومات توصيات بشأن المجالات ذات الأولوية التي يجب إدراجها في نتائج الاجتماع رفيع المستوى، وكذلك في الجهود الجارية المتعلقة بإدراج الإعاقة في إطار التنمية لما بعد: عام٢٠١٥م.

كانت وقتها فرصة ثمينة أتيحت لي حين شاركت في ذلك المؤتمر رفيع المستوى وتشرفت بإعداد وتقديم بيان المملكة ورؤيتها في موضوع المؤتمر والمشاركة في دوائر النقاش فيه من خلال تقديم أوراق عمل ولقاءات جانبية مع خبراء الدول المشاركة بالإضافة إلى الخبراء من التحالف الدولي للإعاقة وجمعيات الإعاقة غير الحكومية.

تضمن بيان المملكة عدة نقاط؛ بدءًا من أن المملكة ترحب وتدعم كل جهد وإجراء من شأنه أن يعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويدمج قضاياهم في الخطط التنموية التي تكفل لهم الدمج الاجتماعي الكامل كغيرهم، والذي تعده المملكة مبدأ أساس في النظام الأساسي للحكم.

وإعمالاً لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المملكة سعت في إيجاد إطار قانوني لتعزيز تلك الحقوق، حيث أصدرت نظاماً لرعاية شؤونهم، وحزمة من التشريعات التي تنظم عملية الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم وتيسير الوصول. بالإضافة إلى الامتيازات والإعفاءات من الرسوم التي تمنحها الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ذات السياق، فقد أصدرت المملكة أنظمة أخرى مثل نظام الحماية من الإيذاء، إلى جانب نظام حماية الطفل، ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وإدراكاً من المملكة بضرورة تعزيز الإطار القانوني الدولي، فقد كانت سبّاقة إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. إلى جانب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن إسهامها في دعم التعاون الإقليمي والدولي في مجال الإعاقة.

إلا أن المملكة، ومع ما تنعم به من استقرار أمني واقتصادي، وما حققته من إنجازات، تعي التحديات التي تواجهها في هذا المجال، والتي تحد من إرادتها في مواصلة السير لتحقيق الأهداف الإنمائية لقضايا الإعاقة.

يجب على وسائل الإعلام م التعامل مع قضايا الإعاقة وفق المعايير الدولية

س- كيف يرى الدكتور أحمد السيف دور الإعلام في التعاطي مع قضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ وهل ترى أنّ أفراد المجتمع في حاجة إلى زيادة الوعي بتلك الحقوق؟.

ج- الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يعد ركيزة أساسية في تحسين مستوى أداء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ سواء على مستوى أفراد المجتمع أو على مستوى المسؤولين عن تنفيذ حقوقهم، فكما هو مشاهد أن الوعي في بعض القضايا يصنع التغيير والإصلاح ما لا تصنعه العقوبات، إذ المجتمع والقدرات المباشرة لأداء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا بحاجة ماسة إلى التثقيف بالأنموذج الحقوقي والتنموي لقضايا الإعاقة وتغيير النمطية التقليدية المرسومة عن الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم عاجزون وعالة على الدولة يحتاجون إلى الرعاية الدائمة؛ أي مادة للشفقة والإحسان، والتي أفرزها النهج الطبي الذي يضع المشكلة في الشخص ذي الإعاقة، لا في المجتمع وعراقيله، وهذه النظرة تنتج أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ما هي إلا رعاية تمنح من خلال مظلات خدمية، لذا يتعين على وسائل الإعلام ومنصاته بتنوعها التعامل مع قضايا الإعاقة وفق المبادئ التوعوية والمعايير الدولية التالية:

- إظهار الإعاقة على أنها نتاج طبيعي للتنوع البشري.
- مكافحة القوالب النمطية وأشكال التحيز والممارسات الضارة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم.
- اعتبار حاجاتهم وحقوقهم أساسية مستحقة وليست عطايا اجتماعية.
- نشر تصورات إيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تشجيع الاعتراف بمهارات وكفاءات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- على وسائل الإعلام إشراكهم في البرامج والمواد الإعلامية غير الخاصة بقضاياهم.

رحلة إلى أقاصي العنف

عبدالله بن عبدالكريم السعدون
عضو مجلس الشورى

الدول المحيطة بالعالم العربي تدير معاركها وخلافاتها داخل الأوطان العربية، وأفضل الحلول هو ترسيخ فكرة العيش المشترك داخل وطن يحترم الاختلاف ويسوده القانون، ويعطي الأولوية للأمن والتنمية..

كنت في الثانية عشرة من عمري حين وقعت مجزرة بين أهالي بلدتي (زغرتا) حدث ذلك في عام ١٩٥٧ أثناء فترة الانتخابات النيابية، وأدى إلى مقتل ٣٣ شخصاً، فكان بمثابة صدمة مهولة، ذلك أن المجزرة حدثت داخل كنيسة "مزيارة" خلال توتر شديد عمّ كل أنحاء البلاد، حينها حذر غسان تويني من حرب أهلية إذا لم تتدخل الدولة لتطبيق القانون بحزم هناك خشية من أن تغدو كل قرى لبنان "مزاريات».

هذا نص واحد من نصوص كثيرة تدل على العنف الذي عاشه لبنان منذ استقلاله، ذكره سمير فرنجية في كتابه "رحلة إلى أقاصي العنف" يؤرخ فيه للحرب الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٧٥ واستمرت حتى عام ١٩٩٠، حتى جاء مؤتمر الطائف الذي جمع الطوائف المتحاربة، وركّز على وجوب العيش المشترك داخل وطن واحد يجمع كل الطوائف في إطار دولة مركزية.

الكتاب يسرد وقائع مؤلمة ودروساً كثيرة لم يستوعبها زعماء الطوائف والأحزاب في العالم العربي، فالحرب الأهلية في لبنان لم تستثن طائفة دون أخرى، ولم تكن بين المسيحيين والمسلمين، بل كانت بين مسيحيين ومسيحيين، وبين حزب الله وأمل الشيعية، وبين السنة والسنة، وبين الجيش اللبناني والفلسطينيين، كانت أيضاً حرباً بالوكالة بين دول فسوريا تحلم بسوريا الكبرى، وإسرائيل تريد تصفية المقاومة الفلسطينية وتشتيت الشعب الفلسطيني وإيران تريد أن تخلق الفراغ السياسي لتنفذ أجندتها.

في الوسط التجاري القديم لمدينة بيروت المؤلف من أسواق متشابكة عاش مسلمون ومسيحيون جنباً إلى جنب على مدى قرون، عاشوا بانسجام لم تطح به الاضطرابات الطائفية التي كانت تزعزع البلاد بصفة دورية، ولم تستطع الأحزاب الطائفية المتشددة من اختراق تلك الأزقة العتيقة، حيث الناس تتعارف وتبيع وتشتري من بعض، وتجلس في المقاهي لتتحدث عن كل شيء، إنها كما يقول سمير فرنجية: شجاعة العيش معاً. كانت المصالح توفر لحمة دائمة بين اللبنانيين، لكن ذلك العيش غير محتمل من قبل قادة الحرب الأهلية فضاقوا به ذرعاً، وأبوا إلا أن يرسموا حداً فاصلاً داخل العاصمة بيروت لتصبح بيروتين غربية وشرقية وكل قسم يعمل جاهداً لتنظيف منطقته من كل جسم غريب.

تحدث الكاتب عن أدوار كثيرة وقذرة للنظام السوري واستخباراته التي تغلغلت في كل مفاصل الدولة اللبنانية، ففي البداية قام النظام السوري بمساعدة المقاومة الفلسطينية على زرع قواعدها العسكرية في لبنان، قبل أن ينقلب عليها ويشارك الميليشيات المسيحية في إسقاط مخيم تل الزعتر، ثم يدعم اليسار اللبناني قبل أن ينقلب عليه ويغتال زعيمه كمال جنبلاط في عام ١٩٧٧، ثم يغتال قائد القوات اللبنانية بشير الجميل بعد ثلاثة أسابيع من انتخابه رئيساً للجمهورية، وقد أسكت كل الأصوات المعارضة ومنها اختطاف رئيس تحرير مجلة الحوادث اللبنانية سليم اللوزي وعثر على جثته بعد ثمانية أيام من اختطافه وقد أحرقت يده التي يكتب بها، وهو تحذير واضح لمن يحاول أن يكتب ضد النظام السوري.

المقال لا يمكن أن يفي الكتاب والكاتب حقه، أو المرور على الكثير من حوادث القتل والاغتيالات والمآسي التي عاشها لبنان في حربه الأهلية الطويلة، لكن هذا الكتاب يمكن أن يكون مدخلاً لدراسات علمية تستنبط العبر وتستبق الأحداث وتقدم التوصيات لقادة العالم العربي، ولتكون الدروس المستفادة ضمن المناهج الدراسية لاحترام الفوارق وقبول الاختلاف والتركيز على العيش المشترك ومن هذه الدروس ما يلي:

أولاً: الاختلاف والتنوع سواء على أساس حزبي أو طائفي أو قبلي أو مناطقي موجود في معظم دول العالم وليس هو السبب في قيام الحروب الأهلية سواء في لبنان أو غيره، بل أساس الحرب هو محاولة إلغاء تلك الفوارق من قبل الأكثرية أو من قبل طائفة تستقوي بالحكومة، أو بقوى خارجية، كما حصل على الساحة اللبنانية، فقد انتقل الصراع الإسرائيلي - العربي، والصراع العراقي الإيراني إلى لبنان، وكل يرى أن الجانب الآخر مرتهن لقوى خارجية.

ثانياً: كانت المملكة سباقة لوقف الحرب الأهلية في لبنان، وعلى هذا الأساس دعت إلى مؤتمر الطائف الذي جمع كل الأحزاب والقوى المتصارعة، ووضع الملك فهد -رحمه الله- كل ما يملك من نفوذ وعلاقات في سبيل إنجاحه على أساس "العيش المشترك" داخل وطن يسع الجميع وبصلاحيات متوازنة بين مختلف السلطات والطوائف، وبعد المؤتمر أسهمت المملكة في بناء المؤسسات ودعم التنمية.

هذا الكتاب جدير بالدراسة من قبل مركز أبحاث متخصص لاستنباط العبر في ظل ما تمر به المنطقة من أوضاع مشابهة سواء في اليمن أو الصومال أو العراق أو سوريا أو ليبيا.

الدول المحيطة بالعالم العربي تدير معاركها وخلافاتها داخل الأوطان العربية، وأفضل الحلول هو ترسيخ فكرة العيش المشترك داخل وطن يحترم الاختلاف ويسوده القانون، ويعطي الأولوية للأمن والتنمية.

خصخصة الأندية الرياضية الحل الأمثل لتطوير الرياضة وتقدمها

الاستثمار في المجال الرياضي يلعب دورًا مهمًا في تطوير الرياضة، وهو واحد من أهم الأدوات الاقتصادية ذات النفع الايجابي نحو بناء إستراتيجية رياضية مستقبلية ترتكز عليها الأجيال القادمة.

ويتم من خلال الاستثمار في المجال الرياضي توظيف الأموال أو تخصيصها في المجال الرياضي أو الفرص الاستثمارية المتاحة التي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب بأقل مستوى من المخاطرة.

وبدا الاستثمار الرياضي في دول العالم يحتل مرتبة قوية في اقتصاد الدول وذلك بسبب ارتفاع عدد الشباب الممارسين والمهتمين بالنشاط الرياضي، وبذلك تصنع الهواية الرياضية حجر أساس في بناء الاقتصاد للدولة، ويقوم النظام الرياضي على دعائم اقتصادية، فالهدف الأول للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد يتمثل في اعتماد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف أوجه النشاط بها وأن الهدف الثاني يتمثل في رعاية المصالح التجارية والاستهلاكية للرياضة كمصدر للربح ووسيلة دعاية ناجحة.

فعلى سبيل المثال نجد أن ميزان الدخل من الرياضة في مدينة لندن حوالي خمسة مليارات دولار أمريكي، ومن خلال ذلك يتضح أن للاستثمار الرياضي أهمية كبري وذلك من خلال زيادة الدخل الحكومي والعمل على إيجاد فرص عمل في كافة المجالات والعمل على دعم عملية التنمية الاقتصادية والسياسية للدولة والعمل على زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات المالي للدولة.

الديون المتراكمة على الأندية تعيق تخصيصها

ويرى خبراء اقتصاديون أن الاستثمار في المجال الرياضي شأنه شأن أي مجال وأي قطاع (إن لم يكن الأفضل) في مجال الاستثمارات والعقود في العالم، على اعتبار أن وجود تلك الاستثمارات دليل على الاستقرار .والأمن والانتعاش الاقتصاد

وتشير دراسة علمية لتحليل إحصائيات الاقتصاد الأمريكي نشرت مؤخرًا أن حجم الدخل السنوي لقطاع الرياضة في أمريكا بلغ (٢١٢,٥) مليار دولار، وهو يمثل ضعف قطاع الصناعة وسبعة أضعاف الإنتاج السينمائي حيث تطورت صناعة الرياضة وأصبحت من الاقتصاديات المفتوحة ، وبالنظر إلى صناعة الرياضة في اليابان فقد احتلت المرتبة الخامسة، فيما احتلت في إيطاليا المرتبة الثانية، كذلك حال الكثير من الدول العربية التي أدخلت رؤوس الأموال الأجنبية إلى قطاعاتها المختلفة، لاسيما في قطاع الاستثمارات في الرياضية والتي أوصلتها إلى التربع على القمة الرياضية في الألعاب المختلفة بفضل تلك الاستثمارات مما أدى ذلك إلى الانفتاح الاقتصادي عليها لتكون قبلة للمستثمرين والمشاريع العملاقة التي يبحث عنها المستثمر الأجنبي.

كما تحقق الولايات المتحدة عائدات بالمليارات من صناعة الرياضة، (التنس بيسبول، كرة السلة، الرجبي، الهوكي، وغيرها) تفوق عائداتها في قطاع صناعة السيارات، وأكبر حجمًا من قطاع المرافق العامة والزراعة، وتتجاوز أحيانا مداخيل الإنتاج السينمائي. وفي دولة كالبرازيل قدرت نسبة مساهمة كرة القدم في إجمالي الدخل العام بحوالي خمسة في المئة.

إن الأهمية الملحة والضرورية للاستثمار تجعلنا نهتم بشكل كبير بكافة القطاعات والمجالات، ولكننا في بعض الأحيان نغفل عن القطاع الرياضي الذي هو الحجر الأساس في بناء الشباب وجيل من الرجال يمكن الاعتماد عليهم، لاسيما وأن من أهم أهداف التربية لرياضية والبدنية هي إعداد ذلك الجيل، ولهذا يتوجب علينا الإسراع في وضع آليات الاستثمار الرياضي وفي كسب استثمارات رياضية سواء في بناء المنشآت الرياضية أو إقامة المصانع الرياضية المتخصصة أو عقود المحترفين وغيرها، من جانب آخر. لقد أصبحت الرياضة الآن مصدر دخل هائل في العالم كله وتجارة كرة القدم حدث فيها تغيرات هائلة على مر الزمن، يوضح أن الرياضة تحولت من هواية ومتعة إلى صناعة تعد من أنجح المجالات للاستثمارات.

ماذا تعني الخصخصة؟

تعرف الخصخصة بشكل عام بأنها انتقال عمل ما كليًا أو جزئيًا من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ بما يشمله من اعتماد متزايد على أفكار القطاع الخاص وقوى السوق سعيًا لتحقيق الأهداف الربحية. وتمثل الخصخصة جهدًا واعيًا من أجل تخفيف النفقات الحكومية، وتضييق حدود مسؤولية الدولة.

كما تشير أدبيات الخصخصة إلى أكثر من مفهوم أو دلالة، فقد قيل إنها تعني الكفاءة في إدارة المشروعات العامة وتشغيلها، والاعتماد على آليات السوق، والتخلص من المركزية والبيروقراطية.

الخصخصة الرياضية

أما الخصخصة الرياضية فيقصد بها تحويل الأندية الرياضية من مؤسسات تابعة للحكومة إلى شركات استثمارية يملكها أصحابها المستثمرون، وهم شركات أو مجموعة أشخاص، عن طريق شراء أسهم النادي مع تطويره فنيًا، والاستثمار فيه بما يحقق أرباحًا. ويعد النادي شركة مساهمة يسهم فيها من يريد بشراء أسهم فيها، ويعد النادي حينها ملكية خاصة لا ملكية حكومية. كما يمكن إنشاء أندية جديدة.

أنواع الخصخصة

والخصخصة نوعان: خصخصة كلية، وذلك ببيع كل النادي للشركات والأشخاص كما هو الحال في الأندية الأوروبية، بمعنى خصخصة الأصول والإدارة، أو خصخصة جزئية ببيع جزء من أسهم النادي للشركات والأشخاص مع الاحتفاظ بجزء آخر كملكية للحكومة، أي خصخصة الإدارة دون الأصول، كما هو الحال في النادي الأهلي المصري، الذى تتناصف فيه الحكومة ملكيته مع عدد من الشركات. ويتم البيع غالبًا بأن تقوم الحكومة بفتح مزاد علني ومناقصات، ويتقدم الراغبون لشراء الأندية المعروضة للبيع، ويتم السداد من المشتري المستثمر إلى الدولة، ما يعد موردًا ماليًا للدولة، تستخدمه بدورها لتمويل البطولات التي تشترك فيها المنتخبات الوطنية.

خطوات التحول إلى الخصخصة

أولى خطوات التخصيص تخلص الأندية من ديونها أولاً ثم التحول إلى مؤسسات استثمارية، وإعادة هيكلتها، وتطوير مستوى الخدمات والأنشطة الرياضية بها، للأعضاء أو لغيرهم، وتحويل رعاية الأندية من مجالس الإدارات ورجال الأعمال إلى الشركات الكبيرة والبنوك. ولا تقتصر الخبرة في الخصخصة على الرياضيين فقط بل تتعدى لتشمل الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين والمفكرين والإعلاميين وغيرهم؛ لأن لها من الجوانب والرؤى، ما يثير اهتمام كل هؤلاء.

الخصخصة تـدفـع بالرياضـة للأمام

وتعتبر رعاية الأندية الرياضية من قبل الشركات الكبرى، والقطاعين العام والخاص دعمًا متقطعًا، يعانى من ضعف الموارد المالية ولا يصلح للاعتماد عليه، كما أكدت ذلك دراسة أعدتها جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عن موضوع التمويل والاستثمار في المجال الرياضي، وأكدت أن استثمار رؤوس الأموال الضخمة في الرياضة من خلال الأندية تحديداً، في مجالات فنية وادارية وتنظيمية إعلامية، وفي المنشآت الرياضية بصفة خاصة، يلعب دورًا مهماً وحيوياً في تطور الأندية الرياضية والمجتمعات إلى الأمام، وهو أحد أهم العمليات الاقتصادية ذات الفوائد الكبيرة والمتعددة وذات المردود الإيجابي.، وأن العلاقة التجارية الربحية بين الرياضة عموما ومنظمات التجارة والأعمال، تميل كثيرًا لصالح تطوير الرياضة إذا اتبعت أسلوبًا ومنهجًا نظاميًا احترافيًا.

> الرياضة لم تعد تسلية بل أصبحت صناعة اقتصادية للدخل القومي

تطويـر الرياضـة يكمـن فـي الخصخصة

ويقول مختصون إن الاستثمار قد يكون الحل لتطوير الرياضة، ولاسيما في الدول العربية، فليس أمامها إلا الاعتماد على التمويل الحكومي أو الخصخصة. وقد رأى الكثير من دول العالم أن الخصخصة هي الحل الأمثل لتطوير الرياضة؛ لأنها لن تسهم فقط في حل مشكلة التمويل التي تعاني منها الأندية، بل ستجلب الكفاءات الإدارية لها، وترفع من مستوى الرياضة، وتعزز إيجابياتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. ولابد من التنبيه إلى أن القطاعات الربحية الأخرى كالاتصالات والكهرباء والبريد والطيران، تختلف في خصخصتها عن الأندية؛ لأن الأندية تعاني من أزمات مالية، وليس لديها دخل أو موارد واضحة .

مميزات الخصخصة

من أهم مزايا خصخصة الأندية؛ أنها الوسيلة الفاعلة لتطبيق الاحتراف الكلي الشامل، وهي وسيلة فاعلة للقضاء على المحسوبيات في الأندية، ولاختيار الاكفأ في الاتحادات الرياضية، ولإراحة الحكومة من التزاماتها المالية تجاه الأندية، ولضمان الحقوق المالية للاعب، ولإدخال ما يسمى بالتجارة الرياضية للبلاد، وللوصول للعالمية، ولإبعاد الشخصيات غير المرغوب فيها بالأندية، إضافة إلى الأرباح المتنوعة من جراء الاستثمار في كل مكونات النادي.

تجارب ناجحة

وقد نجحت تجارب أندية أوروبا وأمريكا واليابان في الخصخصة إلى حد كبير، حيث زادت أرباحها السنـوية من خلال الاستثمار في قطاع الرياضـة والشباب، وبدأت تتنافس في احتـضان البطـولات الدوليـة والقـارية والأولمبية لما لها من تأثيرات إيجابية اجتماعياً واقتصادياً. ويؤكد في كتابه (الإدارة الرياضية الحديثة استثمار وخصخصة)، أن الرياضة أصبحت صناعة عالمية فمن جانب، تقوم بتطوير الموارد البشرية وصناعة الإنسان المتحضر، إضافة إلى أنها أصبحت رافدًا مالياً قوياً وداعمًا للأندية وللمجتمع.

عيوب الخصخصة

تؤدي الخصخصة أحيانًا إلى الاهتمام بالربح على حساب المستوى الفني، كما أن الخصخصة الكاملة تؤدى إلى إبعاد الحكومة عن الرياضة وسيطرة المستثمرين عليها، وأحيانًا تؤدى إلى تكوين ما يسمى «دولة داخل الدولة»، أي أن يكون لها تأثير كبير على مجريات الأمور نظير اعتمادها على المال، وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه يبدو أن مميزاتها أكثر من عيوبها.

الصورة في دول العالم

تقول إحصاءات عالمية إن من ٥ – ١٠٪ من الأندية العالمية التي تم خصخصتها أصبحت مشروعات رابحة، ومن ٢٠ – ٢٥٪ منها تستطيع فقط أن توازن بين الدخل والمصروفات، والبقية خاسرة، وبعضها أعلنت إفلاسها.

غير أن هناك مداخيل مالية للأندية الرياضية لا يمكن ممارستها في المملكة لأنها تتعارض مع شريعتنا الإسلامية وقيمنا الاجتماعية، مثل المراهنات التي تعتمد عليها بعض الأندية العالمية، ورعاية شركات الدخان والمشروبات الكحولية.

تخصيـص الأنـديـة الرياضيـة في المملكة

وفي المملكة العربية السعودية وفي إطار خطط الدولة نحو تخصيص العديد من القطاعات الحكومية، ومن بينها الأندية الرياضية، صدر قرار مجلس الوزراء في ١٤٣٨/٢/٢١هـ بخصخصة الأندية الرياضية.

وعلى الرغم من أن قرار البدء في الخصخصة الرياضية لم يكن وليد اليوم، بل يعود لسنوات مضت، حيث دعا مجلس الشورى عبر عقد من الزمن وفي قرارات عديدة بدراسة تخصيص الأندية الرياضية، والمنشأت الرياضية الحكومية، إلا أن الدولة عازمة على خصخصة الأندية، حيث تسير خطط التخصيص وفق ما رسمته الهيئة العامة للرياضة.

الأنديـة في المملكـة لديهـا مقومـات الاستثـمار والتمويل الذاتي

وتضمن كتاب للأمين العام لمجلس الشورى الأسبق الدكـتور صالح المالك، -رحمه الله- الذي يحمل عنوان (الاستثمار في الرياضة: خصخـصة الأنديـة الرياضـية السعودية) تضمن دراسـة استطـلاعية ميـدانية كاملة عن الموضوع، قارن فيها بين تجـارب الأندية محلية وعربيـة وأوروبيـة. وذكـر أن الأندية في المملكة لديها مقومات الاستـثمار والتمويل الذاتي، لكنها تحتاج لمصادر، مثل فتح وتأجير محلات تجارية، وزيادة الوجود الجماهيري في المباريات. كما أن الأندية تعاني من عدم كفاية دعم الدولة، وديونها تقف حجر عثرة في سبيل الخصخـصة، إلا أن الخـصخصة، ستقضي

على مشاكل عديدة، منها شكوى المحترفين من تأخر مستحقاتهم، علمًا أنها لن تؤدي إلى سحب الإشراف والرقابة من هيئة الرياضة.

ويؤكد الدكتور صالح المالك في كتابه المشار إليه آنفًا أن الأندية الرياضية في الدول المتقدمة جزء من النسيج الاجتماعي، يمارس فيه المشتركون هواياتهم الرياضية والأنشطة الاجتماعية والثقافية، وتضم مئات الألوف منهم، ويعج بهم النادي ليلاً ونهاراً. وأن تلك الدول حققت مكاسب كبيرة للرياضة عبر برامج رعاية القطاع الخاص.

ويضيف: إن خصخصة الأندية الرياضية السعودية سيخفف العبء عن الميزانية العامة للدولة، وتزيد من توظيف المواطنين، وتعيد توجيه الميزانية الرياضية إلى الأندية الأقل حجماً، وتوجيه الاهتمام إلى ألعاب أخرى، وعدم التركيز على لعبة واحدة فقط .

الأندية المصرية والبريطانية

وأعطى د. صالح المالك مثالا بالأندية المصرية والبريطانية، فالمصرية استطاعت إصدار صحف ومجلات أسبوعية باسمها، وإقامة مطاعم حديثة داخل الأندية، واستغلت أسوار الأندية في الدعاية المضاءة والمتحركة للشركات، وإقامة محلات تجارية، وإنشاء مدارس رياضية للموهوبين والهواة مقابل رسوم، وتسويق شعاراتها واستثمارها، وتحصيل رسوم الاشتراك بالنادي المرتفعة القيمة. أما البريطانية فهناك تنوعًا للنشاطات الرياضية والأندية والخدمات والمنتجات الصناعية المتعلقة بالرياضة، حيث إن الرياضة هناك وسيلة للربط الاجتماعي، بتهيئة الفرصة للجمهور للانتماء إليها، والرياضة تسهم في الاقتصاد البريطاني، وأحد القطاعات سريعة النمو فيه.

تحذير من ضعف التسويق

وأكدت دراسة أخرى أعدها الباحث طلال بن عبدالله الحربي لنيل درجة الماجستير من جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان (خصخصة الأندية الرياضية وأبعادها الإدارية والأمنية في المملكة) أن بعض الأندية ستعاني من صعوبة في الخصخصة في ظل معاناتها من أزمات مالية، تتضاعف خطورتها، وتهددها بالإفلاس، وعدم القدرة على دفع مرتبات العاملين، نتيجة ضعف سياسات التسويق الرياضي فيها، ونقص الإمكانات الفنية اللازمة لتطبيق خصخصة الأندية الرياضية، خاصة في ظل تردد المصارف والمؤسسات المالية في دعم الأندية.

مجلس الشورى دعا إلى تخصيص الأنديـة الرياضيـة منذ أكثر من عقد من الزمن

ظهرت ملامح الإطار التنظيمي للخصخصة بقرار مجلس الشورى رقم ٨٠-٧٣ في ٢١ / ١٠ / ١٤٢١هـ المتضمن في فقرته (ثانيًا) الإسراع في دراسة إمكانية تخصيص الأندية الرياضية الكبرى، والمنشآت الرياضية التي أقامتها الدولة. وكذلك ما ورد في فقرته (ثالثًا) بدراسة إمكانية تنفيذ أندية للشباب في الأحياء، على أن تستثمر من جانب القطاع الأهلي تحت إشراف الدولة. وأكد المجلس على قراره السابق بالقرار رقم ٣١-٣٥ في ٣-٩-١٤٢٢هـ بالإسراع في إعداد دراسة تخصيص الأندية الرياضية، وقرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم ١-٢٣ والتاريخ ٢٣-٣-١٤٢٣هـ بالموافقة على استراتيجية التخصيص في المملكة، وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٩١ في ٦-٩-١٤٢٣هـ بالموافقة على قائمة المرافق وأنواع النشاط والخدمات المستهدفة بالتخصيص، ومنها نشاط الأندية الرياضية، وقرار الرئيس العام لرعاية الشباب (الهيئة العامة للرياضة حاليا)، رقم ٥٨٣ في ٩-٢-١٤٢٥هـ بإنشاء إدارة في الرئاسة

باسم (إدارة الاستثمار وخصخصة الأندية) وتحديد مهماتها ومسؤولياتها. ووفقا لقرار مجلس الوزراء فإن الخصخصة ستكون خلال الفترة الحالية محصورة على الأفراد ورجال الأعمال السعوديين دون السماح للشركات الأجنبية والمحلية بالدخول وشراء هذه الأندية.

اقتراحات لإنجاح التحول إلى الخصخصة محليًا

ويطرح العديد من المختصين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية عدة مقترحات لضمان نجاح خصخصة الأندية الرياضية منها:

- تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على دعم الأندية التي تم تخصيصها مالياً، في بداية تطبيق التجربة، حتى تستطيع الاعتماد على موارد مالية ثابتة، تنفق منها على الأنشطة الرياضية.

- الاسترشاد بتجارب أندية كبرى مثل نادي ريال مدريد الإسباني الذي يمنع لاعبيه حتى من عقد اللقاءات الصحافية أو التصوير أو الإدلاء بتصاريح إلا بمبالغ مالية لخزينة النادي.

- إنشاء المتاجر الرياضية داخل النادي وخارجه، لبيع شعار النادي وتوقيعات نجوم الفريق، لكي تحقق دخلًا ماديًا يساعد على مواصلة برامج الخصخصة، وتنمية موارده تدريجياً.

- إخضاع المسؤولين عن خصخصة الأندية لبرامج تدريبية متقدمة في الخصخصة، وعمل خطة تسويق رياضي، للاستفادة من كل ما يحقق الربح للأندية، من مكونات مادية أو معنوية أو تاريخية.

أموال طائلة مهدرة

وقال الخبير الاقتصادي والمصرفي الأستاذ فضل البوعينين: إن ملف الخصخصة أخذ الكثير من الوقت على الرغم من اكتماله، وكرة القدم في السعودية تدر أموالًا طائلة ومهدرة لأسباب تنظيمية، وستسهم الخصخصة في معالجة ذلك الهدر، فالملاك سيحرصون على العوائد وتحقيق الربحية قدر المستطاع لأنديتهم، التي اشتروها بعشرات وربما بمئات الملايين من الريالات. واقترح الاستفادة من التشريعات والأنظمة الأوروبية الرياضية بدلا من بدء تجارب جديدة، قد تكون نتائجها مؤلمة، مشيرًا إلى أهمية الربط بين صناعة الرياضة وقطاع السياحة مستشهدا بإسبانيا التي أثرت كرة القدم فيها إيجابيا في القطاع السياحي.

الارتباط بجهات رياضية دولية

ولا يجب أن ننسى في إطار عملية التحول إلى الخصخصة الرياضية أن يتم تحديد أو تشريع الاطار القانوني لها، حيث إن الاتحادات الرياضية مرتبطة بهيئات دولية مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، واللجان الأولومبية، كذلك يجب تحديد الأولويات بخطة طويلة الأجل، لتعدد المشاركين، مثل الأندية، ومراكز الشباب، والاتحادات الرياضية، وغيرها، على أن تبدأ التجربة بأندية محددة وخلال فترة زمنية قصيرة، للتعرف على النتائج.

مراحل التحول للخصخصة

ومرت عملية خصخصة الأندية بعدة مراحل منها توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بخصخصة الأندية في دوري الدرجة الممتازة للمحترفين وتحويلها إلى شركات، ثم اقتراح خصخصة ٧ أندية فقط، وأنها ستقتصر في المرحلة الأولى على الأفراد السعوديين، ثم تحديث دراسات تقييم لأسعار العقار ومنشآت الأندية، مع تعيين مستشارين ماليين وقانونيين لذلك، وتعيين شركة «جدوى» للاستثمار مستشارًا لخصخصة خمسة أندية سعودية.

كما أرسلت الهيئة العامة للرياضة طلبات للبنوك والشركات المالية لتقديم عروض المشورة في هذا الموضوع، ثم الكشف عن ملاك محتملين للأندية، وترقب الجميع في كافة المناطق السعودية تفاصيل وآلية الخصخصة للمبادرة بالتقدم لشراء الأندية التي سيتم الإعلان عن تحويلها لشركات تجارية، بالتنسيق مع وزارة التجارة والاقتصاد لمنحها الرخصة النظامية.

تمويل الميزانية

وتتجاوز خطط خصخصة الأندية الناجحة، مرحلة الاستغناء عن الدعم والاكتفاء الذاتي، إلى تمويل الميزانية بعد أن كانت تأخذ منها، وهي خطوة جريئة وطموحة وفق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، الذي يعتبر اللبنة الأولى لرؤية السعودية ٢٠٣٠.

وارتأت القيادة هذا التوجه بعد أن أثبتت سياسة الخصخصة نجاحها في تجارب عالمية عديدة، كالأوروبية واللاتينية، وبعض التجارب العربية، حيث حررت خصخصة الرياضة تلك الدول من دعم الأندية.

ناديان كتجربة

ويرى باحثون أن يتم البدء في الخصخصة جزئيًا وتدريجيًا برياضة كرة القدم، عن طريق أحد الأندية ذي القاعدة الجماهيرية، وناد آخر ذي قاعدة جماهيرية صغيرة، ويتم تقييم التجربتين لتلافي سلبياتهما وتعزيز الإيجابيات. كما يمكن أن يتاح لأعضاء النادي أو موظفي الشركة شراء نسبة من الأسهم المطروحة في الشركة (النادي) ليكونوا مُلاكًا، ما يزيد من ولائهم ويشجعهم على العمل بإخلاص، كما يجب أن تدار الشركات المساهمة بإدارة محترفة متخصصة، وليس كإدارات الأندية الرياضية.

حماية الاقتصاد وأموال المودعين أوقفوا رهن الراتب للمصارف

د. محمد آل عباس
عضو مجلس الشورى

أخيرًا بدأت مشكلة ارتفاع أقساط القروض في الظهور على السطح فجأة؛ والمصارف تفسر ذلك بالتغير في سعر "السايبر"، وهذا إعلان واضح أن هناك علاقة بين "السايبر" وقيمة الرهون العقارية، فإذا تغير "السايبر" بالارتفاع عدلت المصارف الفائدة على العملاء وارتفعت بذلك قيمة الفائدة على القروض، وإذا كان الراتب هو الرهن الحقيقي الضمني، بينما العقار هو الظاهر في الصورة فإن أسعار العقارات المرهونة سترتفع أيضا. وإذا استمرت الحال هكذا فإننا سنشهد ظواهر اقتصادية في السوق العقارية غير مبررة بقاعدة العرض والطلب، ولست هنا أتنبأ بموجة من ارتفاع أسعار العقار، لكن أكاد أجزم بأن انفصالا حادا بين أسعار العقار وبين السوق العقارية نفسها سيكون ظاهر الامحالة.

لقد تجاوزت القروض العقارية للمصارف السعودية للأفراد ١١٥ مليار ريال خلال النصف الثاني من هذا العام، وإذا أضفنا ١٢ مليارًا أخرى من شركات التمويل المتخصصة فإن الإجمالي يقترب من ١٣٠ مليارًا، جميعها مضمونة برهن الراتب. ولست ضد تقديم الضمانات من أجل الفوز بقرض عقاري، لكن يجب أن يكون العقار نفسه هو الضمانة الأساسية، وليس أي ضمانة أخرى.

تقييم الملاءة المالية للعميل جزء أساسي من عملية اتخاذ القرار بشأن منح القرض العقاري، لكن هذا التقييم يجب ألا يتجاوز حدود تقدير المخاطر الائتمانية ومن ثم تحديد سعر الفائدة الواجبة، لكن أن تتحول قائمة "سمة" إلى رهن آخر مع الراتب فإننا نقود الاقتصاد إلى كارثة.

لتوضيح الأمور أذكّر الجميع بالأزمة المالية التي أصابت الولايات المتحدة بسبب الرهون العقارية السيئة، فلقد بالغت المصارف في تقييم العقارات التي قامت بتمويلها، لأسباب غير مفهومة حتى الآن، لكن من المؤكد أن التغيرات في أسعار الفائدة، وأيضا معدلات الفائدة بين المصارف "السايبر" تسببت في الكارثة التي حصلت هناك، لقد استندت المصارف في تمويلاتها إلى ضمانات هشة جدًا، وكان يتم التساهل في منح القروض بعيدًا عن التقييم الحقيقي للعقار نفسه، وعلى أساس أن التقييم المبالغ فيه للعقارات سيمنح المصارف الأمريكية القدرة على الوصول إلى النقد من خلال بيع سندات أو الحصول على سيولة من مصارف أخرى بضمان تلك العقارات المبالغ في تسعيرها، وهكذا كلما ارتفعت أسعار العقارات كانت المصارف في وضع جيد، أو هكذا اعتقد الجميع، ولهذا نفخ الرأسماليون المصرفيون تحت قدر أسعار العقار، ثم لما بدأت الطبيعة تأخذ مجراها كسيل جارف يمر في مساره بغض النظر عمن قرر البقاء في الوادي، انهارت الأسعار وانجرف الجميع مع السيل. لقد فشلت المصرفية الأمريكية في مواجهة طوفان تصحيح التقييم السيئ للعقارات فكيف بنا نحن هنا في المملكة والنظام المصرفي لا يملك الأدوات القادرة على فعل ما فعله "برناركي" و"بولسون"، وليس لدي هنا أفضل من نقل حديث "برنانكي" رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي خلال الأزمة المالية، حيث قال: "إن قيادة الاقتصاد الأمريكي في نظره تشبه قيادة سيارة متهالكة وأنت تحاول ألا تنحرف بها عن المسار، ثم تتنابك الدهشة بعد ذلك إذا انحرفت فعلا. وحتى لا تتنابنا الدهشة إذا انحرفت بنا المصارف فإنه يجب إجبارها اليوم على التوقف عن رهن الراتب كضمان للقرض العقاري، والعودة إلى التقييم الحقيقي للعقارات كضمانة أصيلة.

للفهم، فقد تنبأت من قبل بأن تصرفات المصارف في التمويل غير المدروس ستقود إلى رفع أسعار العقار حتى لا تستطيع شريحة واسعة من المواطنين دفع القسط العقاري، وبالتالي ستتقلص عمليات الشراء كلما خرجت شريحة من المواطنين، وإذا كان الطلب على السكن مدفوعا بالشباب حديثي الزواج، فإن متوسط الراتب عند هذه الفئة سيكون أقل بكثير من قيمة القسط الشهري العقاري. وسيكون الخيار المتاح الوحيد للسكن هو الإيجار لأنه سيصبح أقل بكثير من قيمة قسط القرض، وبهذا ستكون العوائد الحقيقية على الاستثمار العقاري طويل الأجل أقل من ٥ في المائة في العموم، لكن رغم ذلك ستبقى أسعار العقارات مرتفعة، وإذا كانت الحالة هذه فإن السؤال الطبيعي هو: لماذا لا تتراجع أسعار العقار طبقا للعوائد في السوق؟ وهنا أقول - في إجابة محتملة وليست جازمة - إن المصارف هي التي تعمل على الحفاظ على الأسعار مرتفعة من خلال إعادة رهن العقارات للحصول على النقد من مصارف أخرى أو من مؤسسة النقد بناء على قاعدة "السايبر" و"الريبو"، ولضمان الحصول على نقد مرتفع يجب أن تبقى أسعار العقارات مرتفعة، والمسألة هكذا فإذا ارتفعت أسعار الفائدة بين المصارف "السايبر" عادت المصارف لرفع الفائدة على المقترضين العقاريين وبذلك رفعت قيمة القرض، ولأن القرض مرهون براتب وليس بقيمة العقار، فإذا ارتفعت قيمة القرض بسبب تغير سعر الفائدة ارتفعت قيمة العقار لأنه سبب القرض والمرهون شكلا، "فالمسألة في ظاهرها وشكلها هي رهن عقار بين المصارف من أجل الفوز بالنقد السائل، لكن الأصل في العملية هو رهن رواتب الموظفين المقترضين للحصول على النقد السائل، والعقار مجرد غطاء وهمي".

إذا فالقول بإيقاف رهن الراتب سيقود إلى كشف وإظهار حقيقة اعتماد المصارف عليه لتبرير كثير من تصرفاتها المالية، كما أن العودة إلى اعتماد قيمة العقار نفسه كرهن هي التي ستضمن لنا ولو مؤقتا تصحيح العلاقة بين السوق العقارية وأسعار العقار، إذا يجب ألا تتدخل متغيرات أخرى غير العرض والطلب في تحديد الأسعار، كما يجب أن تقف المصارف عن الضغط على بعضها بعضا في عدم تمويل من يظهر في قائمة "سمة"، يجب أن تستخدم قائمة "سمة" لتحديد معدلات الفائدة الإضافية ولكنها ليست نوعا من أنواع الرهن، لقد تحولت "سمة" إلى رهن جديد يمكن بيعه في الأسواق، فالمتعثر وفقا للنظام القائم ملزم بالسداد وإلا سيبقى ممنوعا من الاقتراض والحصول على الخدمات المصرفية المختلفة، وهذا سيؤدي حتما إلى مسارعة كل من يظهر في قوائم "سمة" إلى السداد حلا للخلاف بينه وبين المصرف سواء كان على حق أم لا. مثل هذه الضمانة مع الراتب المرهون تجعل المصارف تتساهل في عملية تقييم العقارات وتحديد أسعارها الفعلية، وهذا يقودنا إلى المشكلة نفسها من انفصال الأسعار عن السوق الفعلية. إذا أوقفوا رهن الراتب ورهن قائمة "سمة" قبل ألا نجد حلا غير إعلان إفلاس المصارف عندما يتوقف الناس عن دفع الأقساط مرغمين.

دعم المؤسسات المبتكرة لبناء اقتصادنا المعرفي

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان
عضو مجلس الشورى

المملكة العربية السعودية ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تسعى لتنويع اقتصادها، وتنويع دخلها الوطني. سبقتنا لذلك دول كثيرة، لكن عوائد البترول السعودي قللت من الضغط الزمني لتنويع الاقتصاد الوطني وبالتالي إلى تأخر وضع السياسات والاستراتيجيات لبناء البرامج ووضع الميزانيات، والى بطء في تكامل نمو بيئة الاقتصاد المعرفي السعودي لتكون بيئة فاعلة لتحفيز ظهور وتطور واستثمار الاختراع والابتكار السعودي في الخطط والسياسات المنفذة حاليا.

الاستثمار في الشركات التقنية المبتكرة الناشئة يعتبر ذا مخاطرة استثمارية عالية جدًا. وتحجم كثير من مؤسسات التمويل والإقراض عن تمويلها بسبب نسبة فشلها العالية. لذا ظهر في الدول التي ترعى نمو الابتكار مؤسسات متخصصة لتمويل هذه المشاريع. جورج دوريت Georges Doriot هو أستاذ في كلية الإدارة بجامعة هارفارد وعميد متقاعد في الجيش الأميركي اعتبر أن أساليب التمويل السائدة آنذاك غير فاعلة لتنمية المشاريع ذات المخاطرة العالية، فبدلا من تقديم تمويل تقليدي لهذه المشاريع، قرر الحصول على حصة من أسهم الشركة مقابل التمويل المالي، والاستشارات الإدارية التي يقدمها لمؤسسي الشركة، وأسس بذلك أول صندوق رأس مال جريء في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٦. استثمر دوريت في "شركة الأجهزة الرقمية" Digital Equipment Corporation بمبلغ سبعين ألف دولار في سنة ١٩٥٧، وحقق هذا الاستثمار عائدا بلغ ٣٥٥ مليون دولار في سنة ١٩٦٨ حينما طرحت الشركة في سوق المال.

أدى ذلك النجاح إلى لفت الأنظار إلى دور صناديق الاستثمار الجريء في نجاح المؤسسات القائمة على الابتكار وفي العائد المالي الضخم الذي تحققه للمستثمرين.

تطور نموذج رأس مال جريء فيما بعد وانتشر في الولايات المتحدة والعالم، وظهرت قوانين حكومية لتنظيم هذا النوع من الأعمال كان أولها "قانون تمويل واستثمار المؤسسات الصغيرة" سنة ١٩٥٨، ويعود الفضل بشكل أساسي لصناديق رؤوس الأموال الجريئة لنهضة وادي السليكون الأمريكي.

في دراسة قام بها شيخار جوش Shikhar Ghosh من جامعة هارفارد وجد أن نسبة فشل مشاريع رأس المال الجريء تصل إلى خمسة وسبعين بالمئة. ولكن نجاح النسبة الباقية يحقق عائدا يفوق مجموع العائد على الاستثمار من كل المشاريع الأخرى في محفظة صناديق الاستثمار الجريء.

انتعش الاقتصاد المعرفي في الولايات المتحدة ونما الابتكار وأمكن استثمار براءات الاختراع والملكية الفكرية الناشئة عن الأبحاث الممولة من الحكومة الاتحادية بسبب قانون تبناه اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ، السيناتور بايه والسيناتور دول من كنساس، الذي اعتمد في عام ١٩٨٠، وعرف باسميهما.

يعالج القانون أحد أهم المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات التقليدية، وهي تنمية واستثمار الاختراعات والملكية الفكرية. ركز القانون على سبل إدارة الاختراعات التي نتجت من ميزانيات البحث الأميركية والتي وصلت آنذاك الى أكثر من ٧٥ مليار دولار سنويا.

قبل سن هذا القانون، تملكت الحكومة الأميركية أكثر من ٢٨ ألف براءة اختراع ولم تستطع أن تحول إلا ما نسبته ٥٪ إلى منتجات تجارية، والسياسة العامة آنذاك كانت أن الحكومة تحتفظ بحق استثمار الاختراعات فقط ولم توضح السياسة نقل التقنية أو براءات الاختراعات من الحكومة إلى القطاع الخاص. لذا كانت الشركات مترددة في الاستثمار في وتطوير منتجات جديدة وفشلت الحكومة في جذب القطاع الخاص لترخيص براءات الاختراع التي تملكها الحكومة. ولم تكن الشركات قادرة على استثمار براءات الاختراع الحكومية وتصنيع وتطوير خدمات بناء عليها. أعطى القانون للجامعات والشركات الصغيرة حرية اختيار الاختراعات الممولة من الحكومة وبدء عمليات الإنتاج والتسويق فورا. كما حمى القانون المستثمر بأن أعطاه الترخيص الحصري للاستثمار في الاختراع بشرط العمل على تطوير ونقل الاختراع إلى السوق من أجل الصالح العام. فتح هذا القانون الباب على مصراعيه لقوى السوق للاستثمار في مشاريع البحث الحكومية وأطلق الملكية الفكرية من سجن بيروقراطية الحكومة. وهذا يقودنا في النهاية الى الحديث عن دور الرياديين في تحفيز استثمار الابتكارات. وهذا ما أشار إليه رئيس الاتحاد الأوروبي Romano Prodi ذات مرة حينما قال "إن مفتاح النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية هو بين أيدي الرياديين"، وكذلك صرح الرئيس أوباما بنفس المعنى. دعم الرياديين من خلال منظمات ومؤسسات متخصصة لتوجيههم نحو تجاوز عقبات تطوير تنمية الابتكارات.

ويتحقق ذلك من خلال تعديل قوانين المشتريات الحكومية لاستثناء المؤسسات الناشئة من بعض الاشتراطات المعيقة لها، وفي تأسيس برامج حكومية تهدف لدعم نشوء ونمو المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار. كما تأسس في الولايات المتحدة برنامجان يحققان هذه الأهداف. الأول برنامج لدعم الأبحاث العلمية في المؤسسات الصغيرة SBIR والآخر برنامج يتضمن خدمات دعم وإرشاد وتمويل بالمشاركة مع القطاع الخاص أسمته startup America أو أمريكا الناشئة.

دعم الرياديين ببرامج متخصصة ليس حصرا على الولايات المتحدة. نفذته عدة دول ومنها المملكة، ولكن الفارق هو تخصيص الرياديين المبتكرين لمنتجات وخدمات تقنية ببرامج تتفق مع متطلبات مشاريعهم، التي تختلف عن مشاريع الريادة التقليدية.

ويوجد في المملكة برامج لدعم الريادة التقنية في معظم الجامعات، كما يوجد برامج تمويل في بنك التسليف، وفي برنامج واعد في شركة أرامكو وغيرها. ولكن يوجد لدينا قضايا مؤثرة تعوق مسيرة نقل الابتكارات للأسواق. فعلى سبيل المثال فإن البحوث في الجامعات تهتم ببناء المعرفة بشكل أساسي، ولا تأخذ في الاعتبار تقديم حلول لاحتياجات المجتمع بالدرجة الكافية. ثم حينما يظهر براءة اختراع أو بحث علمي صالح لأن يكون أساسا لمنتج، فإن آليات المتاجرة التقنية وتشريعات الملكية الفكرية تحد من ذلك، أو لا تشجع عليه على الأقل. ما نحتاجه في المملكة هو أنظمة وتشريعات مشابهة لنظام بيه-دول، ورأس المال الجريء. وهيئة وطنية متخصصة تقود جهود الجهات الحكومية وتنسق فيما بينها نحو تحقيق هدف تنمية الابتكارات الوطنية.

تقارير الجهات الحكومية إلى مجلس الشورى في ظل الرؤية

أ.د جبريل بن حسن العريشي

قام سمو ولي العهد -في إحدى المقابلات الصحفية - ببلورة تطلعات الدولة حين قال عن رؤية المملكة: " لابد للجميع أن يعمل فيها.. نحن نبذل جهدًا أكبر لإقناع الجميع، سواء في الجهاز الحكومي والسلطة التنفيذية، أو سواء في السلطة التشريعية، أو سواء في السلطة القضائية،... هذا مصيرنا كلنا كسعوديين. فلابد للكل أن يقوم بدوره في هذه الرؤية." وهو ما يبين أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ هي منهاج عمل لكل الجهات كل فيما يخصه.

وبالنسبة للجهات الحكومية، والتي يقع على عاتقها الجهد الرئيس في تحقيق الرؤية، فإنه ينبغي عليها أن تقوم بترجمة ما ورد في تلك الرؤية إلى خطط للتنمية خاصة بكل جهة، وإصلاحات إدارية تهيئ الجو المناسب لتنفيذ تلك الخطط، ودراسات جدوى اقتصادية لما يجري تنفيذه من مشروعات أو مبادرات، ومؤشرات للأداء تكون واضحة وواقعية وقابلة للتحقق ويسهل رصدها بواسطة المديرين والموظفين فضلًا عن أي جهة أخرى في الدولة، سواء مجلس الوزراء حين يقوم بمتابعة التنفيذ، أو مجلس الشورى حين يقوم بدوره في ممارسة الحوكمة البرلمانية الرشيدة.

وينبغي أن تقوم الجهات الحكومية بإعداد تقاريرها السنوية التي يتم تقديمها إلى مجلس الشورى لكي تعكس كل ذلك. فلم يعد مقبولًا الآن في ظل الرؤية أن تكون تلك التقارير أحادية الجانب، يتم فيها الإعلان عن منجزات لتلك الجهات لا علاقة لها بما ورد في الرؤية أو بمؤشرات الأداء التي تعكس دورها في تحقيق الرؤية. فهذه التقارير هي الركيزة الأساسية التي يطل منها المجلس على واقع أداء تلك الجهات، ويتعرف منها على مدى تحقيقها لأهدافها، وتتكون من خلالها انطباعاته عن أدائها.

وإذا كانت لجان مجلس الشورى لا تكتفي أحيانًا بما ورد في تلك التقارير، وتجتهد في الحصول من مصادر معلومات أخرى على ما تريد معرفته عن الجهات الحكومية، إلا أنه قد أصبح من الضروري الآن أن تعتمد في تقييمها بصورة أساسية على مؤشرات الأداء السالف ذكرها، بحيث يتم تحويلها إلى أسلوب للرقابة على الأجهزة الحكومية من خلال ما تضعه تلك الجهات بنفسها، ولنفسها، من مؤشرات للأداء.

وفي تلك الحالة، فإن جلسات النقاش مع الجهات الحكومية ستتحول إلى أسلوب فعال للرقابة على أدائها، حيث سيتم توجيه الأسئلة الصحيحة إلى مندوبي تلك الجهات بواسطة أعضاء المجلس بدلًا من الأسئلة التقليدية عن ما ورد في التقرير والتي يحصلون منها على ردود تقليدية يتم فيها الإعلان عن المنجزات، وإحالة القصور الموجود إلى أسباب خارجة عن إرادتها.

وسينتهي تقييم المجلس لأداء الجهات الحكومية حينئذ بإصدار قرارات محكمة نابعة من تلك المؤشرات، بحيث يمكن أخذها في الاعتبار عند استكمال ما يجري تنفيذه من برامج، سواء في العام نفسه، أو في الأعوام التالية بالنسبة للبرامج التي يستغرق تنفيذها عدة سنوات.

ويكون دور المجلس في هذا الشأن هو تصحيح وتحسين الأداء الحكومي في إطار الرؤية، وهو الدور المنوط به في بناء الحكومة الفاعلة والتي تتشكل ملامحها من خلال تعزيز الكفاءة والمساءلة، والمحاسبة الفورية، وتعتمد على الشفافية والصراحة، سواء عند النجاح أو الإخفاق. فهذه هي مبادىء الحوكمة التي صرحت بها الرؤية، والتي تمثل في مجملها إجراءات «مراقبة الجودة» على النظم العاملة في الدولة.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل وفد مجلس منطقة نجران

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس بالرياض اليوم وفد مجلس منطقة نجران برئاسة وكيل أمارة منطقة نجران عضو مجلس المنطقة الدكتور حمود بن سماح المجلاد.

وفي مستهل اللقاء أكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى أهمية التعاون والتواصل بين مجلس الشورى ومجالس المناطق وتنظيم الزيارات واللقاءات الدورية بين الجانبين بما يخدم التنمية الشاملة والمتوازنة في مختلف مناطق المملكة.

وأشار معاليه إلى النتائج الإيجابية للزيارات التي قام بها عدد من أعضاء مجلس الشورى إلى عدد من مناطق المملكة وكذلك زيارات وفود مجالس المناطق لمجلس الشورى، لافتاً النظر إلى أن ذلك أسهم في تعزيز التعاون والتنسيق بين المجلس ومجالس المناطق بما يخدم مسيرة التنمية في المملكة.

وأكد أن هذه اللقاءات والزيارات المتبادلة ستتيح لمجلس الشورى وأعضائه معرفة احتياجات المناطق والاستماع إلى آراء أعضاء مجالس المناطق ومقترحاتهم بشأن تنمية وتطوير مناطقهم والاستفادة منها عند دراسة المجلس التقارير السنوية للجهات الحكومية.

وقدم معالي نائب رئيس مجلس الشورى نبذة تعريفية عن مجلس الشورى والدور الذي يقوم به في المجالين التنظيمي والرقابي، وما يقوم به من دور في تقييم أداء الأجهزة الحكومية بهدف تحسين الأداء والخدمات المقدمة للمواطنين.

من جانبه عبر وكيل منطقة نجران الدكتور حمود المجلاد عن شكره لرئيس وأعضاء المجلس على دعوة مجلس المنطقة لزيارة مجلس الشورى؛ والاطلاع على آلية عمله.

والالتقاء بأعضاء المجلس لمناقشة كل ما من شأنه تعزيز التعاون بين المجلسين بما يدعم التنمية الشاملة في المنطقة.

ونقل لمعالي نائب رئيس مجلس الشورى تحيات صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران وتمنياته لرئيس وأعضاء مجلس الشورى دوام التوفيق.

وفد مجلس منطقة نجران يجتمع مع عدد من أعضاء المجلس

من جهة أخرى اجتمع عدد من أعضاء مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور هاني بن يوسف خاشقجي مع وفد مجلس منطقة نجران برئاسة.

وتم خلال اللقاء استعراض المشاريع التنموية التي تشهدها منطقة نجران، كما دار نقاش حول احتياجات المنطقة التنموية المستقبلية.

وخلال الزيارة قام أعضاء وفد مجلس منطقة نجران بجولة في القاعات الرئيسة لمجلس الشورى، وشاهدوا عرضاً مرئياً عن مسيرة المجلس، وحضروا جانباً من الجلسة التي عقدها مجلس الشورى.

كما حضر وفد مجلس منطقة نجران حفل الغداء الذي أقامه مجلس الشورى تكريما لوفد المنطقة بحضور عدد من أعضاء مجلس الشورى وكبار المسئولين فيه.

د. الجفري يبحث مع وفد مجلس العموم البريطاني التعاون البرلماني المشترك

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد ابن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض وفد مجلس العموم البريطاني برئاسة النائب عن حزب المحافظين في المجلس السيد ليو دوتشرتي خلال زيارتهم للمملكة مؤخراً.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي نائب رئيس المجلس بالوفد البريطاني مؤكداً متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني .

وأعرب الدكتور الجفري خلال اللقاء عن تعازيه للوفد البريطاني إثر الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخراً في محطة "بارسونز غرين" غرب لندن، مؤكداً أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

وقدم معاليه نبذه عن مجلس الشورى واختصاصاته وآلية عمله ولجانه المتخصصة؛ وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية؛ والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

وتطرق معاليه إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ وعدهما نقله نوعية لمستقبل المملكة، لافتاً النظر إلى أن مجلس الشورى يسهم في تحقيق هذه الرؤية والبرنامج عبر اختصاصاته ومهامه التي يؤديها.

وأشار معاليه إلى ما حققته المرأة السعودية من تقدم في مجالات عدة بوأها مناصب عليا مما أهلها للمشاركة في صنع القرار الوطني من خلال عضويتها في مجلس الشورى، حيث تشارك المرأة اليوم في كافة مناحي الحياة وهذا الأمر أصبح واقعاً ملموساً ومن ذلك المشاركة في الانتخابات البلدية ترشحاً وانتخاباً.

ونوه بما تقوم به قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية من جهود لإعادة الشرعية للجمهورية اليمنية ونصرة الشعب اليمني، مؤكداً أن تدخل قوات التحالف في اليمن جاء وفق القانون الدولي واستجابة لنداء الرئيس الشرعي لليمن فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي.

من جانبهم أعرب أعضاء الوفد البريطاني خلال اللقاء عن سعادتهم بزيارة المملكة ومجلس الشورى، وأكدوا أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات، إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين مجلس الشورى ومجلس العموم البريطاني وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم وتعزيز التعاون بين البلدين الصديقين.

وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

بحث علاقات التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي

بحثت لجنة الصداقة البرلمانية الخامسة في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الأمير الدكتور خالد بن عبدالله بن مشاري آل سعود خلال اجتماعها مع سفير مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ميكيلي تشيرفوني تطوير وتعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى وبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي من خلال تفعيل لجان الصداقة البرلمانية بين الجانبين وتبادل الزيارات بما يسهم في دعم وتنمية علاقات التعاون المشترك .

لجنة الصداقة البرلمانية تبحث مع السفير البلجيكي سبل تعزيز العلاقات البرلمانية

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البلجيكية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله بن مشاري آل سعود في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع سفير مملكة بلجيكا لدى المملكة السيد / غيرت كريل.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية ومملكة بلجيكا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البلجيكي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

سفير الجمهورية اليمنية يشكر المملكة على مواقفها تجاه اليمن ودعمها الشرعية في بلاده

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية اليمنية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى اجتماعاً مع سفير الجمهورية اليمنية لدى المملكة الدكتور شائع محسن محمد الزنداني.

وفي بداية الاجتماع رحب رئيس اللجنة بالسفير اليمني لدى المملكة مشدداً على أهمية الدور الذي تقوم به لجان الصداقة البرلمانية لتعزيز العلاقات الثنائية والبرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمانات العربية والعالمية.

وأكد الأستاذ عبدالعزيز العيسى التزام المملكة بموقفها الثابت والمتمثل في دعم الشرعية في اليمن؛ والدعوة لوقف العنف؛ وعودة اليمن مستقراً بمؤسساته إلى حضنه العربي.

من جانبه أكد السفير اليمني لدى المملكة أهمية العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية عبر امتداد جذورها التاريخية.

وعبر السفير الزنداني عن شكره لحكومة المملكة العربية السعودية على مواقفها الثابتة تجاه اليمن؛ ودعم الشرعية بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، كما شدد على الدور المهم الذي يضطلع به مجلس الشورى لتوطيد العلاقات البرلمانية.

وجرى خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، واستعراض علاقات التعاون التي تربط بين البلدين في شتى المجالات.

كما تم خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان اليمني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين.

لجنة الصداقة البرلمانية تجتمع مع سفير إيطاليا لدى المملكة

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الإيطالية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن حمود الحربي في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع سفير جمهورية إيطاليا لدى المملكة السيد لوكا فيراري.

وجرى خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيطاليا، واستعراض علاقات التعاون التي تربط بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الإيطالي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين وتبادل الزيارات بينهما بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه خدمة مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

بحث العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس العموم البريطاني

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البريطانية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الدكتور معدي آل مذهب في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع وفد مجلس العموم البريطاني برئاسة النائب عن حزب المحافظين في المجلس السيد / ليو دوتشرتي.

وتم خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات، وسبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى و مجلس العموم البريطاني وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

مجلس الشورى
The Shura Council
@ShuraCouncil_SA
www.shura.gov.sa

التعليم من منظور اقتصادي

د. زيد بن محمد الرماني

إنَّ الدول النامية تعاني من ضَعف الإنتاج ومعدلاته، وارتفاع تكاليفه، وزيادة فاقده، وتدنّي مواصفاته، واعتماده على الخبرة أو التجربة السابقة لبعض الحرفَيين، والبُعد عن الأساليب العلميةَ الخاصة بزيادة حجم الإنتاج، مع ضغط تكاليفه، ونقص الوعي، وقيام المشروعات الإنتاجية على المبادرات الفردية، والافتقار إلى الروح الجماعية، إضافة إلى هجرة الكفايات إلى الدول المتقدمة.

وغير خاف أن التعليم هو من أهم المتغيِّرات الأساسية في زيادة الإنتاج، وحل مشكلة الفقر، وأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن تتحقق حتى يرتفع معدل التعليم. فالتعليم يسهم في تزويد أفراد المجتمع بالمعارف التي تساعدهم في الكشف عن الموارد والثروات الطبيعية، وتحويلها إلى إنتاج وطني متميز.

وإلى جانب مساهمة التعليم في الكشف عن الموارد والثروات الطبيعية، والعمل على تحويلها إلى إنتاج متميز يسهم التعليم في إعداد العاملين القادرين على العمل بكفاءة والموزعين على القطاعات الإنتاجية.

ولذا تشير الكثير من الدراسات إلى أن فوائد التعليم عديدة وظاهرة للعيان، فلقد أثبتت معظم الدراسات أن الأفراد من ذوي المستويات التعليمية يؤدون أعمالاً أفضل من غيرهم؛ أي: ينتجون ويصنعون أكثر وأفضل من غيرهم الأقل تعليمًا.

ومهما كانت الظروف، فالعمالة المؤهلة تعليميا تعطي دخلاً وإنتاجًا ومكانة اجتماعية، ويبدو أن التعليم مرتبط بهذه الأبعاد.

إنَّ التعليم يؤثر بشكل واضح في سرعة اكتساب الفرد للمعارف الإنتاجية، بالتالي إذا قضى الفرد فترة زمنية في التعليم شريطة أن يستفيد من التعليم في هذه الفترة، ترتب على ذلك زيادة إنتاجه بمقدار ثابت، وكلما كانت مستويات التعليم عند الفرد عالية، استفاد من خبراته التعليمية في زيادة الإنتاج وذلك باكتشاف موارد وثروات جديدة، واستخدام وسائل إنتاجية أكثر كفاية.

ولا يقتصر دور التعليم على إعداد الطاقات البشرية التي تسهم بفاعلية في زيادة الإنتاج، والارتفاع بمستوى جودته، والتعامل بكفاءة مع تقنياته أو الإسراع بالتنمية الاقتصادية للمجتمع بزيادة دخله الوطني، ورفع متوسط دخل أفراده، ولكن دوره الفاعل في زيادة الاستثمار وترشيد الاستهلاك.

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف التعليم؛ لارتباطها بالسكان وعاداتهم، وأذواقهم وتصرفاتهم واتجاهاتهم نحو الادخار؛ فقد يزداد الإنتاج، ولكن هذه الزيادة يبتلعها الطلب على السلع المنتجة، كما يحدث في الدول ذات التزايد السكاني السريع، والتي تعاني من زيادة في استنزاف مواردها الإنتاجية.

وينطبق ذلك على دور التعليم في زيادة الدخل الوطني، فقد يزداد الدخل الوطني في دولة ما بسبب التعليم بصورة ملحوظة، وفي الوقت نفسه لا يطرأ أيّ تحسُّن ملحوظ على مستوى معيشة الأفراد بسبب زيادة السكان.

إنّ هذه الوظيفة تعتبر أكثر أهمية في الوقت الحالي بسبب ما تعانيه الدول النامية من اكتظاظ مناطقها الحضرية بفئات العمال الذين يفدون إليها من مناطق مختلفة في أساليب الحياة، وأنماط الاستهلاك.

لذا تكمن أهمية التعليم في القضاء على النماذج السلوكية التي تهدد التنمية الشاملة، والعمل على غرس وتنمية العادات الاستهلاكية السليمة، وتوجيه الأفراد نحو ادخار جزء من دخلهم، واستثماره في مشاريع جديدة تعود عليهم بالفائدة، بدلاً من الإنفاق على الاستهلاك، أو التقتير في الإنفاق على السلع الاستهلاكية.

إنَّ حسن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استثمار رؤوس الأموال بما يؤدي إلى نمو المجتمع - يتطلب وجود فئة من القوى العاملة ذات مهارة خاصة، ولديها القدرة على الإلمام بالعلوم الحديثة والتطورات التقنية، والاستعداد لتحمل أعباء المخاطرة، وقبول المجازفة عن طريق الأخذ بالأساليب المتقدمة في الإنتاج والاستثمار معًا. هذا إضافة إلى تميّزها بالاستعداد للنمو والتطوير الذاتي بالتدريب على الأساليب الجديدة للإنتاج، ومتابعة تطورها، والسعي الدائب لمعرفة كل شيء عنها. هذه الفئة أصبحت بتعليمها تحتل مرتبة تفوق في الأهمية مرتبة الموارد الطبيعية، ورؤوس الأموال التي تعتبر عوامل حاسمة في التنمية الاقتصادية، وذلك لأن مزيدًا من التعليم سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وارتفاع متوسط دخل الفرد، وتقارب دخول الأفراد، وتحسين الإنتاج، والحد من الاستهلاك، وتنمية عادة الادخار، وزيادة الاستثمار. إضافة إلى ارتفاع مستوى المعارف في تكوين اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب، والعادات الصحية والغذائية، وتحقيق المساواة.

خريجو القانون والعمل في مجال القضاء

أ.محمد عبدالهادي الجهني
عضو هيئة تسوية الخلافات العمالية بمنطقة الرياض

العدل حياة مقولة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- والعدل أساس الملك مقولة ابن خلدون -رحمه الله- عبارات موجزة ولكنها بليغة المعنى والدلالة.

ولا يتصور في عالمنا المعاصر إقامة عدل دون وجود جهاز مختص يتولى إقامته، ولذلك فقد أولت المملكة منذ توحيدها مرفق القضاء اهتمامًا خاصًا بوصفه أحد السلطات الثلاث الرئيسة، ولكون القضاء المستقل العادل أحد أهم أسباب الاستقرار السياسي والأمني لكل مجتمع وسبب في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية مما يؤدي بالتبعية إلى زيادة الاستثمار وتنويع مصادر الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. ولكون المملكة إحدى أكبر اقتصاديات العالم اليوم وتماشيًا مع ما تشهده من تطور في شتى المجالات ومع الانفتاح الاقتصادي على الآخرين؛ فقد أصدرت العديد من الأنظمة والقوانين ولعل أبرزها ما كان في الجانب القضائي، حيث أخذت بمبدأ التخصص القضائي حيث نص النظام على إنشاء (محاكم عماليه.. وتجاريه وأحوال شخصيه وجزائية وعامة ومرورية)، وذلك لضمان سرعة الإنجاز وتحقيق الجودة في الأحكام.

صحيح أن النظام الأساسي للحكم في مادته السابعة جعل الشريعة الإسلامية مصدرًا أساسيًا لجميع الأنظمة المطبقة في المملكة؛ وهذا لا خلاف عليه فالشريعة الإسلامية صالحه لكل زمان ومكان وتسع لحل كل المسائل المستجدة. بينما حدد النظام في المادة (٣١-٥) من نظام القضاء شرط تعيين القضاة وهو : أن يكون حاصلًا على الشهادة من إحدى كليات الشريعة بالمملكة؛ أو شهادة أخرى معادله لها بشرط أن ينجح في الحالة الثانية في امتحان خاص يعده المجلس الأعلى للقضاء، ويلاحظ هنا أن المادة لم تذكر الشهادات المعادلة على سبيل الحصر مما يتيح لحملة الشهادات الأخرى من كليات الحقوق والأنظمة الفرصة لتولي القضاء متى اجتاز الامتحان المعد من قبل المجلس الأعلى للقضاء.

والقول: إن المقصود بكلمة ما يعادلها تخصصات أصول الدين أو الفقه ونحوها لا يسنده دليل قطعي؛ وعليه فإنه لا يوجد في النظام ما يمنع صراحة من تعيين خريج أقسام الأنظمة والحقوق في السلك القضائي. ولعل مجلس الشورى كان له السبق في إدراك أهمية ذلك ومنه كانت التوصية المقدمة من عضو المجلس الدكتورة حنان الأحمدي والمتمثلة في (تمكين خريجي القانون من العمل في سلك القضاء...) وكل مان تابع الجلسة أثناء مناقشة التوصية شاهد كيف بانها كادت أن تمر وتحصل على الأصوات المطلوبة حيث حصلت التوصية على تأييد (٧٢)صوتًا في حين عارضها (٤٩) صوتًا بينما يتطلب الموافقة عليها وإقرارها (٧٦) صوتًا بمعنى أن الفارق كان ضئيل جدًا وهو أربعة أصوات فقط.

وقد أكد عدد من الأعضاء في مداخلاتهم أثناء مناقشة التوصية أن خريجي أقسام القانون هم الأنسب لتولي القضاء المتخصص. ومعلوم لدى لكل ما يميز أبناء المملكة عن غيرها من حيث التنشئة على مبادئ الشريعة الإسلامية فخريج أقسام الأنظمة هو في الأصل ابن المجتمع السعودي المحافظ الذي تربى على تعاليم الإسلام الصحيحة في المنزل ابتداءً مرورًا في جميع المراحل التعليمية الابتدائي والمتوسط والثانوي والمرحلة الجامعية والتي تعد فيها دراسة المواد الشرعية أساسية وإلزامية والتي ربما عادلت مجتمعة ما تدرسه كليات الشريعة في بلدان أخرى، فضلًا عن ما تدرسه كليات القانون من مواد شرعة (الفقه والمواريث والوصايا والوقف والملكية ونظام الأسرة والأحوال الشخصية والاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية، إضافة إلى المواد الأخرى، لذا فإن التأسيس الشرعي موجود لديهم.. وقد أثبت خريجو القانون كفاءتهم في الهيئات واللجان شبه القضائية المنتشرة في المملكة والتي يقارب عددها المئة ويزيد عمر بعضها على أربعين عامًا.

المصلحة العامة مقدمة على كل اختلاف؛ فالرأي مالم يكن محسومًا بنص شرعي ومواكبة التقدم والتطور ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، لذا فإن إعادة مناقشة التوصية يصبح في مثل هذه الحال ضرورة حتمية، فخريج قسم القانون يعلم مدى توافق ما يدرس من مواد وأنظمه الأحكام الشرعية ومقاصدها.

كلنا أمل أن تحظى هذه التوصية بدعم من سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بصفته صاحب رؤية المملكة ٢٠٣٠، والمسؤولين في المنظومة القضائية التي تحتاج إلى تطوير لتحقيق أهداف الرؤية، وكذلك دعم معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم ال الشيخ الذي يعلم حاجة القضاء للتخصص كونه عمل وزيرًا للعدل، وقبل ذلك هو أستاذا للفقه. شكرًا لمقدمة التوصية ومن أيدها، وشكرًا لما عارضها مع الأمل في إعادة النظر في وجهة نظره حولها..

الجبير يلتقي رئيس لجنة الصداقة البرلمانية البريطانية السعودية في مجلس العموم البريطاني

التقى معالي وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير في لندن رئيس لجنة الصداقة البرلمانية البريطانية السعودية في مجلس العموم البريطاني النائب مارك منزي يرافقه ١٥ عضواً في المجلس.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات السعودية البريطانية التاريخية وسبل تعزيزها، والموضوعات ذات الاهتمام المشترك. حضر اللقاء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة، ومدير عام مكتب معالي وزير الخارجية السفير خالد بن مساعد العنقري.

مجلس الشورى بمملكة البحرين يهنئ بنجاح موسم الحج

أعرب مجلس الشورى بمملكة البحرين عن خالص تهانيه وتبريكاته للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- لنجاح موسم حج هذا العام، وإتمام الحجاج مناسكهم وسط تسهيلات وإجراءات وفّرتها جميع الجهات في المملكة.

وأشاد المجلس بالمتابعة المباشرة من خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - للحجاج الذين توافدوا لأداء مناسك الحج من مختلف الدول الإسلامية، مؤكدًا أن هذه المتابعة تجسد حرص خادم الحرمين الشريفين على تأمين الحجاج، وتوفير التسهيلات كافة التي تضمن للحجاج أداء المناسك في أجواء من الحماية والأمن والاستقرار.

ونوه مجلس الشورى البحريني بحرص خادم الحرمين الشريفين وجميع المؤسسات والهيئات بالمملكة على وضع الخطط المحكمة والمتطورة، والسهر على راحة الحجاج، مؤكدًا أن المملكة فتحت أبوابها أمام جميع المسلمين لأداء مناسك الحج، وحشدت كل جهودها وطاقاتها لخدمة ضيوف الرحمن.

ونوّه مجلس الشورى البحريني، -حسب وكالة الأنباء البحرينية- بالجهود الكبيرة التي بذلتها الجهات والمؤسسات كافة، وخاصة رجال الأمن، من أجل حماية الحجاج، وتقديم سبل الرعاية والاهتمام لهم.

وأكد معالي رئيس مجلس النواب البحريني أحمد بن إبراهيم الملا من جهته، أن ما تقوم به المملكة من جهود مباركة في خدمة ضيوف الرحمن وما تقدمه من تسهيلات للحجاج خلال مواسم الحج، يؤكد المساعي الحميدة لحكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- في جعل بيت الله الحرام قبلة المسلمين منارةً للهدى والتقوى، بما تمثله شعيرة الحج من أهمية بالغة في الشريعة الإسلامية بوصفها الركن الخامس من أركان الإسلام الخمسة.

كما أشاد معاليه، بالمتابعة الحثيثة التي قام ويقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظه الله- وتوجيهاته لجميع الجهات والمختصين بتذليل الصعاب التي تواجه حجاج بيت الله الحرام، تدل على ما يبذله سموه من جهود مباركة.

وأكد أن العالم أجمع لا يغفل الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة في تسهيل وتيسير شؤون ضيوف الرحمن وهم يؤدون شعيرة الحج موسمًا بعد موسم، مشيراً إلى أن ما تحظى به جميع الجهات والقوات الأمنية الخاصة بحفظ الأمن والاستقرار أثناء تأدية موسم الحج، من أخلاق عالية حميدة وهو ما يلمسه ضيوف الرحمن أثناء تأدية موسم الحج، وهو ليس بغريب على أبناء الشعب السعودي الذي يواصل مسيرته التنموية بكل جهد وإخلاص.

كما أكد معالي رئيس مجلس النواب البحريني أن السُلطة التشريعية في مملكة البحرين تقدر هذه الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده، سائلًا العلي القدير أن يحفظ المملكة العربية السعودية، قيادًة وشعبًا، ويحقق تطلعات الشعب السعودي نحو الرفعة والازدهار تحت قيادته الرشيدة.

مجلس الأمة الكويتي سيتقدم ببند طارئ حول الروهينغا في مؤتمر البرلمان الدولي في سان بطرسبيرغ

بحث رئيس مجلس الأمة بدولة الكويت الأستاذ مرزوق بن علي الغانم مع رئيس اتحاد البرلمان الدولي صابر شودري خلال اجتماعه به في مقر الاتحاد بمدينة جنيف العديد من الملفات الواجب تسليط الضوء عليها في مؤتمر الاتحاد المقبل وعلى رأسها انتهاكات الكنيست الإسرائيلي لمبادئ النظام الأساسي للاتحاد وملف الأزمة الإنسانية المتفاقمة لمسلمي الروهينغا .

وقال مرزوق الغانم في تصريح صحفي عقب الاجتماع: إنه تطرق مع شودري إلى أهم الملفات التي تهم المسلمين والعرب وتهم الكويت والتي على الاتحاد اتخاذ موقف تجاهها وعلى رأسها المخالفات المستمرة من الكنيست الإسرائيلي دون أي رادع من المؤسسات الدولية، وأهمية اتخاذ هذه المنظمات التي تمثل الشعوب خطوات عملية إزاءها .

وأعلن الغانم أن اللقاء تطرق إلى موضوع الروهينغا والمجازر التي تعرض لها المسلمون في ميانمار حيث تم الاتفاق على أن يكون هناك بند طارئ سيتقدم به مجلس الأمة الكويتي حول أزمة الروهينغا في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في سان بطرسبيرغ بروسيا في شهر أكتوبر المقبل.

وأشار رئيس مجلس الأمة الكويتي إلى أن الاجتماع تطرق أيضا إلى التنسيق بشأن الرئاسة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي نظرًا لأهمية هذه المؤسسة والتي تأتي بعد الأمم المتحدة وتشاطرها نفس المبادئ مؤكدًا أهمية أن يتحول الاتحاد البرلماني الدولي من مؤسسة تستضيف الكل إلى مؤسسة يكون لها عقوبات تجاه من يخالف مبادئها المرتبطة بمبادئ الأمم المتحدة والتي خالفتها العديد من البرلمانات وعلى رأسها الكنيست الإسرائيلي .

وأضاف: إن التنسيق للرئاسة القادمة لاتحاد البرلمان الدولي أمر في غاية الأهمية، ونتمنى من الرئيس القادم أن يكون له مواقف مشابهة لمواقف الرئيس صابر شودري الذي كانت تصريحاته ومواقفه وزياراته مشرفة طيلة السنوات الثلاث الماضية تجاه كافة القضايا التي تهمنا.

البرلمان العربي يهنئ المملكة بنجاح موسم الحج

هنأ رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي، المملكة العربية السعودية ملكاً وحكومةً وشعباً، على النجاح الذي تحقق لموسم حج لعام ١٤٣٨ هـ، مؤكداً أن هذا النجاح تحقق بفضل من الله سبحانه وتعالى ثم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله-، وبما بذلت من جهود كبيرة تمثلت في توفير التسهيلات والخدمات كافة وسبل الراحة والرعاية والعناية لخدمة حجاج بيت الله الحرام.

وأكد رئيس البرلمان العربي أن إشراف خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد المباشر على أعمال الحج كان له أكبر الأثر في نجاح موسم الحج، ووجود أصحاب المعالي الوزراء و مسؤولي المؤسسات المعنية كافة في مكة المكرمة لخدمة حجاج بيت الله الحرام والسهر على راحتهم وتقديم جل التسهيلات والخدمات التي يحتاجونها. وثمن رئيس البرلمان العربي عالياً ما يشهده الحج عاماً بعد عام من تحسين وتطوير في منظومة المشروعات والخدمات التي تقدمها المملكة لحجاج بيت الله الحرام، في مقدمتها استمرار مشروع توسعة المسجد الحرام والمشاعر المقدسة، وإنجاز مشروعات مهمة أسهمت بشكل فاعل ومؤثر في تسهيل وتيسير مناسك الحج منها مشروعات توسعة المطاف والمسعى والجمرات وقطار المشاعر، في ظل تزايد أعداد الحجاج

عاماً بعد عام حيث شهد هذا العام زيادة في عدد الحجاج عن العام الماضي بلغت ٣٢٪. كما أشاد الدكتور السلمي بالدور الذي تقوم به قوات الأمن والقوات المساندة لها في المحافظة على أمن الحجيج وتنظيم تحركاتهم داخل وخارج مكة المكرمة والمشاعر المقدسة وتقديم كل أنواع العون والتيسير والدعم والمساعدة الأمنية والإنسانية لهم.

اتحاد البرلمان الدولي يبدي استعداده لدعم المؤسسة البرلمانية في اليمن

أبدى رئيس اتحاد البرلمان الدولي الأستاذ صابر شودري، استعداد الاتحاد تقديم الدعم الفني واللوجستي لإعادة بناء مؤسسة البرلمان في اليمن. وأشار شودري خلال لقائه في مقر اتحاد البرلمان الدولي بمدينة جنيف السويسرية، مع نائب رئيس مجلس النواب اليمني، محمد علي الشدادي إلى أن اتحاد البرلمان الدولي مستعد لإقامة دورة في مقر مجلس النواب اليمني بالعاصمة المؤقتة عدن لتأهيل وتدريب كادره الفني والإداري؛ وذلك في إطار إتمام استكمال تفعيل دور مؤسسات الدولة.

واستعرض نائب رئيس مجلس النواب اليمني، خلال اللقاء الأوضاع في بلاده، مؤكدًا أهمية تفعيل دور مجلس النواب كجهة رقابية لمساعدة الحكومة في توصيل المعونات الغذائية والطبية للسكان في جميع محافظات اليمن وخاصة في المحافظات المحاصرة من قِبل الميليشيات الانقلابية وتحديداً محافظتي تعز والبيضاء.

مشروع قانون ينهي عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي

صوّت النواب البريطانيون لصالح مشروع قانون ينهي عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، وهي لحظة حاسمة لاستراتيجية «بريكست» الحكومية.

وأيّد القانون ٣٢٦ نائبًا مقابل ٢٩٠ بعد ١٣ ساعة من النقاشات التي سيمضي بها النواب قدمًا منذ الآن من أجل مزيد من التدقيق. ويهدف القانون الذي تم إقراره إلى إبطال قانون عام ١٩٧٢ الذي انضمت بريطانيا بموجبه إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تحويل ١٢,٠٠٠ تشريع أوروبي موجود حاليًا إلى التشريعات البريطانية.

إصلاحات لقانون الضرائب الأمريكي بنهاية العام

عبَر وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين ورئيس مجلس النواب بول ريان عن ثقتهما بأن الكونجرس الأمريكي سيقر إصلاحات لقانون الضرائب الأمريكي بحلول نهاية العام، وهو هدف رئيسي للرئيس دونالد ترامب وأقرانه الجمهوريين.

وقال ريان: إننا نريد أن تستيقظ أمريكا في اليوم الأول من العام الجديد ٢٠١٨ على نظام جديد للضرائب، مضيفاً أن هدفه هو أن يكون معدل ضريبة الشركات عند ٢٢,٥ في المئة أو أقل من ذلك انخفاضاً من ٣٥ بالمئة حالياً. وأضاف منوتشين قائلاً : أعتقد أنه ما زال بالإمكان إنجاز هذا الأمر هذا العام ولا نحتاج إلى تحديد موعد بعينه وسنعمل على تحقيق هذا بأسرع ما يمكن

برلمان الإكوادور يرفع الحصانة عن نائب الرئيس للتحقيق معه في مزاعم فساد

صوت برلمان الأكوادور بالاجماع لصالح رفع الحصانة عن خورخى جلاس نائب الرئيس للسماح بإجراء تحقيق في مزاعم بالفساد ضده. واتهم مكتب النائب العام جلاس بأنه جزء من شبكة فساد مرتبطة بشركة «اوديبريشت» البرازيلية العملاقة للبناء التى اعترفت بدفع أكثر من ٧٨٥ مليون دولار رشاوى فى ١٢ دولة.

وقال كبار المديرين في «أوديبريشت» للمدعين العامين البرازيليين إنهم دفعوا عدة ملايين من الدولارات رشاوى في الأكوادور من أجل الفوز بعقود مع الدولة خلال الفترة الثانية للرئيس السابق رافائيل كوريا (٢٠١٣ - ٢٠١٧)، عندما كان جلاس يشغل أيضًا منصب نائب الرئيس. ونأى خليفة كوريا الرئيس لينين مورينو بنفسه عن جلاس، الذي نفى هذه المزاعم، وجرده من واجباته في وقت سابق من الشهر الجاري.

#ليّن_قلبك

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

بمبلغ **300** ريال

تكفل يتيماً

أتى إلى النبي رجل يشكو قسوة قلبه فقال صلى الله عليه وسلم: (أتحب أن يلين قلبك وتدرك حاجتك؟ ارحم اليتيم وامسح رأسه وأطعمه من طعامك يلن قلبك وتدرك حاجتك).

صححه الألباني في صحيح الجامع

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	999333311110005
البنك العربي الوطني	0108011740000015
البنك السعودي الهولندي	033178100005
مصرف الإنماء	68220002000000
البنك الأهلي التجاري	22319000000200
بنك ساب	020099990472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	77964000163
البنك السعودي للاستثمار	0101310000001
بنك الجزيرة	0036231111001
بنك الإمارات	1016029464001

ensan.org.sa | ensanorg | chensan2011 | ensanorg | ensanorg

www.ensan.org.sa

للتبرع والاستفسار 92 000 11 33

صناعة أنظمـــة الدولة

د . صدقه يحيى فاضـل

من بين كتابنا الصحفيين الجادين والموضوعيين الحريصين على تقديم ما يفيد الوطن والمواطن بحق، هو الأستاذ عيسى الحليان. إنه من القلة شبه النادرة التي تجعلنا نشعر أن في صحافتنا خير، وقدر يحمد ويشكر من الأمانة والإخلاص. قرأت مقالاً له بعنوان: « هيئة أو وزارة الأنظمة » (عكاظ: العدد ١٨٥٧١، في ٢٠١٧/٧/١م، ص ١٦) وفيه تحدث عن صياغة الأنظمة الحكومية في بلادنا في واقعها الحالي، وما ينبغي أن تكون عليه هذه الصياغة، في رأيه. إذ قدم ملخصًا لما هو كائن، وختم مقاله باقتراح تطوير هيئة الخبراء لتصبح: « هيئة عامة، أو وزارة للأنظمة »، فالدور التنظيمي الحالي الذى تقوم به هذه الهيئة مقدر، ولكن المرحلة تتطلب دوراً أكبر لتطوير بعض الأنظمة الحالية، واستحداث أنظمة جديدة، قد لا تستطيع الهيئة وفق حجمها وإمكاناتها القيام بها.

وسارع بالقول، مبررًا مقترحه، بأنه: «نظرًا لطبيعة المرحلة والمتغيرات الطارئة في طبيعة المؤسسة الحكومية، والدور المطلوب منها لاحقا... « يصبح إنشاء الهيئة أو الوزارة المقترحة ليس من باب الترف التنظيمي، أو الهوس في إقامة الوزارات والهيئات العامة.

وتطرق الأستاذ الحليان لسلطة التشريع ودور مجلس الشورى في صياغة الأنظمة. وذكر أن الأنظمة ربما تشكل ٨٠٪ من منتجاته الشورية.

الشكر للأستاذ عيسى أولًا على تطرقه لهذا الموضوع المهم، وأتمنى أن يتواصل الحديث والنقاش فيه لأهميته البالغة، وتأثيره الشامل والهائل في كل جوانب حياة الوطن والمواطن... راجين أن نصل، في نهاية الأمر، إلى واقع تنظيمي عام تسود فيه الإيجابيات، لأقصى حد ممكن، وتتقلص السلبيات لأدنى حد ممكن. علمًا بأن هناك الكثير من أمور الشأن العام لا زالت غير مقننة أصلًا، أو غير مقننة بشكل صحيح وإيجابي. كما أن معظم قوانيننا ونظمنا لا تراجع (وتعدل) بشكل دوري، وعلمي مدروس جيدًا. ما زلنا كمجتمع، وبلد نام، في حاجة إلى الكثير من الأنظمة التي تنظم أوجه الحياة العامة الحديثة ، كبيرها وصغيرها.

وليسمح لي الأستاذ الحليان أن أختلف معه في بعض ما اقترحه، وأتساءل: لماذا لا نأخذ بما أخذ به غيرنا ممن تقدموا قبلنا، طالما أن ذلك لا يخالف شريعتنا، ولا يمس شخصيتنا! أليس الحكمة ضالة المؤمن؟.

لا يوجد بلد في العالم به جهاز خاص واحد (هيئة أو وزارة) يقوم بعمل الأنظمة لكل الجهات، ولكل الناس!، هذا أمر غير منطقي وغير عملي، ويؤسس - إن تم الأخذ به - لتسلط غير محمود.

الأصل، يا سيدى أن تقوم الجهة المعنية والمختصة بموضوع التنظيم، أو النظام أو القانون، باقتراح ما تراه من نظم تحكم جزئية محددة من الشأن العام الذى تشرف عليه. ثم ترفع مسودة النظام للسلطة التشريعية التي يجب أن يكون لها القول الفصل في النظام... لأن هذه السلطة يفترض أنها تمثل الناس المعنيين أصلاً بهذا النظام، أو ذاك. إذ أن أي فرع أو جهاز في السلطة التنفيذية يقدم مسودات « مشاريع « القوانين / الأنظمة، ثم ترفع للسلطة التشريعية التي لها كامل الحق أن تقبل النظام كما رفع لها، أو ترفضه جملة وتفصيلًا، أو تعدل فيه ما تشاء، وتصدره معدلاً.

أما السلطة القضائية العليا فلها حق مراجعة أي قانون يصدر عن التشريع ... لضمان دستوريته ... أي تمشيه مع دستور البلاد. فالمحكمة العليا هذه هي حامية الدستور، والمرجع في تفسيره. ولا تقبل أي نظام، أو حتى لائحة، ما لم يكن متوافقًا مع الدستور.

وكثيرا ما تبادر السلطة التشريعية نفسها، عبر واحد أو أكثر من أعضائها، باقتراح نظام معين ... غالبًا ما يتم طرحه للنقاش، والبلورة وحسن الصياغة، ثم يصوت عليه بالقبول أو الرفض. فإن قبلته الأغلبية يصبح نظامًا معتمدًا، بعد موافقة المحكمة العليا، وتصديق رئيس الدولة.

والسلطة التشريعية لا تقوم بالموافقة على أي نظام، سواء أتاها من السلطة التنفيذية، أو من أحد أعضائها، إلا بعد بحث وتمحيص مكثفين. إذ غالبًا ما يكون لديها جهاز قانوني كبير يتولى صياغة وبلورة الأنظمة المختلفة، ووضعها في قالب قانوني حديث. كما أن السلطة التشريعية غالبًا ما يكون لديها مركز أبحاث متكامل يقوم بمساعدتها في اتخاذ ما يجب أن تتخذه من قرارات وسياسات.

وبالنسبة لمجلس الشورى السعودي فإنه يتولى القيام ببعض التشريعات بالمشاركة مع مجلس الوزراء، الذي له السلطتين التنفيذية والتشريعية. وما زال مجلس الشورى يحتاج لوجود مركز أبحاث جيد، وإن كان لديه إدارة قانونية مقبولة.

وإن كان لي أن أقترح هنا، فإنني أرى دراسة تدعيم سلطة مجلس الشورى التشريعية، وأن تصبح هيئة الخبراء ذراعه اليمين في دراسة وبلورة الأنظمة، ليكون المجلس هو من يقر الأنظمة، وتصبح نافذة بعد اعتماد الملك لها.

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

إفشاء أسرار العمل، خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج كمًّا ونوعا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

nazaha.gov.sa
رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa